



لقاء قرنة شهوان في سنواته الأربع

مواقف
وبيانات

٣٠ نيسان ٢٠٠١ - ٣٠ نيسان ٢٠٠٥







لقاء قرنة شهوان في سنواته الأربع

مواقف
وبيانات

٣٠ نيسان ٢٠٠١

٣٠ نيسان ٢٠٠٥







المصادفة وعرفان التاريخ

ثمة مصادفات في التاريخ تتعدى مفهوم الصدفة. لكن أشدها بلاغة يبقى تلك التي تتجسد تطابقاً في التواريخ بين الفعل والحدث وبين القرار بتحقيقهما. عندها تصير المصادفة نوعاً من النبوءة المتحققة، أو من الاستحقاق الحتمي، أو حتى ضرباً من عرفان التاريخ نفسه لأهل القرار بفضل الحدث والفعل.

في ٣٠ نيسان ٢٠٠١، وتأييداً لنداء أصحاب السيادة الأساقفة الموارنة الصادر في ٢٠ أيلول ٢٠٠٠، أعلن «لقاء قرنة شهوان» من صرح بكركي، وبرعاية صاحب

(*) أسماء أعضاء «لقاء قرنة شهوان»، الذي يرعاه سيادة المطران يوسف بشاره، وفقاً للتسلسل الأبجدي: أنطوان غانم، أمين الجميل، ادي أبي اللمع، الياس أبو عاصي، ايلي كرامة، بطرس حرب، بيار الجميل، توفيق هندي، جان عزيز، جبران تويني، دوري شمعون، سليم سلهب، سمير عبد الملك، سمير فرنجي، سيمون كرم، شكيب قرطباوي، صلاح حنين، غبريال المر، فارس سعيد، فريد الخازن، فريد حبيب، كميل زياده، منصور البون، ميشال الخوري، ميشال معوض، نائلة معوض، نديم سالم ونسيب لحود.





الغبطة والنيافة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير الكلي الطوبى وفي حضوره، وثيقته التأسيسية، «من أجل حوار وطني». وحدد الملتقون على شريعة النضال الوطني هذه، أهدافا واضحة لهم، أبرزها:

- «استعادة السيادة الكاملة»، وانسحاب الجيش السوري الكامل من لبنان، «وفقا لجدول زمني محدد»، خصوصا بعدما كان الاحتلال الاسرائيلي قد أزيح عن الأراضي اللبنانية، بفعل جهاد المقاومة ووحدة الشعب اللبناني وتضامنه.

- «حماية الديمقراطية»، مع التأكيد على ضرورة «صون الحريات العامة والفردية والحد من تدخل الأجهزة في المجالات كافة».

- «استكمال المصالحة الوطنية الشاملة وتأمين عودة جميع المنفيين واطلاق المعتقلين السياسيين وفتح صفحة جديدة في حياة اللبنانيين»...

وحدد «اللقاء» وسيلة واضحة لتحقيق هذه الأهداف: «الحوار الوطني»، دربا نحو تكريس ميثاق العيش المشترك بين اللبنانيين، بما يقود الى اقرار «التسوية التاريخية» بين لبنان وسوريا، على قاعدة معادلة: «أقصى درجات التضامن والتعاون وأوضح مقومات السيادة والاستقلال».

وفي ٣٠ نيسان ٢٠٠٥ تم الجلاء الكامل للجيش السوري عن لبنان، في الذكرى الرابعة تماما لتأسيس «لقاء قرنة شهوان».

أربعة أعوام تخللتها عشرات الاجتماعات واللقاءات والخلوات، وأضعافها من الاتصالات والمسايع والجهود والدأب والبذل. أربعة أعوام وصف لبنان قبلها «بالبلد المحتضر»، وخلص بعدها «وطنا للحياة». قبلها كان لبنان ساحة لتسلط الآخرين، وصار بعدها ساحة شهادة أبنائه جميعا لحريتهم، ورحما لأكبر انتفاضة شعبية في العصر الحديث. أربعة أعوام نقلت لبنان من «سلطة





صنيعة سلطة أخرى»، الى «سلطة بديلة» آتية حتما من ارادة اللبنانيين في سيادة دولتهم الناجزة ووافق جماعاتهم الكامل وحرية انسانهم المطلقة. لقد انتقل لبنان الدولة والوطن والكيان، من «الدولة القاصرة» و«وصاية الخارج»، الى نضوج شعب صهر هويته من صلب الشهادة والدم والمعاناة والتضحيات. من تجمعات مصابة بظاهرة الرايات الفتوية، الى جمع واحد تظاهر في ظل العلم اللبناني وحده، فأصاب أهداف وحدته وحرية واستقلاله في آن معا. انها الأهداف نفسها التي حددها «اللقاء» قبل أربعة أعوام، وبالوسائل نفسها التي أعلنها في ذلك التاريخ.

لم يعد «لقاء قرنة شهوان» اللبنانيين بالعبور السهل، بل بالوصول الأكيد. ولكنه مشى معهم الصعاب وجلجلة الأيام القاسية. تحمل الاعتقال والتهديد والتهويل والتجريح. ابتسم لتبدل المواقف وهو صامد على موقفه. تخطى مع الناس حواجز الحظر والقمع وكماثن الحقد والسواطير. جاهد معهم بالكلمة والموقف والحق، وأنجز معهم أول الأهداف وأكبرها على الاطلاق: انقاذ الوطن واستعادة الدولة.

في الذكرى الرابعة لتأسيسه، يستعيد «لقاء قرنة شهوان» صفحات من حياته، هي في الواقع والفعل أسفار من تاريخ وطن. والتاريخ يعلم أن الصفحة لا تطوى، الا اذا قرئت، وقراءتها لا تصير ممكنة، الا اذا كتبت، ومن أجدر لكتابة صفحات التاريخ، ممن ساهم في صناعته وحفره بآبرة الحق والايمان فوق صخرة الظلم والقبر والليل الطويل. من أجدر لكتابة الصفحة هذه ممن أعلن جازما قبل ثلاثة أعوام، وفي الذكرى السنوية الأولى لتأسيسه: ان «لقاء قرنة شهوان»، اذ يعاهد اللبنانيين المضي في الدفاع عن الثوابت الوطنية التي تحكم عمله وتشكل علة وجوده، يكرر خشيته من خطورة الاحداث، وهو اذ يرى ان الوقت يدهم وينذر بأسوأ العواقب، يدعوهم الى رص صفوفهم ورفع صوتهم عاليا والعمل على تشكيل مجموعات ضغط في شتى المجالات، وكسر حاجز الصمت والخوف.





فالعامل الجماعي اساس كل تحرك ناجح. ولا احد يستطيع اسكات شعب بكامله
او منعه من العيش باستقلال وحرية وكرامة. ان الشعب الذي يقرر الامساك
بمقدراته يكتب له عيش كريم مهما طال ظلام الليل واشتدت الضغوط».





يتضمن هذا الكتيب البيانات التي صدرت عن «لقاء قرنة شهوان» منذ اعلانه في ٣٠ نيسان ٢٠٠١. وهي شملت مختلف المواضيع الوطنية التي تهم اللبنانيين كافة ومنها على وجه التحديد الحوار الداخلي واستعادة السيادة الوطنية والدفاع عن الحريات والديموقراطية ومواجهة الازمة الاقتصادية والاجتماعية وتحديد دور لبنان في المنطقة والعالم، خاصة بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ والحرب التي تشنها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

فهرس البيانات وفق تواريخ صدورها:

البيان التأسيسي لـ «لقاء قرنة شهوان»: من أجل حوار وطني	
٣٠ نيسان ٢٠٠١	١٩
بيان حول ردود الفعل على الدعوة الى الحوار	
٥ حزيران ٢٠٠١	٢٥
بيان حول اخلاء القوات السورية بعض مراكزها في بيروت وجبل لبنان	
٢٨ حزيران ٢٠٠١	٢٧
بيان عن تفاقم الازمة المالية والاقتصادية ووضع الجنوب	
١٩ تموز ٢٠٠١	٢٩
بيان حول حملة الاعتقالات التي جرت بعد مصالحة الجبل	
٨ آب ٢٠٠١	٣٣





بيان يندد بالمخالفات الصارخة للقانون ويرفض رفضاً قاطعاً سياسة استهداف
المسيحيين

١٥ آب ٢٠٠١ ٣٧

بيان عن الاجتماع مع غبطة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير في
الديمان

٢٣ آب ٢٠٠١ ٤١

مذكرة لقاء قرنة شهوان الى رئيس الجمهورية، العماد أميل لحود

٣٠ آب ٢٠٠١ ٤٥

بيان حول زيارة وفد لقاء قرنة شهوان الى رئيس الجمهورية، العماد أميل
لحود

٣٠ آب ٢٠٠١ ٤٩

بيان حول النداء الثاني للمطارنة الموارنة

١٤ أيلول ٢٠٠١ ٥١

بيان حول احداث ١١ ايلول وتجديد دور لبنان

١٦ تشرين الثاني ٢٠٠١ ٥٥

بيان حول قضية الدكتور توفيق هندي والازدواجية القائمة بين الدولة
والمقاومة

٢٠ كانون الاول ٢٠٠١ ٦٣

بيان عن «رفض استحضار الماضي» بتحويل لبنان ساحة للصراعات
الاقليمية والدولية

٢٧ كانون الاول ٢٠٠١ ٦٧





بيان حول تجاوزات الاجهزة الامنية

١٧ كانون الثاني ٢٠٠٢ ٧١

بيان عن رفض سياسة الدولة الاقتصادية ودعم الهيئة النيابية للدفاع عن الطلاب

٢١ شباط ٢٠٠٢ ٧٥

بيان حول خطورة الازمة الاقتصادية وزيارة الرئيس السوري بشار الاسد الى لبنان

١٥ آذار ٢٠٠٢ ٧٩

بيان حول قرار المحكمة العسكرية تجريم الدكتور توفيق هندي

٢٢ آذار ٢٠٠٢ ٨٥

رسالة من «لقاء قرنة شهوان» الى الملوك والرؤساء العرب بمناسبة انعقاد القمة العربية في بيروت

٢٦ آذار ٢٠٠٢ ٨٩

بيان حول الاعتداء على منزل النائب منصور البون والحرب الاسرائيلية في فلسطين

٢ نيسان ٢٠٠٢ ٩٣

الذكرى الأولى في بركي: قراءة لأحداث سنة ووعده بالخلاص مهما طال ظلام الليل

٣٠ نيسان ٢٠٠٢ ٩٧

التنديد باغتيال رمزي عيراني وتحذير السلطة من التدخل في انتخابات المتن

٢١ أيار ٢٠٠٢ ١٠٥





التهنئة بفوز غبريال المر والمطالبة باستقالة وزير الداخلية	
١١ حزيران ٢٠٠٢	١٠٩
مؤتمر لوس أنجلوس انجاز للقاء وتفنيذ الرد على الحملات المبرمجة	
١٨ تموز ٢٠٠٢	١١١
خولة استثنائية وطلب موعد من لحدود وادانة خطوات القمع	
١٦ آب ٢٠٠٢	١١٥
بيان «لقاء قرنة شهوان» بعد الاجتماع بلحدود	
٢٣ آب ٢٠٠٢	١٢١
باقفال محطة «أم تي في» تخطت السلطة كل الخطوط الحمر نحو اقامة الدولة الأمنية والحوار بلحدود بات بلا جدوى	
٦ أيلول ٢٠٠٢	١٢٣
تعليق المشاركة النيابية في المجلس احتجاجا على اقفال أم تي في	
١٩ أيلول ٢٠٠٢	١٢٧
مصارحة اللبنانيين في ذروة الحملة وتأكيذ على أن الليل لن يطول	
١٥ تشرين الأول ٢٠٠٢	١٢٩
مطالبة باستقالة الحكومة ودعوة الى التظاهر	
٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٢	١٣٥
دعوة الى التظاهر صونا للحريات	
٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٢	١٣٩





تأجيل التظاهرة وتأكيد الاستمرار في معركة الحريات
٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٢ ١٤١

قرار المجلس الدستوري استهداف للوطن والسلطة تحاول تغيير وجه
لبنان
٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ١٤٣

تنديد بضرب القضاء وقمع الاعلام وتعطيل المؤسسات الدستورية
١٣ كانون الأول ٢٠٠٢ ١٤٧

قرار محكمة التمييز في قضية «أم تي في» اغتيال للجسم القضائي بكامله
٣٠ كانون الأول ٢٠٠٢ ١٥١

عشية أزمة العراق: الحل الفلسطيني مدخل للسلام
ولبنان التعددي باب لديمقراطية المنطقة
١٠ شباط ٢٠٠٣ ١٥٣

الشرعية الدولية حلا للأزمة العراقية
٢٨ آذار ٢٠٠٣ ١٧١

الذكرى الثانية في بكركي: الاستحقاقات المصيرية آتية ولا حل الا بسلطة بديلة
١٥ أيار ٢٠٠٣ ١٥٩

ادانة انهيار السلطة والاستمرار في قمع الحريات
٢٤ حزيران ٢٠٠٣ ١٦٥

ادانة حادث بتغرين والتفجيرات المتنقلة والتأكيد أن الأمر الواقع لن يطول
٢٩ تموز ٢٠٠٣ ١٦٧





للأقتراع الكثيف في عاليه - بعددا وتجديد المطالبة بسلطة بديلة وتذكير
بقضية «أم تي في»

٣ أيلول ٢٠٠٣ ١٧١

جريدة كاملة لمأزق السلطة وبرنامج شامل للأنقاذ

٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣ ١٧٥

السلطة مستقلة والاستحقاقات آتية

١٣ كانون الثاني ٢٠٠٤ ١٨٣

هيئة عليا لتقصي الحقائق في فضائح السلطة واحترام مواعيد الاستحقاقات

٥ شباط ٢٠٠٤ ١٨٥

المؤسسات الدستورية عاجزة وتعديل الدستور مرفوض

٢٦ شباط ٢٠٠٤ ١٨٩

ادانة قمع المتظاهرين وتحميل السلطة المسؤولية واستمرار النضال رفضا
للنظام الأمني

١٢ آذار ٢٠٠٤ ١٩٣

لطي صفحة التمديد والغاء الوصاية وانتخابات بلدية تؤكد قدرة اللبنانيين
على حكم بلدهم

١ نيسان ٢٠٠٤ ١٩٥

تكثيف الاتصالات بالأطراف اللبنانيين وللالتفاف حول المعارضين في البلديات

١٦ نيسان ٢٠٠٤ ١٩٩





الذكرى الثالثة في بركي وصفير يؤكد للقاء:
صرت ملك الناس وأملهم وشوكة في عين من يريد قمع الرأي العام
٣٠ نيسان ٢٠٠٤ ٢٠٣

التمديد للحدود تمديد للأزمة ولنظام الفساد والتبعية ونتيجته انهيار متسارع
للسلطة
١ تموز ٢٠٠٤ ٢١١

بعد اجتماع مع صفير في الديمان: اجماع لبناني على رفض الاعتداء على
الدستور ودعوة المعنيين للعودة عن الخطأ الفادح بالتمديد للحدود
٤ أيلول ٢٠٠٤ ٢١٥

سوريا والتمديد مسؤولان عن الـ ١٥٥٩ ووفد للقاء الحريري
٣٠ أيلول ٢٠٠٤ ٢١٧

اللقاء يرد على خطاب الأسد واستعادة الثوابت شرطا للحكومة
١٢ تشرين الأول ٢٠٠٤ ٢٢١

تأييد احالة محاولة اغتيال حماده الى المجلس العدلي
وتنديد بارهاب الضحية بدل المجرمين
٩ كانون الأول ٢٠٠٤ ٢٢٥

للعودة الى قانون ١٩٦٠ لأن السلطة عاجزة ومنقلبة على الطائف
٢١ كانون الأول ٢٠٠٤ ٢٢٧

لانتخابات نيابية على أساس قانون ١٩٦٠ وجردة لشروط نزاقتها
٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥ ٢٢٩





السلطة الى انهيار كامل ولا تناقض بين الطائف وال١٥٥٩ وساعة الحقيقة
اقتربت

١٠ شباط ٢٠٠٥ ٢٣٣

السلطة اللبنانية- السورية مسؤولية عن اغتيال الحريري ومناشدة المجتمع
الدولي انهاء وضع لبنان كبلد أسير القبضة السورية

١٥ شباط ٢٠٠٥ ٢٣٧

لرحيل السلطة وتحقيق دولي وانسحاب سوري كامل
وثقة بوحدة الشعب على أرض السيادة

٢٤ شباط ٢٠٠٥ ٢٤١

استحضار العامل الاسرائيلي مرفوض وصحوة سوريا متأخرة وللاستمرار
في «انتفاضة الاستقلال»

١٠ آذار ٢٠٠٥ ٢٤٥

تحذير من محاولة اسقاط الانتخابات النيابية وتحميل السلطة الأمنية
المشتركة المسؤولية

١٧ آذار ٢٠٠٥ ٢٤٩

تمسك بالتحقيق الدولي واتهام السلطة بالتفجيرات ومحاولة تطهير
الانتخابات

٢٣ آذار ٢٠٠٥ ٢٥٣

التقرير الدولي ادانة للنظام الأمني المشترك ولحكومة انتقالية تضمن
الاستحقاق النيابي

٢٦ آذار ٢٠٠٥ ٢٥٥





أيام تأسيسية للبنان وتأكيد على مشروع القضاء وقضية المعتقلين في
سوريا

٢٥٩ ٢٠٠٥ نيسان ٧

تحفظ حيال الحكومة وترقب لبيانها وترحيب بعودة عون
وتوقف عند مصادفة ٣٠ نيسان

٢٦٣ ٢٠٠٥ نيسان ١٩







٣٠ نيسان ٢٠٠١

البيان التأسيسي لـ «لقاء قرنة شهوان» من أجل حوار وطني

إن الخوف على المصير لدى اللبنانيين في هذا الوقت بالذات لا يقلّ عما كان عليه أثناء الحرب. فأسباب هذا القلق المستمر تعود إلى شعورهم بأن عدداً من القضايا الكبرى التي تهدد مستقبلهم الوطني لا تزال عالقة بدون حل. وفي مقدم هذه القضايا:

١. عدم استكمال المصالحة الوطنية الشاملة التي تشكل المدخل الصحيح لتحقيق الوفاق وتعزيز الوحدة الوطنية واستعادة الدولة سلطتها وثقة المواطنين بها.

٢. استفحال الازمة الاقتصادية الحادة وعجز الحكومات المتعاقبة عن حلها، الامر الذي يفاقم الازمات الاجتماعية ويزيد من الهجرة الجارفة التي تتسبب بافراغ البلاد من معظم قواها الشابة والحية.





٣. تصاعد الأخطار على لبنان والمنطقة بعد وصول شارون الى السلطة وتوقف مفاوضات السلام نتيجة تنكر اسرائيل للمبادئ التي انطلقت على أساسها وشن حرب شاملة على الفلسطينيين بهدف القضاء على الانتفاضة في الاراضي المحتلة، مما يهدد بتكرار مأساة العام ١٩٤٨، إضافة الى تنفيذ تهديداتها حيال لبنان وسوريا، واستمرار احتلالها لمزارع شبعا.

٤. غياب الحوار الوطني حول قضايا أساسية تشكل ركائز التعاقد الوطني في ظل تجميد السلطة لآليات استعادة السيادة الوطنية.

بناء على ما تقدم، نتوجه، نحن الموقعين أدناه، إلى اللبنانيين وندعوهم إلى حوار عاجل لبحث السبل الآيلة الى مواجهة الاخطار التي تهدد مستقبلنا الوطني وتثبيت وحدتنا الوطنية، على أن تتحمل الدولة مسؤولياتها في هذا المجال. وننطلق في دعوتنا هذه من المسلمات الآتية:

- لبنان «وطن نهائي لجميع ابنائه»، وليس دولة اصطناعية أو مجرد «ساحة» أو «ورقة»، له كامل الحق في الاستقلال والسيادة والقرار الحر اسوة بدول العالم كلها. وطالما أن هذا الحق الكامل يظل منتقصاً فإن لبنان لن يستطيع تجاوز الازمات التي تعصف به.

- إن الحوار هو الخيار الاسلام، بل السبيل الوحيد لحل الخلافات بين اللبنانيين مهما بلغت حدتها، لا العنف، مهما تنوعت مبرراته. والحوار يعني قبل كل شيء الاعتراف بالآخر والتفاعل معه وقبول الرأي المغاير وعدم ادعاء احتكار الحقيقة. وما شهدناه في الآونة الاخيرة من تحركات مفتعلة ومظاهر منافية لمنطق الحوار لا يعبر عن واقع العلاقة بين المسيحيين والمسلمين، انما يشكل محاولة يائسة للايهام بأن البلاد هي في خطر فتنة دائمة تجعلها في حاجة الى الوصاية.

- إن الإصلاحات الدستورية التي أقرت في العام ١٩٩٠ والتي صارت جزءاً من





دستور البلاد هي اصلاحات لا رجوع عنها، وهي جاءت تلبية لمطالب تحقيق المشاركة الفعلية في السلطة. ومن شأن هذه الاصلاحات انهاء منطق الثنائيات الطائفية في الصيغة ومنطق الاستقواء بالخارج لتحقيق مكاسب في الداخل.

- إن الدولة التي يريدها اللبنانيون قائمة على المشاركة، ليست مجالاً مفتوحاً للاستباحة والمحاصصة، انما هي دولة قادرة على رعاية صيغة العيش المشترك وحمايتها وتطويرها مواكبةً للعصر، فاعلة في تنظيم شؤون المواطنين، مرتكزة على إدارة حديثة محررة من القيد الطائفي تعتمد الكفاءة والشفافية، تتمتع مؤسسات الرقابة في إطارها بحصانة واسعة، وكل ذلك بضمان سلطة قضائية مستقلة.

- إن إسرائيل تشكل مصدر الخطر الرئيسي على الشعب والارض. ونجاح المقاومة، وسط احتضان وطني وشعبي، في الحاق الهزيمة بالمحتل، تحريراً للارض، انما هو برهان إضافي على أهلية لبنان واللبنانيين في البقاء والعيش المشترك، واسهامهم الرفيع في حياة العرب. غير أن هذا النجاح لن يكتمل الا اذا عادت مؤسسات الدولة الى الجنوب المحرر، وخصوصاً مؤسسة الجيش، حماية للشعب والارض وتجسيدا لعودة الجنوب الى رحاب الوطن جزءاً لا يتجزأ منه وفاعلاً فيه.

- إن بقاء العلاقة مع سوريا على ما هي عليه من شوائب ونواقص يعود بالضرر على البلدين معاً، وهو أمر مرفوض من اللبنانيين الذين يجمعون على قيام أفضل علاقات الأخوة بين البلدين والمحافظة على ما بينهما من روابط تاريخية، وبين شعبيهما من وشائج وصداقة ومصالح مشتركة. ولن تتحقق هذه الغاية الا اذا استرد لبنان كامل استقلاله وسيادته وقراره الحر. إن المعادلة التي تحكم العلاقات بين البلدين يجب أن تقوم على الجمع بين أقصى درجات التضامن والتعاون وأوضح مقومات السيادة والاستقلال. وهذه المعادلة في حال إقرارها هي التي تفسح في المجال أمام الوصول الى «تسوية تاريخية» تضمن استقرار البلدين وتؤسس لعلاقات تعاون سليمة ودائمة.





- إن علاقة لبنان بمحيطه العربي لا يجوز أن تقوم على الخيار المحتوم بين الغاء الذات أو العداء. فلبنان لم ولن يتخلف يوماً عن أداء دوره في تجديد العروبة وجعلها رابطة حضارية طوعية، منفتحة على العصر، خارجة عن سياسة الاستتباع التي دفع لبنان ثمنها غالباً، وقائمة على ديموقراطية تأخذ في الاعتبار تنوع المجتمعات العربية وتعددتها السياسي وتعزز قدراتها على مواجهة تحديات العصر وبلورة مشروع مستقبلي يؤمن للعالم العربي وجوداً فاعلاً ومميزاً في حوار الحضارات.

انطلاقاً من هذه المسلمات ودرءاً للآخطار التي تتهدد الوطن، ندعو اللبنانيين الى العمل المشترك لتحقيق الاهداف الاساسية الآتية:

١. دفع السلطة المؤتمنة على الدستور العمل على تنفيذ احكامه واستعادة السيادة الوطنية كاملة من خلال تطبيق اتفاق الطائف، ولا سيما لجهة بند إعادة انتشار القوات السورية تمهيداً لانسحابها الكامل من لبنان وفقاً لجدول زمني محدد.

٢. حماية الديموقراطية وتفعيلها على قاعدة أن الشعب هو مصدر كل السلطات، وذلك بتأمين استقلالية القضاء واحترام حقوق الانسان ووضع قانون انتخاب جديد يؤمن صحة التمثيل، إضافة الى صون الحريات العامة والفردية والحد من تدخل الاجهزة في المجالات كافة.

٣. استكمال المصالحة الوطنية الشاملة وتأمين عودة المنفيين واطلاق المعتقلين السياسيين وفتح صفحة جديدة في حياة اللبنانيين، الامر الذي يساهم مساهمة كبيرة في بلورة حياة سياسية سليمة ومعالجة الأزمة الاقتصادية الخانقة وحماية الاستقرار في البلاد.





٤. دعم نضال الشعب الفلسطيني من اجل استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان منعاً للتوطين، مع تأكيد مسؤولية المجتمع الدولي واسرائيل في ايجاد الحل العادل والشامل لقضية اللاجئين.

٥. العمل على صياغة مشروع عربي لسلام عادل وشامل يحافظ على الحقوق العربية ويؤسس لنظام اقليمي عربي حديث يشكل اطاراً سليماً للتعاون بين الدول العربية ومواجهة تحديات السلام ومقتضيات العولمة، وذلك من خلال تنسيق على قاعدة التكافؤ والاحترام المتبادل بين لبنان وسوريا وسائر الدول العربية.







٥ حزيران ٢٠٠١

بيان حول ردود الفعل على الدعوة الى الحوار وتشكيل لجان متخصصة

عقد لقاء قرنة شهوان إجتماعه الدوري بتاريخ ٥ حزيران ٢٠٠١ وبحث فيه نتائج الاتصالات التي اجراها أعضاؤه في موضوع الدعوة الى الحوار التي كان قد وجهها في ٣٠ نيسان الماضي.

ولاحظ اللقاء بواذر ايجابية لانطلاقة واعدة على صعيد المجتمع اللبناني بمختلف منظماته وهيئاته ومرجعياته وفي مقدمها النائب وليد جنبلاط والمنبر الديمقراطي وندوة العمل الوطني، الى قيادات وشخصيات لبنانية أخرى عبرت عن رغبة عارمة لدى اللبنانيين في التواصل والحوار بهدف الوصول الى الخلاص الوطني المنشود.

وقرر اللقاء تشكيل خمس لجان متخصصة حول مسائل الحوار التي تضمنتها





وثيقة قرنة شهوان على ان تبادر هذه اللجان الى الاتصالات بكافة الاطراف المعنية. اما المسائل التي ستتولى اللجان إعدادها فهي الآتية:

١- العلاقات اللبنانية السورية وسبل تصحيحها بهدف تأمين توازن حقيقي بين أقصى درجات التضامن والتعاون وأوضح مقومات السيادة والاستقلال.

٢- قضية الحريات والديمقراطية وسبل صونها وتعزيزها في إطار المصالحة والوفاق.

٣- الازمة الاقتصادية الاجتماعية والمعيشية وسبل معالجتها.

٤- وضع قانون انتخابي يؤمن صحة التمثيل الشعبي.

٥- تحديد دور لبنان في تطوير فكرة العروبة وجعلها رابطة حضارية قائمة على احترام الحريات والتعددية السياسية.

كما قرر اللقاء تشكيل لجنة مختصة هدفها تأمين التواصل بين لبنان المقيم ولبنان المغترب.

وعلى صعيد آخر تطرق اللقاء الى مسألة الجامعة اللبنانية، خصوصاً قرار الدمج المقترح، وقرر انسجاماً مع اقتناعاته وثوابته في هذا المجال الاشتراك في الاعتصام الذي سيقام في كلية الفنون الفرع الثاني تاريخ ٦ حزيران الجاري.

أخيراً، توقف اللقاء أمام وضع الحريات في البلاد وأبدى بالغ القلق إزاء ما ورد في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية حول انتهاكات حقوق الانسان في لبنان، إضافة الى ما كشفتها المواقف النيابية على هامش مناقشة مشروع الموازنة حول دور الاجهزة لا سيما بالنسبة الى موضوع التنصت الذي تخطى كل معقول ومقبول حتى في الانظمة شبه الديمقراطية.





٢٨ حزيران ٢٠٠١

بيان حول اخلاء القوات السورية بعض مراكزها في بيروت وجبل لبنان

عقد «لقاء قرنة شهوان» اجتماعه الدوري في ٢٨ حزيران ٢٠٠١ في مقر مطرانية انطلياس المارونية وصدر في نهاية الاجتماع البيان الآتي:

اولاً: أخذ اللقاء علماً باخلاء القوات السورية عدداً من مراكزها في بيروت وجبل لبنان وابدى ارتياحه لهذه الخطوة متمنياً أن تكون خطوة أولى من مراحل إعادة الانتشار وفق ما جاء في اتفاق الطائف تمهيداً للانسحاب الشامل وفق جدول زمني محدد. وقد لاحظ اللقاء باستغراب غياب السلطة السياسية عن مواكبة التحركات العسكرية السورية وهو يطالبها بالتعاطي الشفاف مع هذه المسألة.

ورأى اللقاء أن ما جرى من تحرك للقوات السورية وما أعلنه الرئيس السوري من مواقف في باريس يجب أن يحضها السلطة على العمل مع الدولة السورية لايجاد





المناخ الصالح لإعادة تصحيح العلاقات اللبنانية-السورية من منطلقات متوازنة تعيد للبنان سيادته الوطنية وحريته وقراره الوطني وتحفظ للبلدين كرامتهما ومصالحهما.

ثانياً: رأى اللقاء ضرورة التسريع في عملية اطلاق الحوار الوطني نظراً لتفاقم الأزمة العامة، خصوصاً على الصعيدين التاليين:

١- ازدياد حدة الازمة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية بشكل خطير في ظل غياب الرؤية الموحدة والشفافية في المعالجات الاقتصادية الجارية واستمرار السلطة في البحث عن الحلول للأزمة الاقتصادية بمعزل عن مسبباتها السياسية، الامر الذي أدى الى غياب الثقة لدى المواطنين والمستثمرين على السواء وافقد الدولة صدقيتها وقدرتها على مواجهة تحديات المرحلة، يشهد على ذلك التخطيط والعشوائية في موضوعي شرطة طيران الشرق الاوسط والهاتف الخليوي.

٢- استمرار السلطة في سياسة انتهاك الحريات العامة وحقوق الانسان، خصوصاً بعد ما اثير حول فضيحة التنصت، والتمادي في الضغط على المواطنين.

بناء على ذلك،

قرر «لقاء قرنة شهوان» القيام باتصالات مع عدد من القيادات والفعاليات اللبنانية لبلورة مواضيع الحوار والاتفاق على الخطوات الآيلة الى اطلاقه. ووقد شكل لجنة خاصة لهذا الغرض.





١٩ تموز ٢٠٠١

بيان عن تفاقم الازمة المالية والاقتصادية ووضع الجنوب

استهل «لقاء قرنة شهوان» اجتماعه الدوري يوم الخميس في ١٩/٧/٢٠٠١ باجراء جولة افق في المستجدات على الساحتين اللبنانية والاقليمية وتوقف مطولا امام تقرير صادر عن مؤسسات مالية دولية موثوقة عن الوضع المالي المتردي في لبنان والذي ينذر بأوخم العواقب لتلازمه مع انهيار سلم القيم والاخلاق من جراء ما تكشف من فضائح وممارسات وفي ظل سياسة الهروب الى الامام التي تعتمدھا السلطة وإكتفائها باشاعة معلومات غير دقيقة او ناقصة وتوقعات متفائلة لتخدير الرأي العام اللبناني.

وقد صدر عنه البيان الآتي :

١- يحذر اللقاء من الوضع المالي والاقتصادي المتفاقم الذي يطاول المواطن





اللبناني في حياته اليومية على كافة المستويات. وما يزيد هذا الوضع مأسوية مكابرة اهل السلطة ورفضهم البحث عن حلول جذرية وإصرارهم على اقحامه في التجاذبات السياسية والصراعات الداخلية التي لم تعد خافية على احد. وليس ادل على ذلك من المنحى الذي اتخذته الازمات والمعالجات المقترحة لها بدءا بطيران الشرق الاوسط الى مراكز التخابر الدولي وزراعة الممنوعات فضلاً عن فضيحة كهرباء لبنان التي تشعبت مشاكلها من فواتير واهدار وتقصير في الجباية وسرقة للتيار... وفي هذا السياق يدعو اللقاء السلطة الى المضي في فتح كل الملفات والتعاطي معها بأكبر قدر من الجدية والشفافية للوصول الى حلول جذرية فلا تبقى قضية فتح الملفات مادة سياسية وسلاحاً للتراشق المتبادل.

٢- يُذكر اللقاء ان اي حل ناجع ودائم لهذا الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي لا يمكن ايجاده بمعزل عن خلق جو ثقة حقيقي على المستوى السياسي انطلاقاً من تحريك عجلة الحوار الصادق لبلوغ حال وفاق وطني صحيح من جهة والى اطلاق حوار بين الدولة اللبنانية والدولة السورية لتصحيح الاداء السوري برفع هيمنتها على المستويات السياسية والامنية والاقتصادية والعسكرية من جهة اخرى. وقد لاحظ اللقاء احجام الدولة اللبنانية عن تفسير اخلاء بعض المواقع السورية الاخيرة، الامر المطلوب ربطه بخطة اعادة انتشار الجيش السوري مقدمة لانسحابه الشامل وفق جدول زمني محدد بالاستناد الى المواثيق والاتفاقات والدستور.

٣- يرى اللقاء انه بازاء تردي الوضع الاقليمي وارتفاع وتيرة التهديدات الاسرائيلية التي تكشف عن نيات عدوانية ضد الانتفاضة وضد لبنان وسوريا، اصبح من الملح الى اقصى الحدود قيام السلطة اللبنانية بتحمل كامل مسؤولياتها في الجنوب وخصوصاً إعادة مؤسسات الدولة اليه، وفي مقدمها الجيش وانتشاره على الحدود الدولية حماية للارض والشعب.





٤- لاحظ اللقاء انه في ظل هذه الاجواء ادى غياب الدولة الفعلي عن الجنوب الى حالة من الخوف بين المواطنين، زادته الانتهاكات والتعديات والخلافات اليومية الناشئة عن غياب الدولة وسيطرة المسلحين على الارض، وهو يتمنى تأجيل الانتخابات البلدية المقررة والتي لا يمكن، والحالة هذه، ان تكون معبرة عن ارادة المواطنين ولا ان تساهم في إعادة اللحمة الداخلية.

٥- يؤكد اللقاء تمسكه باعتماد الحوار الصريح والجريء بين من يمثل حقيقة شرائح المجتمع السياسي والمدني للتوصل الى حل جذري لازمة الثقة المتفاقمة بين الشعب والسلطة. وفي هذا المجال يدعو اللقاء المعنيين الى الاقلاع عن اللجوء الى الوسائل المخبراتية المكشوفة الهادفة الى فتح حوار زائف ومزيف، ومنها استنساخ المزيد من الواجهات الصورية ومحاولة النيل من بعض القيادات المعروفة عبر «فبركة» الملفات والقضايا بهدف تشويه صورتها.

٦- يعلن اللقاء انسجاما مع قراره السابق في اطلاق ورشة الحوار والتصدي العلمي والجدي للازمات التي يتخبط بها الوطن تشكيل نواة لجان من اعضاءه، على ان يضم اليها مجموعة من الاختصاصيين والناشطين في شتى المجالات، تعلن بعد استكمال الاتصالات بشأنها.







٨ آب ٢٠٠١

بيان حول حملة الاعتقالات التي جرت بعد مصالحة الجبل

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعاً طارئاً برئاسة سيادة المطران يوسف بشارة وتداول في الاوضاع المستجدة وخصوصاً حملة المداهمات والاعتقالات غير القانونية التي جرت في اليومين الماضيين وتناولت قياديي «التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية» وفي مقدمهم اللواء نديم لطيف والدكتور توفيق هندي وعدد كبير من الناشطين. وبعد التداول في هذا الشأن خلص اللقاء الى الاستنتاجات والقرارات الآتية :

١- شهد الاسبوع الماضي زيارة تاريخية قام بها غبطة البطريرك الماروني الى الجبل وجزين توجت بلقائه السيد وليد جنبلاط في المختارة، وقد اسست هذه الزيارة لمصالحة وطنية شاملة. وبدل ان تساعد السلطة في استكمال





هذه المصالحة، عمدت الى محاولة ضربها من خلال ما قامت به اجهزتها من مدهامات واعتقالات مخالفة للقانون تشكل تعدياً فاضحاً على الدستور وعلى الحريات العامة والخاصة وعلى النظام الديمقراطي، في محاولة لتحويل النظام اللبناني الى نظام بوليسي. وقد جرت هذه المحاولة التي لا سابق لها في لبنان بذرائع وهمية لا تخفى على احد وهي مرفوضة بصورة مطلقة في وقت يريزح الشعب اللبناني تحت ضائقة اقتصادية خانقة تزيدها المحاولة المذكورة قسوة.

٢- ان موجة الاعتقالات هذه هي انقلاب على المصالحة الوطنية. وهي تهدف الى اعادة عقارب الساعة الى الوراء وضرب مناخ الحوار والانفتاح والاعتدال الذي شهدته البلاد اثر المبادرات التي اتخذتها مرجعيات وقوى تنتمي الى كافة الطوائف اللبنانية.

والواضح ان السلطة تخشى ان يجرفها تلاقي اللبنانيين وان يدحض هذا التلاقي كل الكلام الذي تردده حول عدم اهلية اللبنانيين لادارة شؤونهم بنفسمهم وحاجتهم الى وصاية دائمة.

٣- لقد شكلت حملة الاعتقالات خرقاً فادحاً للدستور وللقوانين المرعية الاجراء ولا بسط حقوق الانسان. وهي محاولة لاقحام القضاء في موضوعات سياسية لا علاقة له بها.

وعليه قرر اللقاء:

اولاً - المطالبة باطلاق سراح جميع المعتقلين فوراً ووقف حملة الاعتقالات.

ثانياً - بالاضافة الى الاستجواب الذي تقدم به النائب بطرس حرب، قرر نواب لقاء قرنة شهوان تقديم استجواب للحكومة حول تحديد مسؤولية استباحة الحريات العامة وانتهاك حقوق الانسان.





ثالثاً - مطالبة السلطة باجراء التحقيقات الفورية لتحديد المسؤوليات واتخاذ التدابير اللازمة في حق المسؤولين الذين نظموا عملية الدهم والاعتقالات العشوائية.

رابعاً - الطب الى السادة القضاة، المسؤولين وطنياً وقانونياً، التصدي لمحاولة اقحامهم في ملاحقات سياسية مخالفة للقوانين.

خامساً - التواصل مع الحزب التقدمي الاشتراكي والمنبر الديمقراطي ومع النواب والشخصيات والقوى التي دانت حملة الاعتقالات لتشكيل «هيئة طوارئ دائمة» هدفها العمل على صون الحريات والدفاع عن النظام الديمقراطي في مواجهة محاولات عسكرة النظام.

سادساً - تأييد الدعوة الى الاضراب التي اطلقها مجلس نقابة المحامين في بيروت وطرابلس، والدعوة الى المشاركة في الاعتصام في نقابة المحامين في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر الخميس ٩ آب ٢٠٠١ .

سابعاً - قرر اللقاء ابقاء اجتماعاته مفتوحة لمتابعة التطورات واتخاذ المواقف اللازمة.







١٥ آب ٢٠٠١

بيان يندد بالمخالفات الصارخة للقانون ويرفض رفضاً قاطعاً سياسة استهداف المسيحيين

صدر عن لقاء قرنة شهوان بتاريخ ١٥ آب ٢٠٠١ البيان الآتي:

كنا نعتقد، يوم دعونا الى الحوار وسيلة لنهوض الدولة ورأب الصدع بينها وبين المجتمع المدني، وتعميق الروابط بين اللبنانيين، وتصحيح العلاقات مع سوريا، ان اهل السلطة سيتلقفون دعوتنا ويسارعون الى ترجمتها وعيا منهم لدور الحوار في طي صفحة الماضي والانطلاق بثقة نحو المستقبل. كنا نعتقد أنهم مقتنعون فعلا بأهمية الوحدة الوطنية وبضرورة تأمين مستلزماتها لا الاكتفاء برفعها شعارات في الظروف العصيبة الحاضرة لمواجهة تداعيات الوضع الاقليمي المتأزم نتيجة تعنت العدو الاسرائيلي، والتصدي للازمات المالية والاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة التي تكاد تصيب من الوطن مقتلا. الا ان الاحداث المؤسفة التي





تسارعت وتيرتها، بعد ساعات على انتهاء الزيارة التاريخية لسيد بكركي للجبل، لم تخيب الآمال فقط انما كشفت واقعا مأسويا يمكن وصفه بالانقلابي، سواء بالنسبة الى جوهر النظام الديمقراطي البرلماني او بالنسبة الى مقتضيات الحوار والوفاق والعيش المشترك.

عليه، يؤكد اللقاء ما يأتي :

أولاً - يكرر اللقاء رفضه المطلق لممارسات السلطة في المرحلة الاخيرة، وخصوصا لجهة الاعتقالات العشوائية التي مارستها في حق الشباب والمواطنين، والوسائل الوحشية التي اعتمدتها في تولية اشخاص في ثياب مدنية مهمة قمع الطلاب والمحامين والتي لم يعرف تاريخنا مثيلا لها وخصوصا انها مورست بحقد وحنق لا تبررها الظروف ولا تسمح بها الاصول القانونية او الضرورات الامنية. فالسلطة قد خالفت الاصول القانونية الراحية لآلية التوقيفات وخرقت حرمة المنازل خارج اوقات الدوام. كما خالفت قانون نقابة المحامين وقوانين المهن الحرة التي تحدد اصولا لتوقيف المحامين والمهندسين وملاحقتهم، كما خرقت احكام الدستور التي وضعت الحرية الشخصية في حمايتها بحيث اكدت انه لا يجوز ان يقبض على احد او يحبس او يوقف الا وفقا لاحكام القانون (المادة ٨). والسلطة اعتقلت الموقوفين دون سند قانوني واحتجزتهم مدداً زمنية تتعارض مع احكام القوانين ودون احالتهم جميعا على القضاء لبت امرهم، ناهيك بما تسرب وصدر من اخبار عن وسائل الاكراه والتعذيب التي يتعرضون لها. والسلطة لا تزال حتى اليوم تستمر في اعتقال الدكتور توفيق هندي خلافا للاصول القانونية ودون استجوابه كما تفرض الاحكام القانونية والاكتفاء بتوجيه تهم، وبوسائل اعلامية، محاولة ادانته شعبيا ووطنيا تحضيرا لادانة قانونية، وهو ما يتعارض مع القواعد الاساسية لنظامنا القضائي التي تقضي بابقاء التحقيقات الاولية سرية، وهو ما يدعونا الى رفض كل مجريات التحقيق التي جرت في الظلام، وبواسطة اجهزة امنية لا تعتبر اصلا من الضابطة العدلية، بل تعتبر اجهزة مخابراتية عسكرية





غير خاضعة لسلطة النيابة العامة، وبالتالي اعتبارها باطلة كما ذهب اليه نقابة المحامين. ان اللقاء لا يمكن ان يسكت عن هذه المخالفات الصارخة، وهو يدعو اهل السلطة والمسؤولين الى فتح تحقيق ومحاسبة المرتكبين بحيث لا يبقى المعتدون على حريات المواطنين وحقوقهم دون عقاب او مساءلة.

ثانياً - يعلن اللقاء رفضه القاطع لسياسة استهداف المسيحيين التي تنتهجها السلطة في محاولتها اقحامهم، تلميحاً وايحاء، برهان مزعوم على العامل الاسرائيلي والتشكيك في انتمائهم التاريخي للعروبة. فكرامة المسيحيين هي من كرامة لبنان وكرامة لبنان هي من كرامة جميع ابنائه مسيحيين ومسلمين. والخيانة بل الخيانة العظمى هي التي يرتكبها كل من يقدم الى اسرائيل هدية مجانية تتمثل في اقراره بأن هناك طوائف لبنانية هي الى جانب اسرائيل ضد العرب. في حين ان اللقاء كان في طليعة الذين نبهوا في الوثقة التاريخية التي اعلنها من بكريكي في ٣٠ نيسان ٢٠٠١، الى تصاعد الاخطار على لبنان والمنطقة بعد وصول شارون الى السلطة مذكراً بـ«ان اسرائيل تشكل الخطر الرئيسي على الشعب اللبناني والارض اللبنانية». وهو الذي دعا الى «دعم نضال الشعب الفلسطيني من اجل استرجاع حقوقه المشروعة واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، محذراً من تكرار مأساة ١٩٤٨».

وهو الذي طالب «العمل على وضع مشروع عربي للسلام يحافظ على الحقوق العربية ويؤسس لنظام اقليمي عربي حديث يشكل اطاراً سليماً للتعاون بين الدول العربية ومواجهة تحديات السلام ومقتضيات العولمة، وذلك من خلال التنسيق على قاعدة التكافؤ والاحترام».







٢٣ آب ٢٠٠١

بيان عن الاجتماع مع غبطة البطريرك مار نصر الله بطرس صفير في الديمان

في ضوء ما تم التوافق عليه في الاجتماع الذي عقده لقاء قرنة شهوان مع غبطة البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير في الديمان بتاريخ ٢٢ آب ٢٠٠١، انعقد اللقاء في اطار جلساته المفتوحة في مقرّه في قرنة شهوان وصدر عنه البيان الآتي:

اولاً: يؤكد اللقاء ان منذ قيامه تحت عنوان دعم المواقف الوطنية التي اعلنها صاحب الغبطة واطلاق دعوته الشهيرة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠١ «من اجل حوار وطني» وهو يتعرض لهجمة شرسة ومركزة تسعى الى الاجهاز عليه عبر النيل من اعضائه والزعم المتواصل بانفراط عقده. وقد بلغت هذه الهجمة ذروتها وانكشفت دوافعها الحقيقية في ورقة الطلب الصادرة عن مفوض الحكومة لدى





المحكمة العسكرية بتاريخ ٢٠ آب ٢٠٠١ حيث ورد ما مفاده أن «إنشاء تجمع وطني يضم الأحزاب المسيحية المعارضة» قد تمّ بناء لطلب لوبراني «للمطالبة باخراج السوريين من لبنان» وتمكين اسرائيل «من استثمارها عالمياً بهدف الضغط من اجل الانسحاب السوري من لبنان وذلك «بارباك الساحة اللبنانية والضغط على الدولة لتحقيق هذا الهدف».

ان محاولة التخوين هذه تشكل مؤامرة حقيقية على كل الثوابت الوطنية التي سبق وان اعلنها اللقاء في وثيقته التاريخية، ولا سيما ما ورد فيها حول :

- التمسك بوحدة لبنان والعيش المشترك بين ابنائه وتحقيق المصالحة الوطنية.
- تحرير كل الاراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعاء، من الاحتلال الاسرائيلي والتأكيد على ان اسرائيل تشكل مصدر الخطر الرئيسي على الشعب والارض.
- تصحيح العلاقة اللبنانية السورية على قاعدة معادلة تقضي بالجمع بين اقصى درجات التضامن والتعاون ووضح مقومات السيادة والاستقلال من اجل الوصول الى «تسوية تاريخية» تضمن استقرار البلدين وتؤسس لعلاقات تعاون سليمة ودائمة.
- تحميل السلطة مسؤولية تنفيذ احكام الدستور واستعادة السيادة الوطنية من خلال تطبيق اتفاق الطائف، ولاسيما لجهة بند اعادة انتشار القوات السورية تمهيداً لانسحابها الكامل من لبنان وفقاً لجدول زمني محدد.
- حماية الديمقراطية وتفعيلها على قاعدة ان الشعب هو مصدر كل السلطات، وذلك بتأمين استقلالية القضاء واحترام حقوق الانسان... وصون الحريات العامة والفردية والحد من تدخل الاجهزة في المجالات كافة.





- دعم نضال الشعب الفلسطيني من اجل استرجاع حقوقه المشروعة واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وكأن المؤامرة ترمي الى تحويل كل هذه الثوابت الوطنية التي يجمع عليها اللبنانيون الى فعل خيانة.

ان اللقاء اذ يعيد تأكيد ثوابته هذه يدين محاولات التخوين التي يتعرض لها والتي تهدف في الحقيقة الى الاطاحة بالنظام الديمقراطي الذي يقوم على الارادة الشعبية وعلى مبدأي المساواة والمحاسبة وابداله بنظام امني يغيب معه دور المؤسسات الدستورية وسلطاتها، بما فيها سلطة القضاء واستقلاليتها ويصنّف فيه الرأي الآخر في خانة الخيانة الوطنية او القومية.

ثانياً: يرى اللقاء ان حملة الاعتقالات والملاحقات والتهديدات التي قامت بها الاجهزة الامنية بعد زيارة غبطة البطريرك الماروني التاريخية الى الجبل وجزين كان لها نتائج مدمرة على اكثر من صعيد وادت الى نشوء ازمة حادة. وقد باتت البلاد على شفير الانهيار بعد ان اصيبت السلطات الدستورية الثلاث، من تشريعية وتنفيذية وقضائية، اصابات مباشرة نتيجة عجزها عن تحمل مسؤولياتها، وبعد ان تفاقم الضغوط على النقد الوطني، وبعد ان شوهدت صورة لبنان في الخارج.

ثالثاً: يعتبر اللقاء انه لم يعد بالامكان معالجة الوضع الخطير الذي نشأ نتيجة سوء تدبير السلطة بحق مجتمعها الا بالتلاقي الوطني الشامل وتعبئة الطاقات ووضع برنامج انقاذ تتفق عليه كل القوى صاحبة المصلحة في الحفاظ على البلاد، ومنها تلك التي شاركت اللقاء في تنظيم مؤتمر الدفاع عن الحريات والديمقراطية الذي عقد في فندق الكارلتون في تاريخ ١٦ آب ٢٠٠١.

كما يرى اللقاء ان في هذا الظرف العصيب الذي يتقرر فيه مصيرنا الوطني ينبغي على المسؤولين في السلطة كما في المعارضة البدء بحوار عاجل وصريح يهدف





الى منع الانهيار الوطني وإعادة النهوض بالبلاد.

واللقاء الذي يدعو المسؤولين في السلطة الى وعي خطورة الوضع وتخطي الخلافات فيما بينهم والاحتكام الى الدستور والقانون يحذر من خطورة التقاعص او التأخير في معالجة الوضع الكارثي الذي وصلت اليه البلاد.

رابعاً: غير ان اللقاء يرى ان عملية الانقاذ هذه تحتاج الى خلق مناخ ملائم لتأمين نجاحها ويدعو السلطة الى تحمل مسؤوليتها في هذا المجال من خلال محاسبة المسؤولين في مختلف المواقع عن التجاوزات الامنية والانتهاكات القانونية، لا سيما بعد ان تبين ان كل مجريات الملاحقات والتحقيقات غير قانونية وباطلة تماماً، كما جاء في بيان نقابتي المحامين في بيروت والشمال.

بناء على ما تقدم، قرر اللقاء تكثيف اتصالاته مع القوى السياسية التي تشاركه الموقف في ضرورة العمل على اخراج البلاد من مأزقها والتواصل مع المسؤولين في السلطة، وفي مقدمهم فخامة رئيس الجمهورية، للشروع في حوار حقيقي وصريح يكون على مستوى تحديات المرحلة.





٣٠ آب ٢٠٠١

مذكرة «لقاء قرنة شهوان» الى رئيس الجمهورية، العماد أميل لحود

إن هدف قيام لقاء قرنة شهوان هو اطلاق الحوار الوطني بغية مواجهة الاخطار التي تتهدد مستقبلنا الوطني وذلك انطلاقاً من المبادئ التي تضمنتها وثيقته في تاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠١ وفي مقدمها:

١- دفع السلطة المؤتمنة على الدستور العمل على تنفيذ احكامه واستعادة السيادة الوطنية كاملة من خلال تطبيق اتفاق الطائف وخصوصاً بند إعادة انتشار القوات السورية تمهيداً لانسحابها الكامل من لبنان وفقاً لجدول زمني محدد.

٢- حماية الديمقراطية وتفعيلها على قاعدة أن الشعب هو مصدر كل السلطات وذلك بتأمين استقلالية القضاء واحترام حقوق الانسان ووضع قانون انتخاب جديد يؤمن صحة التمثيل وصون الحريات العامة والفردية والحد من تدخل



الاجهزة في كل المجالات.

٣- استكمال المصالحة الوطنية الشاملة وتأمين عودة المنفيين واطلاق المعتقلين السياسيين وفتح صفحة جديدة في حياة اللبنانيين الامر الذي يساهم مساهمة كبيرة في بلورة حياة سياسية سليمة ومعالجة الازمة الاقتصادية الخانقة وحماية الاستقرار في البلاد.

٤- دعم نضال الشعب الفلسطيني من اجل استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان منعاً للتوطين، مع تأكيد مسؤولية المجتمع الدولي واسرائيل في ايجاد الحل العادل والشامل لقضية اللاجئين.

٥- العمل على صياغة مشروع عربي لسلام عادل وشامل يحافظ على الحقوق العربية ويؤسس لنظام اقليمي عربي حديث يشكل اطاراً سليماً للتعاون بين الدول العربية ومواجهة تحديات السلام ومقتضيات العولمة، وذلك من خلال التنسيق على قاعدة التكافؤ والاحترام المتبادل بين لبنان وسوريا وسائر الدول العربية.

وعلى هذا الاساس، بدأ لقاء قرنة شهوان اتصالاته بالقوى والشخصيات المعنية بهذا الحوار لصوغ مشروع مشترك تجري مناقشته مع المسؤولين. غير أن حملة الاعتقالات التي قامت بها الاجهزة الامنية بعد انتهاء زيارة غبطة البطريرك الماروني التاريخية للجبل وما رافقها من انتهاك للدستور وضرب للمؤسسات استهدفت المساعي الحوارية التي كان يقوم بها اللقاء ووضعت السلطة في مواجهة مجتمعها وباتت تهدد النظام السياسي بكامله مع ما يستتبع ذلك من انعكاسات سلبية على صعيد الثقة بالنظام ومستقبله وعلى صعيد معالجة الازمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

واليوم يحتاج الحوار الى مبادرات استثنائية وتدابير حاسمة من اجل اشاعة الجو



الملائم لاعادة اطلاقه. ومن هذه التدابير:

١ - اطلاق جميع المعتقلين السياسيين وخصوصا عضوا لقاء قرنة شهوان الدكتور توفيق الهندي ووقف الملاحقات القضائية في حق الذين اطلقوا.

٢ - محاسبة المسؤولين في السلطة عن التجاوزات الامنية والانتهاكات القانونية وخصوصاً بعدما تبين أن كل مجريات الملاحقات والتحقيقات مخالفة للقانون وباطلة تماماً كما جاء في بيان نقابتي المحامين في بيروت والشمال.

٣ - اتخاذ تدابير صارمة في حق كل الذين يصرون على إعادة ضخ العامل الاسرائيلي في الحياة الوطنية، وبخاصة المسؤولين عن تنظيم حملة التسريبات والشائعات المبرجمة التي استهدفت لقاء قرنة شهوان.

٤ - رفع يد الاجهزة الامنية عن كل مفاصل الحياة السياسية ولا سيما منها الاحزاب والنقابات وسائر مؤسسات المجتمع المدني.

إن من شأن هذه التدابير ايجاد أجواء ايجابية تساهم في انتهاء الازمة القائمة بين الدولة والمجتمع وتتيح إعادة اطلاق المساعي الحوارية الرامية الى اخراج لبنان من محنته.

إن رئيس الجمهورية المؤتمن الاول على الدستور هو في الموقع الذي يخوله رعاية الحوار الوطني انطلاقاً من الثوابت التي يجمع عليها اللبنانيون.

إن لقاء قرنة شهوان الحريص من منطلق مسؤولياته الوطنية يؤكد استعداداه للمساهمة بكل ايجابية في انجاح مثل هذا الحوار بغية تحقيق الثوابت والاهداف التي سبق له أن اعلنها لمصلحة لبنان واللبنانيين.







٣٠ آب ٢٠٠١

بيان حول زيارة نواب «لقاء قرنة شهوان» الى رئيس الجمهورية، العماد أميل لحود

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعاً استثنائياً عرض فيه زيارة وفد اللقاء لرئيس الجمهورية العماد أميل لحود والموضوعات التي نوقشت فيه.

إن اللقاء يرى في أول اجتماع له مع رئيس الجمهورية بداية حوار جدي حول المسائل الوطنية العامة والتطورات الأخيرة ولا سيما تلك التي حصلت بعد زيارة غبطة البطريرك الماروني للجبيل وموجة الاعتقالات التي اعقبتها ومحاولة إعادة ضخ العامل الاسرائيلي في الحياة الوطنية. كما يبدي اللقاء ارتياحه الى اجواء المصارحة الايجابية التي سادت الاجتماع والتي تمهد لاطلاق ورشة حوار حول المشاكل والازمات التي تتخبط فيها البلاد انطلاقاً من المبادئ التي حددها اللقاء في وثيقته التاريخية.







١٤ أيلول ٢٠٠١

بيان حول النداء الثاني للمطارنة المواردية في ٥ ايلول ٢٠٠١

عقد «لقاء قرنة شهوان» اجتماعه الدوري في ١٤ ايلول ٢٠٠١ في مقر مطرانية انطلياس المارونية وصدر في نهاية الاجتماع البيان الآتي:

أولاً - يرى اللقاء أن النداء الثاني الذي أطلقه المطارنة المواردية بتاريخ ٥ أيلول ٢٠٠١ إنما يعبر عن شعور عام في أن الحوار المنشود بين السلطة والمجتمع لا تزال تعتريه عقبات كثيرة، منها متابعة حملة القمع والاعتقالات بحق الذين لا يشاركون السلطة توجهاتها، وعدم الافراج عن المعتقلين السياسيين، وخصوصاً عضو «لقاء قرنة شهوان»، الدكتور توفيق هندي، والاستمرار في محاولات زج القضاء في الصراعات السياسية، وغياب محاسبة المسؤولين عن التجاوزات والارتكابات التي حصلت في آب الماضي.





إن الحوار يحتاج الى مناخ ملائم ينبغي للسلطة، إن كانت راغبة فعلاً في محاوره اللبنانيين، أن تؤمنه، وأن يتم تحديد منهجية واضحة ومعايير موحدة في النظر الى القضايا المطروحة. واللقاء، اذ يجدد تماسكه بمتابعة الحوار، يرى أن الظروف المستجدة يجب أن تدفع كل الاطراف الى التحرك بسرعة في اتجاه تأمين المناعة الوطنية المطلوبة، مؤكداً أن كلفة عدم الاتفاق هي باهظة على جميع الاطراف.

ثانياً - إن العمل الارهابي الذي تعرضت له الولايات المتحدة وأدى الى سقوط آلاف الضحايا البريئة هو عمل يدينه جميع اللبنانيين الذين عانوا اكثر من غيرهم من منطلق العنف والارهاب الذي دمر بلادهم. واللقاء، اذ يتقدم من الشعب الاميركي وعائلات الضحايا اللبنانية بتعازيه، يؤكد مرة جديدة أن الارهاب، مهما تعددت اسبابه ومبرراته، ليس سبيلاً لحل المشاكل بين الشعوب، بل على عكس ذلك فهو عامل خطير لانه يعيد توليد نفسه بنفسه الى ما لا نهاية. كما يرى اللقاء ايضاً أن مكافحة الارهاب، وهو هدف مشروع ومطلوب، لا تقتصر على الامن وانما تتعداه. ولن تكون فاعلة الا في حال مساواة الجميع في الحقوق دون اعتبار لفريق على حساب آخر. ولا بد في هذا المجال من إعادة التذكير بدور اسرائيل في توليد الارهاب وتعميمه بسبب رفضها الدائم الانصياع للقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة.

كما يحذر اللقاء من خطورة توظيف هذه المأساة الانسانية لتأكيد نظرية «صدام الحضارات» التي أطلقها بعض المفكرين والتي تبنتها اسرائيل وسواها من المتطرفين. فالحل الجذري للمشاكل التي يعاني منها عالمنا انما يكون في احلال «حوار الحضارات» الذي دعا اليه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني بدلاً من «صدام الحضارات» الذي لا يخدم قضية السلام في العالم. ويتمنى اللقاء على الحكومة بذل قصارى جهدها لجعل قمة الفرنكوفنية، وهي أول مناسبة بعد الهجمات الارهابية الاخيرة تجمع بين دول تنتمي الى حضارات مختلفة، تطلق مشروعاً





حوارياً يعيد وصل ما انقطع تمهيداً للبحث المشترك عن مستقبل أفضل لجميع شعوب العالم.

ولا بد لنا أخيراً من التنويه بموقف قادة الدول الذين اعلنوا رفضهم لاعمال العنف التي يتعرض لها لبنانيون وعرب آخرون ومسلمون من دول غير عربية في دول الاغتراب والتي لا تخدم سوى مصالح المتطرفين الى أي جهة انتموا.







١٦ تشرين الثاني ٢٠٠١

بيان حول احداث ١١ ايلول وتجديد دور لبنان

في ٣٠ نيسان ٢٠٠١، أطلق «لقاء قرنة شهوان» «دعوة الى الحوار» تركزت حول مسائل أساسية تتعلق باستعادة السيادة الوطنية الكاملة وتفعيل الديمقراطية واستكمال المصالحة الوطنية، إضافة الى مسألة ايجاد تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي-الاسرائيلي.

لاقت هذه الدعوة تجاوباً ملحوظاً لدى الرأي العام وعدد كبير من الاطراف السياسيين، وحصلت لقاءات وحوارات متعددة ساهمت في خلق مناخات جديدة، كان من أبرز نتائجها المصالحة التاريخية التي انجزت اثناء زيارة غبطة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير الى منطقة الجبل.

كما خاض «اللقاء» معركة قاسية للدفاع عن الديمقراطية والحريات بعد حملة





الاعتقالات الواسعة التي شنتها أجهزة السلطة في أعقاب مصالحة الجبل. ولا يزال «اللقاء» يطالب بوقف الملاحقات والافراج عن الدكتور توفيق هندي ورفاقه المعتقلين منذ أكثر من ثلاثة أشهر.

وعلى أثر أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، والمتغيرات التي نتجت منها، عقد «اللقاء»، بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠١، خلوة بحث فيها خطة تحرك وأصدر البيان الآتي:

أولاً: كان من شأن الإعتداءات الإرهابية التي حصلت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول ٢٠٠١ والتي سبق للقاء قرنة شهوان أن استنكرها وادانها بشدة، ادخال العالم في دوامة عنف خطيرة. فالولايات المتحدة التي تعرضت للمرة الأولى في تاريخها لاعتداء طاول عمقها الحيوي، وضرب رموز قوتها الإقتصادية والعسكرية، أعلنت حرباً شاملة على الارهاب والدول التي تدعمه وتؤمن له ملاذاً. إن هذه الحرب تحمل أخطاراً كبرى. ولعل الخطر الأكبر الذي قد تتمخض عنه، هو احتمال إنزلاقها بحيث تتحول الى صراعات قد تحدث فرزاً جديداً في العالم يحل مكان الفرز الذي كانت قد أحدثته الحرب الباردة والذي انتهى مع سقوط جدار برلين في العام ١٩٨٩.

ثانياً: ساهمت الاحداث الاخيرة في دفع الازمات الكامنة في العالم العربي والعالم الاوسع الى حدها الأقصى. من هذه الازمات:

- أزمة العالم العربي مع الغرب بسبب سياسة «الكيل بمكيالين» التي أعتمدها منذ زمن بعيد: تطبيق قرارات الامم المتحدة في حق العراق رغم ما تلحقه من خسائر فادحة في صفوف المدنيين، وعدم تطبيقها عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، إدانة الانتفاضة في فلسطين وتصنيفها في خانة الارهاب والتساهل ازاء الارهاب المنظم الذي تمارسه اسرائيل، مكافحة انتشار اسلحة الدمار الشامل في الدول





العربية والسكوت على امتلاك اسرائيل السلاح النووي ...

- الازمة الناجمة عن العجز العربي حيال بلورة مشروع حضاري يؤمن مصالحة المجتمعات العربية مع الذات ومع العصر.

- المشكلات الناجمة عن ملامح النظام العالمي الجديد الذي يفتقر الى التوازن والعدالة، والعولمة في توجهاتها التي باتت تختزل كل مجالات النشاط الانساني بمنطق آليات السوق والتي أعادت فرز العالم بين قلة من المستفيدين وغالبية من الخاسرين تعاني التهميش والفقر وترزح تحت الديون.

ثالثاً: يتخوف اللبنانيون من أن تتحول الحرب على الإرهاب الى صدام بين مجموعات بشرية كبرى، تستنفرها مفاهيمها وإتسماءاتها الى نظم دينية وثقافية مختلفة، ويخشى أن يكون لهذا الصدام انعكاساته السلبية على لبنان وصيغته عيشه.

رابعاً: يؤكد «اللقاء»، بناء على ما تقدم، أن للبنان دوراً بالغ الأهمية في ترجيح خيار الحوار والتفاهم للبحث عن حلول تحفظ الحقوق المشروعة للجميع، وذلك على أكثر من صعيد:

- على الصعيد العربي، حيث أن لبنان مهياً، بسبب تجربته التاريخية، للمساهمة في مصالحة المنطقة العربية مع ذاتها ومع العصر. فاستعادة معنى لبنان لا توفر ضماناً لمستقبل اللبنانيين فحسب، بل تشكل ضرورة لمحيطهم. من هنا ينبغي العمل على تجديد دور لبنان وجعل التجربة اللبنانية في صيغتها المتجددة نموذجاً يمكن الاستفادة منه في العالم العربي بوصفه نمطاً حضارياً في البحث عن العيش المشترك والترقي في مجتمعات تتميز بالتنوع والتعدد.

- على الصعيد العام، حيث يمثل لبنان حاجة مستمرة لتفاعل خلاّق بين الديانات،





يمنح أبنائها فرصة الإغناء الروحي المتبادل من خلال العيش المشترك المؤسس على الحرية والمساواة، والقائم على التنوع في إطار وحدة تحترم الاختلاف. إن المسيحيين في لبنان والشرق العربي مدعوون في شكل خاص الى مواجهة النزعة المستجدة في الغرب والتي تنظر الى المسلمين كأنهم يشكلون تهديداً، وتؤدي الى رسم حدود دامية بين المسلمين والمسيحيين. كما أن المسلمين في لبنان والعالم العربي مدعوون للتصدي الى نظرية الحرب الدينية التي يدعو اليها بعض المتطرفين.

خامساً: إن تجديد دور لبنان في هذه الحقبة التاريخية يحتاج الى العمل على إحياء صيغة التفاعل الانساني التي عرفها وعلى تطويرها. ولقد قدّم لبنان تجربة حضارية مميزة على صعيد العيش المشترك والانفتاح الانساني. فقد استطاع أن يكون فسحة مميزة يختبر فيها الانسان قدرته على التفاعل مع الآخر، واستيعاب التنوع، وإعادة صياغته، مقدّماً بذلك نموذجاً يُحتذى به ومساهمة حقيقية في إغناء الحضارة العربية والانسانية عموماً.

إن هذه التجربة الحضارية جاءت نتيجة تفاعل الاطراف اللبنانيين فيما بينهم، وهي ليست إنجاز جماعة دون أخرى.

سادساً: إن إحياء صيغة العيش المشترك على أسس صحيحة وتجديد دور لبنان، يحتاجان الى قيام دولة الحق والسيادة. كان مأمولاً، بعد انتهاء الحرب، أن تقوم مثل هذه الدولة وأن تشكل عامل اطمئنان للجميع. غير ان الممارسة جاءت منافية لوثيقة الوفاق الوطني وأحكام الدستور، مما أدى الى توجيه ضربة قاسية إلى مفهوم دولة الحق والسيادة.

ولا بد لنا من إعادة التأكيد أن بناء دولة الحق والسيادة التي نص عليها الدستور والتي تقوم على مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات، اصطدم أيضاً بعقبة رئيسية





أخرى تمثلت بالتدخل السوري في لبنان وما ترتب عليه من دور حاسم في انتاج السلطة اللبنانية.

وهذا الخلل في ممارسة السلطة منذ العام ١٩٩٠ أدى الى فشل كل المحاولات التي بذلت لبناء دولة الحق والسيادة. فتسبب في تعطيل عمل المؤسسات الدستورية وشل عمل القضاء ومؤسسات الرقابة. كما أنه أفسح في المجال أمام استباحة الدولة، وصولاً الى تعميق الأزمة الاقتصادية التي أوصلت البلاد الى شفير الافلاس وفرضت على اللبنانيين أعباء إضافية قضت على آمالهم في حياة فضلى.

سابعاً: إن دولة الحق والسيادة هي اليوم حاجة ماسة على أكثر من صعيد:

- إنها حاجة ماسة لحماية صيغة العيش المشترك من انعكاسات الاحداث المتتالية منذ ١١ أيلول ٢٠٠١، وتطويرها لجعلها نموذجاً يقتدى به.

- إنها حاجة ماسة للخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة انطلاقاً من: محاربة الفساد ومشاركة المجتمع وتأمين الشفافية واحترام حقوق الانسان وقيام سلطة قضائية مستقلة، واصلاح الادارة ...

- إنها حاجة ماسة لتجنب خطر الصدام مع المجموعة الدولية وخصوصاً مع الأمم المتحدة بعد صدور قرارات تتعلق بمكافحة الارهاب ومصادر تمويله.

ثامناً: بناء على ما تقدم، وانطلاقاً من روح المسؤولية الوطنية، يتوجه «لقاء قرنة شهوان» الى السلطة لتقوم باتخاذ تدابير عاجلة لصون الوضع اللبناني ومعالجة المشكلات التي تواجه البلاد، لا سيما تلك المتعلقة بالنتائج المترتبة على الاحداث الاخيرة. فلبنان اسوة بباقي الدول مدعو للالتزام بمحاربة الارهاب، كما نصت على ذلك القرارات الدولية، مع تأكيده على التمييز بين الارهاب والمقاومة





التي ناضلت من أجل تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي .

إن المهمة الملقة على عاتق السلطة تقتضي :

• الارتقاء الى مستوى المسؤولية الوطنية وتوحيد الموقف من تداعيات الاحداث
الاخيرة ووضع خطة متكاملة لمواجهتها.

• إعادة تأهيل نفسها والتصدي لعناصر الفساد التي أعاقت مسيرة بناء دولة الحق
والسيادة وشوهت صورة لبنان في الداخل والخارج.

• رفع اليد عن القضاء لجعله سلطة مستقلة وفقاً لاحكام الدستور.

• إعادة مؤسسات الدولة الى الجنوب، وخصوصاً مؤسسة الجيش، حماية
للشعب والارض، وتجسيدا لعودة الجنوب الى رحاب الوطن، كما سبق وطالب
«اللقاء» في وثيقته تاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠١.

• العمل مع سوريا على ترسيم الحدود في منطقة مزارع شبعا وإيداعه الامم
المتحدة وفقاً للاصول الدولية المتبعة.

• طي صفحة الماضي وإعادة العمل بقانون العفو الذي خرقة السلطة والافراج
عن جميع المعتقلين السياسيين، وتأمين عودة جميع المبعدين وذلك تأسيساً
لمصالحة وطنية حقيقية.

تاسعاً: يرى «لقاء قرنة شهوان» ضرورة تصحيح العلاقة القائمة بين لبنان وسوريا
واخراجها تالياً من دائرة الجدل كي لا يفسح في المجال أمام أحد، وخصوصاً في
هذا الظرف الخطير، لاستغلال المشكلة القائمة بين البلدين، وذلك انطلاقاً من
التسوية التاريخية التي سبق ل «لقاء قرنة شهوان» أن أشار الى ضرورة تحقيقها في
وثيقته الصادرة في ٣٠ نيسان ٢٠٠١.





يرى «اللقاء» أن هذه التسوية وما يترتب عليها من إعادة انتشار للجيش السوري تمهيداً لانسحابه الكامل من لبنان وفقاً لجدول زمني محدد - وهذا ما كانت سوريا قد أعلنت عن بدء تنفيذه في حزيران الماضي - هي المدخل الضروري لتصحيح العلاقة بين البلدين، ذلك أن ضمان سوريا ليس في الامساك بالأمن والسياسة في لبنان والاعتماد على فئة سياسية ساهمت مساهمة أساسية في تأليب الناس عليها بسبب سوء إدارتها للشأن العام وفسادها، إنما هو في وجود دولة الحق والسيادة في لبنان التي هي، من خلال مؤسساتها، الوحيدة القادرة على اعطاء العلاقات اللبنانية-السورية طابعاً مميزاً ودائماً.

عاشراً: إن الاستقرار في المنطقة رهنٌ بقيام دولة الاستقلال في فلسطين وعاصمتها القدس، وهو الأمر الذي يشكل الأساس، مع استعادة الجولان ومزارع شبعا، في قيام سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، وفقاً للقرارات الدولية مما يحول دون توطين الفلسطينيين في لبنان.

إن الاشارات الآتية من عواصم القرار في الغرب حول تجديد العمل لايجاد تسوية للصراع العربي-الاسرائيلي هي إشارات ايجابية، شرط تحويلها الى مشروع سلام يأخذ في الاعتبار ضرورات السلام العادل والشامل.

حادي عشر: إن قيام السلام العادل والشامل ودولة الحق والسيادة في لبنان هو شرط أساسي لاستعادة لبنان دوره الفاعل في محيطه العربي وفي العالم الاوسع وذلك عبر:

- تفعيل العروبة على قاعدة تحريرها من الاختزالات التي شوحتها وتطويرها لجعلها رابطة حضارية، منفتحة على العصر، وقائمة على ديموقراطية تأخذ في الاعتبار تنوع المجتمعات العربية وتعددتها السياسي، وتعزز قدرات المجتمعات العربية على مواجهة تحديات العصر.





- إطلاق دينامية حوار لإعادة وصل ما انقطع بين العالم العربي والغرب والتواصل مع القوى والاتجاهات الغربية التي ترفض الفرز الجديد الذي نتج من العولمة بشكلها الراهن والتي ترى أن مستقبل الانسانية أصبح اليوم مستقبلاً مشتركاً تقع مسؤولية رسمه على الجميع من دون تمييز.

إن لبنان يمتلك طاقات كبيرة في الداخل وفي الاغتراب تؤهله الى الاضطلاع بدور أساسي في هذا التحول المطلوب على صعيد المنطقة، شرط أن يستعيد سيادته واستقلاله وقراره الوطني الحر.





٢٠ كانون الأول ٢٠٠١

بيان حول قضية الدكتور توفيق هندي والازدواجية القائمة بين الدولة والمقاومة

عقد «لقاء قرنة شهبان» اجتماعه الدوري في ٢٠ كانون الأول ٢٠٠١ في مقرّ مطرانية انطلياس المارونية وصدر في نهاية الاجتماع البيان الآتي:

أولاً - إن قضية الدكتور توفيق هندي، الموقوف لأسباب سياسية، تؤكد مجدداً الحاجة الماسة للسلطة القضائية المستقلة، ودورها الأساسي في الحفاظ على حقوق الانسان والحريات العامة. وان اللقاء اذ يذكّر جميع المسؤولين بأن مصلحة الوطن ومصلحتهم الشخصية هي في بقاء القضاء بعيداً عن التجاذبات السياسية، فلا يستعمل غداً ضد من يحاول استعماله اليوم، يهيب بالسادة القضاة تأكيد استقلاليتهم لا بالقول فقط بل بالممارسة الفعلية الشجاعة، ورفض الدخول في تجاذبات لا يفيد منها إلا من لا يريد الخير للوطن، كما يذكرهم بأن القاضي





الذي يقف أمام ضميره سلطان لا يقوى عليه سلطان، وبأن على القضاء مسؤوليات وطنية وقانونية أساسية.

أما فيما يتعلق بما ورد في القرار الظني من اتهام ضمني عن دور لاسرائيل في إنشاء «لقاء قرنة شهوان»، يرى المجتمعون أن محاولات التخوين ضده لا تدين سوى أصحابها.

ثانياً - يرى اللقاء أن هناك ضغوطاً متزايدة تمارس على لبنان لدفعه الى اعتبار المقاومة حركة إرهابية واتخاذ تدابير بحقها. إن مواجهة هذه الضغوط تتطلب تحركاً واسعاً في الداخل والخارج لشرح وجهة النظر اللبنانية وحشد التأييد لها. كما يحتاج هذا الامر الى وضع خطة متكاملة تبدأ بمحاوراة الدولة كل القوى السياسية، ذلك أن مسؤولية المواجهة سيتحملها الوطن بأكمله وليس فئة محدودة منه. وهذا يعني أنه صار من الضروري إنهاء الازدواجية بين الدولة والمقاومة، ووقف التحركات - كالاستعراض الاخير التي قام به «حزب الله» - التي من شأنها اعطاء الحجج لتصعيد الضغوط على لبنان.

كما يرى البيان أن الضمان الوحيد في وجه الهجمة التي تستهدف لبنان هو في إرسال الجيش الى الجنوب حماية للبنانيين وللمقاومة على حد سواء.

ثالثاً - إن أسوأ ما في التعيينات الادارية الاخيرة هو تكريس قاعدة تقاسم المواقع الادارية للدولة بين اطراف السلطة، أكان في اجراء التعيينات الجديدة أم في الابقاء على تعيينات قديمة تمت على قاعدة المحاصصة والمحسوبية نفسها.

فوفق هذه القاعدة، يكون ولاء الموظف أولاً لولي نعمته من أهل السلطة والنفوذ وليس للدولة اللبنانية، ولا للادارة اللبنانية الممولة من الضرائب والرسوم التي يسددها اللبنانيون. ان استمرار العمل بهذه القاعدة، يكرس استمرار دولة المحسوبية ويعيق بناء دولة المواطنين، ويقلص مصداقية السلطة الحالية وقدرتها





على اصلاح الادارة العامة وتحديثها، ويؤخر الخروج من الازمة الاقتصادية
الاجتماعية الخانقة بعدما تبين أن كل المعالجات المطروحة تبقى قاصرة من دون
ادارة حديثة ونظيفة وفاعلة وخالية من المحسوبية.







٢٧ كانون الأول ٢٠٠١

بيان عن رفض استحضار الماضي بتحويل لبنان ساحة للصراعات الاقليمية والدولية

عقد «لقاء قرنة شهوان» اجتماعه الدوري في ٢٧ كانون الاول ٢٠٠١ في مقر
مطرانية انطلياس المارونية وصدر في نهاية الاجتماع البيان الآتي:

أولاً - إن قضية الدكتور توفيق هندي وسائر الموقوفين لأسباب سياسية، تؤكد
مجدداً الحاجة الماسة للسلطة القضائية المستقلة، ودورها الاساسي في الحفاظ
على حقوق الانسان والحريات العامة. وان اللقاء إذ يذكر جميع المسؤولين بأن
مصلحة الوطن ومصلحتهم الشخصية هي في بقاء القضاء بعيداً عن التجاذبات
السياسية، وهو إذ يؤكد الحاجة الى قضاء موثوق يهيب بالسادة القضاة تكريس
استقلاليتهم لا بالقول فقط بل بالممارسة الفعلية الشجاعة، كما يذكرهم بأن
القاضي الذي يقف أمام ضميره سلطان لا يقوى عليه سلطان، وبأن على القضاة



مسؤوليات وطنية وقانونية أساسية.

كما يعلن اللقاء رفضه الشديد لما ذهب اليه كل من مطالعة مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية والقرار الظني في قضية الدكتور هندي في الاستمرار في محاولة تشويه صورة القوى المعارضة ومحاولة الربط بينها وبين أفعال جرمية متعارضة مع مصلحة لبنان، مما يسيء الى دور القضاء ويضفي على قراراته الصفة السياسية بدل الصفة القضائية لا سيما وأن كل المزاعم الواردة حول هذا الموضوع باطلة وغير صحيحة.

ثانياً - في ظل الاوضاع الدولية الضاغطة والنتيجة عن أحداث ١١ أيلول وما تبعها من تطورات عسكرية وديبلوماسية، ولا سيما إعلان المجتمع الدولي الحرب ضد الارهاب وصدور قرار مجلس الامن رقم ١٣٧٣ ، وفي ظل السعي الاسرائيلي الدؤوب الى ربط القضية الفلسطينية بالارهاب ونعت كل من يقاوم الاحتلال به.

يرى لقاء قرنة شهبان إعلان ما يأتي:

١- العمل لتحقيق الوحدة الداخلية في مواجهة الاخطار المتزايدة الأمر الذي يستوجب تحمّل السلطة اللبنانية مسؤولياتها كاملة في تصحيح الخلل على المستوى السياسي وعلى مستوى العلاقات مع سوريا.

٢- إعادة تأكيد موقفنا الثابت من وجوب التمييز بين الارهاب والمقاومة لتحرير أرض الوطن.

٣- السعي الى حسم موضوع لبنانية مزارع شبعاء بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود الدولية بين لبنان وسوريا وايداعها الامانة العامة للأمم المتحدة.

٤- اعتبار قضية تحرير أرض الوطن قضية تعني كل اللبنانيين مما يستوجب توافاً



وطنياً شاملاً حول كيفية تحقيقها. وبالتالي رفض تفرّد أي فريق لبناني في هذا الأمر.

٥- رفض استحضار الماضي بتحويل الارض اللبنانية «ساحة» للصراعات الاقليمية والدولية ومنطلقاً لعمليات عسكرية تتجاوز الحدود اللبنانية، مما يقتضي عودة الدولة الى الجنوب ولا سيما مؤسسة الجيش حمايةً للشعب والارض.

٦- الاعراب عن القلق من بعض الخيارات والمواقف والممارسات الصادرة عن حزب الله في الآونة الاخيرة ومنها الاستعراض العسكري الذي أقيم في الضاحية الجنوبية وفي مناطق اخرى من لبنان وما رافقه وتبعه من مواقف تتعارض مع المصلحة الوطنية وأحكام القانون الدولي كالقول مثلاً أنه لا يوجد مدنيون في اسرائيل مما قد يعرّض المدنيين اللبنانيين لأبشع الاعتداءات الاسرائيلية وأقصاها.

ثالثاً - يؤكد اللقاء أن اللبنانيين بكل فئاتهم وأحزابهم يدعمون القضية الفلسطينية ويدعو الدول العربية الى تحمل مسؤولياتها التاريخية ووضع استراتيجية موحدة لمواجهة المرحلة المقبلة وصولاً الى قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

رابعاً - في هذه المرحلة الدقيقة وفي ظل أزمة باتت تهدد مكونات الاقتصاد ومناعة الجسم اللبناني، يجدّد لقاء قرنة شهبان دعوته القوى اللبنانية كافة لحوار جدّي ودؤوب كما يحمّل السلطة اللبنانية مسؤولية رعاية هذا الحوار وذلك من أجل أن تكون الخيارات الاستراتيجية للبنان تجسيدا لتوافق اللبنانيين ووحدتهم ورداً واضحاً على محاولات شارون والحكومة الاسرائيلية استدراج الحرب الاميركية ضد الارهاب الى المنطقة العربية وفلسطين ولبنان.







١٧ كانون الثاني ٢٠٠٢

بيان حول انفلات الاجهزة الامنية

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في مطرانية انطلياس للموارنة بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٢ وتداول في المستجدات الداخلية والاقليمية بما في ذلك انعقاد القمة العربية في بيروت وصدر عنه البيان الآتي:

أولاً - في خضم ما يعانيه المواطنون من قلق على المصير نتيجة استمرار الازمات على كافة الصعد ولا سيما على المستوى السيادي وحرية القرار الوطني، يتفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي الخطير بشكل ينذر بأوخم النتائج وذلك في وقت تبدو السلطة عاجزة عاجزاً مطلقاً بسبب انصراف رموزها الى الخلافات فيما بينهم على تقاسم الحصص.

وقد أتت التعيينات الادارية وفضيحة الكهرباء الاخيرة وما كشفته من فساد في الادارة وتواطؤ على الدولة واستخفاف بمصالح المواطنين لتؤكد مرة جديدة





حاجة البلاد الى خطة انقاذ سياسية واقتصادية شاملة.

وان اللقاء الذي لا يمكنه أن يتخلّى عن مسؤولياته تجاه الوطن والمواطنين قرر أخذ المبادرة وتكليف لجنة تعمل مع أخصائيين لوضع ورقة عمل تتضمن أفكاراً وتوجهات لمواجهة الوضع القائم.

ثانياً - إن تجاذبات أهل السلطة وتجاوز المؤسسات الدستورية من قبل القيمين عليها في وقت تنعدم فيه المساءلة والمحاسبة أدّت الى انفلات الأجهزة الامنية لتحلّ محل المؤسسات الدستورية في اتخاذ القرارات السياسية وفي بعض الحالات خلافاً لرأي المسؤولين الدستوريين عنها مستبيحة الدستور والقوانين ولا سيما تلك التي تحمي الحريات العامة وحقوق الانسان.

وقد كان آخر هذه الممارسات:

- إقدام المديرية العامة للأمن العام التابعة لوزارة الداخلية على تجاوز صلاحياتها وتوجهها في ردّ مباشر على نائب ممثل للأمة منتخب من قبل الشعب وهو يمارس صلاحياته الدستورية.

- استدعاء مواطنين تكراراً وخلافاً للقوانين وبمعزل عن السلطة القضائية والتحقيق معهم واحتجازهم بحجة انتمائهم الى تيارات معارضة للسلطة.

- فرض رقابة مسبقة على صحيفة ذات امتياز لبناني وذلك خلافاً لأحكام قانون المطبوعات ولرأي الوزير المختص.

- مدهامة محلات تجارية ذات طابع سياحي وثقافي بحملة عسكرية خلافاً للقانون مما يسيء الى صورة لبنان، الدولة المدنية الديمقراطية، وذلك بحجة ممارسة حق الرقابة على أفلام سبق لهذه الاجهزة أن سمحت بعرضها على





الشاشات اللبنانية.

واللقاء إذ يدين هذه الانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان والقوانين يدعو
المسؤولين الى وعي خطورة ما يجري كما يدعو السلطة القضائية الى القيام
بدورها وتحمل مسؤولياتها في وقف التعدي على حقوق المواطنين وحرياتهم.







٢١ شباط ٢٠٠٢

بيان عن رفض سياسة الدولة الاقتصادية ودعم الهيئة النيابية للدفاع عن الطلاب

عقد «لقاء قرنة شهوان» اجتماعه الدوري في ٢١ شباط ٢٠٠٢ في مقر مطرانية انطلياس المارونية وصدر في نهاية الاجتماع البيان الآتي:

أولاً - يرى «لقاء قرنة شهوان» ان السياسة التي تعتمدها السلطة لمواجهة الازمة الاقتصادية المتفاقمة تتسم بتجاهلها الازمة السياسية المستعصية، السبب الأساس لتدهور الوضع الاقتصادي. وتتمثل هذه الازمة السياسية بالهيمنة السورية على القرار الوطني وفقدان السيادة وغياب المشاركة الحقيقية والديمقراطية وعدم ارسال الجيش الى الجنوب وابقاء الجنوب ورقة بيد الآخرين. كما يتسم إداء السلطة بغياب اي خطة اقتصادية واضحة، وهو مجرد استمرار «لسباق مرهق بين زيادة الضرائب وتزايد خدمة الدين» - كما قال أحد نواب اللقاء - اختبر اللبنانيون





كلفته من دون ان يتلمسوا جدواه. ويحذر اللقاء من النتائج الخطيرة التي تترتب على استمرار هذه السياسة ويعتبر ان حل الازمة الاقتصادية لن يأتي نتيجة قرارات انتقائية ومتسعة، انما هو وليد خطة شاملة تتضمن خطوات سياسية واقتصادية واجتماعية متكاملة، منها قيام سلطة موثوق بها صاحبة قرار مستقل تعمل على وقف الهدر والفساد.

ان اخطر ما نشهده اليوم هو قيام السلطة بسياسة تيّس اللبنانيين من اجل شل قدرتهم على المساءلة والمحاسبة، ودفعهم الى اعتبار الازمة القائمة وكأنها قدر لا يمكن مواجهته، وجعلهم بالتالي يرضخون للتدابير التي تتخذها الحكومة. وتصر هذه الاخيرة على اعتبار الازمة أزمة تقنية يعنى فيها الخبراء في الشأن الاقتصادي دون سواهم، وانكار العلاقة العضوية التي تربط بين الانماء والتطور الاقتصادي من جهة وبين فقدان السيادة وغياب المشاركة والديمقراطية من جهة اخرى.

وقد يكمن عجز السلطة عن حل الازمة الاقتصادية في انها لا تزال ترفض الاقرار بمسؤولياتها في اىصال البلاد الى ما وصلت اليه وتالياً لا تزال مصرة على الاستمرار في النهج نفسه الذي أدى بالبلاد الى هذا الوضع الصعب.

ثانياً - يدين اللقاء بشدة استمرار محاولات تشويه النظام الديمقراطي البرلماني لجهة تداخل السلطات وانعدام المحاسبة وغياب السلطة القضائية المستقلة وتحكم الاجهزة وقمع حرية الرأي وهو يكرر ادانته الشديدة للملاحظات والتوقيفات التي تقوم بها الاجهزة الامنية بحق بعض اللبنانيين وبالاخص الطلاب من ضمن جو أمني تحاول هذه الاجهزة فرضه على البلاد متذرعة احيانا بالازمة الناجمة عن حوادث ايلول وحيانا اخرى بضرورات المواجهة المستمرة مع اسرائيل، فتلاحق الطلاب وتراقب الصحفيين والسياسيين وتعمّم التنصت * وقد اشارت تدخلات عدد من النواب، ولا سيما نواب اللقاء، على هامش مناقشة مشروع قانون الموازنة، الى انفلات عمل هذه الاجهزة خلافا للقوانين وبعيدا





عن الدستور. وفي هذا المجال، يدعم اللقاء المواقف التي اتخذها مؤخراً عدد من النواب في اطلاق نواة هيئة نيابية للدفاع عن الطلاب الذين يتعرضون الى الملاحقات لاسباب سياسية *

ثالثاً - تابع اللقاء مسألة اعداد مذكرة وطنية ترفع الى القمة العربية المنوي انعقادها في آذار المقبل في بيروت. على أن تتضمن هذه المذكرة مطالبة القمة بوضع استراتيجية عربية موحدة وشرحاً مفصلاً لدور لبنان في هذه المرحلة الخطرة التي يمر بها العالم العربي وللشروط الواجب توفيرها لتمكينه من القيام بهذا الدور.

رابعاً - تداول اللقاء في المقال الذي نشره الامير طلال بن عبد العزيز آل سعود في جريدة النهار (٢٩ / ١ / ٢٠٠٢) بعنوان «بقاء المسيحيين العرب» واعتبر انه يشكل نقطة مضيئة في العلاقات الاسلامية - المسيحية في الشرق العربي، وانه يصلح لان يكون منطلقاً لتطوير هذه العلاقات خصوصاً في الظرف المستجد بعد الحادي عشر من ايلول وما نتج منه من ردود فعل على اكثر من صعيد *

إن اللقاء اذ يثني على ما جاء في المقال، خصوصاً لجهة تأكيد أهمية بقاء المسيحيين في العالم العربي واعتباره قوة لقضايا العرب، يعتبر أنه يتوافق مع ما سبق وأشار اليه «لقاء قرنة شهوان» ان لبنان مهياً للمساهمة في مصالحة المنطقة العربية مع ذاتها ومع العصر، شرط جعل التجربة اللبنانية في صيغتها المتجددة نموذجاً يمكن الاستفادة منه في العالم العربي بوصفه نمطاً حضارياً في البحث عن العيش المشترك والترقي في مجتمعات تتميز بالتنوع والتعدد، ومدخلاً لاعادة تعريف العروبة بوصفها رابطة حضارية تقرب بين العرب لا مشروعاً سياسياً يباعد بينهم، وبوصفها ايضاً مدخلاً لتجديد مساهمة العرب في الحضارة العالمية.

خامساً - يدين اللقاء استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني واستعمال الاسلحة الثقيلة من طائرات وطوافات ومدافع لقتل الآمنين وتدمير





المنشآت. كما يرى أنه لم يعد مقبولا السكوت عن تشديد الحصار على مناطق الحكم الذاتي وتضييق الخناق على المدنيين. ان هذا السلوك يعد خرقا فاضحا للقانون الدولي وللاتفاقات المعقودة وتحديا سافرا لكل الساعين من اجل السلام العادل والشامل وإطلاق المفاوضات.

ويتوجه اللقاء الى الدول العربية للطلب منها العمل الفوري على تأمين مقومات الصمود للشعب الفلسطيني وتكثيف اتصالاتها مع دول الاتحاد الاوروبي لاعادة تحريك المفاوضات والطلب الى الولايات المتحدة اعادة لعب دور الراعي غير المنحاز لهذه المفاوضات.

سادساً - بمناسبة حلول عيد الاضحى المبارك يتوجه اللقاء الى اللبنانيين عموماً والمسلمين خصوصاً بأحرّ التهاني متمنياً أن يكون العيد المقبل في لبنان معافى سيّد حرّ ومستقل، وقد وجد حلاً لمشاكله السياسية والاقتصادية.





١٥ آذار ٢٠٠٢

بيان حول خطورة الازمة الاقتصادية وزيارة الرئيس السوري بشار الاسد الى لبنان

عقد «لقاء قرنة شهوان» اجتماعاً استثنائياً في ١٥ آذار ٢٠٠٢ في مقر مطرانية انطلياس المارونية وصدر في نهاية الاجتماع البيان الآتي:

أولاً - يجدد «لقاء قرنة شهوان» تأكيده أن الحل الاقتصادي للازمة التي تتخبط فيها البلاد هو، بخلاف ما يردده المسؤولون، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بانجاز الاصلاحات السياسية التي من شأنها إعادة ثقة اللبنانيين بدولتهم، وذلك من خلال رفع الهيمنة وتصحيح العلاقة بين لبنان وسوريا ووضع حد للفساد والاهدار ومشاركة المجتمع في تحديد سبل معالجة الازمة. لقد أكدت التجارب في السنوات الاخيرة أولوية السياسة في البحث عن الحلول الاقتصادية، وخصوصاً في زمن الأزمات الكبيرة.





إن لبنان ليس فقيراً لا يملك قدرات تمكّنه من تجاوز أزمته، انه يعاني من سلطة سياسية عاجزة وفاشلة أدت الى اهدار طاقاته وتعطيل قدرات ابنائه.

إن من مهام السلطة تأمين أوسع المشاركة، لا التصرف نقيض ذلك كما يحصل اليوم بسبب الخلل السياسي الناجم عن سوء تطبيق الدستور.

إن التدابير التي بدأت تتخذها الحكومة والتي تزعم أنها ستمنع الانهيار الشامل هي تدابير موجهة بحق الناس. فقد زاد العبء الضريبي على اللبنانيين بنسبة ٣٨٪ في سنة واحدة. ومعلوم أن في دول العالم التي اضطرت الى فرض هذا المستوى العالي من الضرائب، سبق الامر تغيير في السلطة السياسية وجرى تحميل السلطة القديمة مسؤولية الكارثة الاقتصادية. اما في لبنان، فمطلوب من سلطة حاكمة منذ انتهاء الحرب أن تصلح ما أفسدته وكأن المسؤولية في ايصال البلاد الى ما وصلت اليه لم تكن مسؤوليتها.

ولم تر هذه السلطة حاجة للتوجه الى الرأي العام وتغيير نهجها بل على عكس ذلك، فهي مستمرة في نهجها السابق، وتبحث عن طرف تحمله مسؤولية الكارثة التي وصلت اليها البلاد.

ثانياً - إن الحاجة الى مشاركة اللبنانيين في البحث عن الحلول الممكنة لازمة الاقتصادية تفرضها خطورة الاوضاع الاقتصادية. وهذا موقف يجمع عليه اللبنانيون على اختلاف مواقعهم وانتماءاتهم.

فالدين العام الصافي (أي من دون احتساب ودائع القطاع العام) تجاوز الـ ٤٠ الف مليار ليرة منها نحو ١٥ الف مليار بالعملات الاجنبية. ومتوسط ما تدفعه الخزينة شهرياً من فوائد يبلغ ٤٠٠ مليار ليرة أي أكثر من ١٣ مليار ليرة يومياً.

إن الأزمة تكمن تحديداً في أن معدل تزايد الدين والذي يتوقع أن يبلغ نحو ١٤٪





في العام ٢٠٠٢ يتجاوز بكثير النمو المتوقع للنتاج المحلي والذي لن يتجاوز نسبة ٢٪ هذه السنة في أكثر التوقعات تفاؤلاً.

إن هذه الأزمة تكشف عقم المعالجات المعتمدة التي لا تلحظ أي جهد في اتجاه إعادة الثقة الى اللبنانيين واطلاق عجلة الاقتصاد واستعادة انتاجيته المفقودة. فلقد فقد لبنان قدراته الانتاجية الواحدة تلو الاخرى، بدءاً بالزراعة التي اعتبرتها السلطة أنها غير قابلة للحياة في ظل التنافس والاغراق الاقليمي، وصولاً الى قطاع التعليم الذي كان يعطي لبنان تفوقه النوعي والذي بدأ يفقد ميزاته التاريخية نتيجة السياسة المعتمدة تجاهه من الدولة.

والمؤشر الاكيد الى هذه الازمة هو اقفال عدد كبير من المؤسسات وتزايد البطالة التي ارتفعت نسبتها من ٩,٣٪ في العام ١٩٩٨ الى نسبة تقارب الـ ٢٠٪ في العام ٢٠٠١.

إن الكشف عن هذه الارقام وغيرها لا يهدف الى تئيس اللبنانيين، بل الى التدليل بوضوح على حجم الازمة التي نعاني منها والحاجة الى تدابير استثنائية تحمي كل المواطنين وخاصة المدخرين والمودعين والمضمونين المعرضين لمخاطر كبرى .

فالانهيار الاقتصادي ليس قدراً محتوماً اذا ما قامت السلطة بالاصلاح المطلوب سياسياً واقتصادياً.

ثالثاً - إن الأزمة الراهنة هي مسؤولية السلطة، ومسؤولية كل من شارك في اتخاذ القرارات الخاطئة أو تغطيتها أو استباحة المال العام أو الاستفادة من المغام والمنافع غير المشروعة أو تقاسم المواقع الادارية وفقاً لمعايير التبعية السياسية والاستزلام. إنها مسؤولية جماعية.





اما محاولة تحميل المعارضة تبعة الازمة بسبب ممارستها حقها في المساءلة والمحاسبة فهو خروج فادح عن الواقع والمنطق، لا يعادله فداحة وهرطقة سوى محاولة تصنيف المعارضين والمنتقدين تبعاً لانتماءاتهم الطائفية. وفي هذا المجال، يعرب اللقاء عن ثقته الكاملة بمستوى الوعي لدى جميع المواطنين، من كل الطوائف والمناطق، الذين دفعوا غالباً ثمن الاستقطابات الطائفية في زمن الحرب كما في زمن السلم. ويتوجه اللقاء الى المسؤولين، جميع المسؤولين، للطلب منهم رفع مستوى خطابهم السياسي والاستماع الى الاراء كافة لصياغة الموقف المناسب في هذه الظروف الصعبة.

رابعاً - رحب اللقاء بالزيارة التي قام بها الرئيس السوري، الدكتور بشار الاسد، الى لبنان، وهي الزيارة الاولى التي يقوم بها رئيس سوري منذ اكثر من ربع قرن.

واعتبر اللقاء أن لهذه الزيارة مدلولات ايجابية على اكثر من صعيد، إضافة الى أهميتها الرمزية التي ظهرت في المراسم السيادية التي رافقتها. فهي زيارة كان يتوقعها اللبنانيون ويطالبون بها منذ فترة طويلة كمظهر اولي من مظاهر الاحترام المتبادل والندية بين دولتين سيدتين مستقلتين.

ويأمل اللقاء ان تدرج المقررات الاقتصادية الصادرة عن اجتماع المجلس الاعلى في سياق برنامج متكامل يبدأ باعادة النظر في الاتفاقات غير المتوازنة ويهدف الى إعادة التوازن الى العلاقات بين البلدين.

كما يذكر اللقاء ان زيارة الرئيس السوري لن تأخذ مداها الكامل اذا لم يتبعها خطوات محددة على الصعد السياسية والامنية والعسكرية لتصحيح العلاقة بين البلدين بما يعيد للبنان استقلاله وسيادته وقراره الحر.





خامساً - توقف اللقاء عند التطورات الخطيرة للحرب الاسرائيلية في فلسطين والتي اخذت حجم حرب إبادة مع توسيع دائرة العمليات العسكرية وإعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي، وفي ظل تجديد المتشددين الاسرائيليين مطالبتهم ترحيل الفلسطينيين من الاراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

واذ يحيي اللقاء الشجاعة التي يبديها الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه الوطنية المشروعة، فهو يناشد الدول العربية التي ستعقد قماتها بعد أقل من أسبوعين في بيروت وضع خطة عاجلة لدعم صمود الشعب الفلسطيني ووقف محاولات الابداء التي يتعرض لها.

ويرى اللقاء في القرار رقم ١٣٩٧ الذي اتخذه مجلس الامن بداية تحول دولي في الاتجاه الصحيح ويعتبر أن هذا التحول يحتاج الى خطوات مكملة لا سيما فيما يتعلق بالانسحاب الى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين.







٢٢ آذار ٢٠٠٢

بيان حول قرار المحكمة العسكرية بتجريم الدكتور توفيق هندي

توقف لقاء قرنة شهوان باستهجان عند قرار المحكمة العسكرية الذي قضى بتجريم أحد أعضائه الدكتور توفيق هندي والصحافيين حبيب يونس وأنطوان باسيل بجناية الاتصال بالعدو الاسرائيلي وهو اذ يرفضه كلياً يهّمه اعلان ما يأتي:

- إن اللقاء يعتبر أن المحكمة العسكرية في قرارها هذا قد ساهمت في تنفيذ خطة السلطة الرامية الى ضرب كل القوى المعارضة لها باتهامها تارةً بالتعامل مع اسرائيل وطوراً بتيئيس المواطنين وتهجيرهم، وهي بذلك سمحت بتحويل السلطة القضائية الى أداة في يد السلطة السياسية تستعملها لقمع مناوئها ومنتقديها لا سيما وأن ليس في الملف القضائي ما يسمح باصدار حكم بتجريم الدكتور توفيق هندي.





- بالإضافة الى أن اللقاء يعتبر أن قرار المحكمة العسكرية قد تغاضى عن كل المخالفات لاحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية ولشرة حقوق الانسان المرتكبة من قبل عناصر مخبرات الجيش اللبناني الذين أجروا التحقيق الاولي ولا سيما لجهة احتجاز المواطنين لمدة طويلة لا تسمح بها القوانين ولجهة اخضاعهم لأبشع ظروف التوقيف والتعذيب وانتزاع الاعترافات غير الصحيحة منهم بالقوة ودفعهم الى توقيع افادات منسوبة اليهم دون الاطلاع عليها. ناهيك طبعاً عن أن المحكمة قد رفضت الاستماع الى هؤلاء المحققين العسكريين بالرغم من انكار المتهمين للافادات المنسوبة اليهم وهو ما يعتبر خرقاً فاضحاً للأصول ولا سيما لمبدأ شفافية المحاكمة واعتداءً صارخاً على حقوق الدفاع.

- هذا بالإضافة الى أن الدفاع قد تمكن من دحض حتى الافادات المنتزعة من المتهمين خلافاً للقانون بتقديم أدلة رسمية واضحة تؤكد عدم صحة الوقائع الواردة في هذه الافادات.

- إن لقاء قرنة شهبان يعتبر أن قرار المحكمة العسكرية لا يهدف الى تجريم توفيق هندي بل يتعداه الى النيل من توجهات اللقاء الوطنية والسياسية المرتبطة بمواقفه السيادية والديموقراطية. وهو من هذا المنطلق يرفض مضمون الحكم كلياً ويعتبره مخالفاً للقوانين.

- وهو بسبب ذلك وتمسكاً منه بوجوب أن يكون القضاء منزهاً ومستقلاً فعلاً لا قولاً عن توجهات السلطة السياسية، يصمم على مواجهة القرار الصادر عن المحكمة العسكرية بالإضافة الى طلب تمييزه من قبل الدكتور توفيق هندي بتأكيد تضامنه معه ووقوفه الى جانبه وتقديم كل ما يمكنه من دعم لاطهار براءته ودفع القضاء بالنتيجة الى اعلانها.

- كما يعلن اللقاء عن قراره متابعة هذه القضية حتى النهاية على الصعيد السياسي





والاهلي وعن تشكيله لجنة خاصة من أعضائه لتقديم الاقتراحات التي تسمح للقاء بمواكبة التطورات اللاحقة وردود الفعل الشعبية والطالبية العفوية التي جاءت تعبر بصدق عن تضامنها مع المحكومين.

- وأخيراً يهم اللقاء أن يجدد أمله في أن ترفع السلطة السياسية قبضتها عن القضاء لكي يستطيع تصحيح الخطأ الكبير الذي وقع في مرحلة المحاكمة الاولى وذلك تفادياً لاضافة عنصر تأزيم جديد على حياتنا السياسية.

كما بحث اللقاء في موضوع المذكرة التي كان قد تقرر رفعها الى القمة العربية المنعقدة في بيروت وتم اقرارها على أن تعلن يوم الثلاثاء في ٢٦ الجاري.







٢٦ آذار ٢٠٠٢

رسالة من «لقاء قرنة شهوان» الى الملوك والرؤساء العرب بمناسبة انعقاد القمة العربية في بيروت

يرحب «لقاء قرنة شهوان» بالملوك والرؤساء العرب المشاركين في لقاء القمة المنعقد في بيروت بتاريخ ٢٧ و٢٨ آذار سنة ٢٠٠٢ ويتمنى لهم التوفيق والنجاح في تحديد استراتيجية عربية مشتركة لمواجهة تحديات المرحلة، لا سيما تلك المتمثلة بالحرب التي تشنها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني لضرب مقومات الدولة الفلسطينية المنشودة والتمهيد لعملية «تطهير عرقي» واسعة النطاق تعيد تكرار مأساة العام ١٩٤٨ وتقضي على كل الآمال في الوصول الى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وتجعل من المنطقة بؤرة متفجرة تهدد السلام في العالم.

ومن التحديات الاخرى التي ينبغي تحديد سبل مواجهتها تلك الناجمة عن





أحداث أيلول الماضي وما تبعها من حروب وتهديدات وما قد يسفر عنها من أخطار جسيمة، لا سيما خطر انزلاق ردود الفعل بحيث تحدث فرزاً جديداً في العالم يحل مكان الفرز الذي كانت قد أحدثته الحرب الباردة.

ويؤكد اللقاء في هذا المجال ان للبنان دوراً بالغ الأهمية في المساهمة في هذه الاستراتيجية، وذلك على أكثر من صعيد وخصوصاً:

- على الصعيد العربي، أن لبنان مهيباً، بسبب تجربته التاريخية للمساهمة في مصالحة المنطقة العربية مع ذاتها ومع العصر. فاستعادة معنى لبنان ومعنى تجربته التاريخية لا توفر ضماناً لمستقبل اللبنانيين فحسب، بل تشكل ضرورة لمحيطهم العربي وتساعد في تجاوز هذه المرحلة الخطرة المسكونة بأشباح الحروب وبالصراعات على اختلاف أشكالها. من هنا ينبغي العمل على تجديد دور لبنان وجعل التجربة اللبنانية في صيغتها المتجددة نموذجاً يمكن الاستفادة منه في العالم العربي بوصفه نمطاً حضارياً في البحث عن العيش المشترك والترقي في مجتمعات تتميز بالتنوع والتعدد، ومدخلاً لإعادة تعريف العروبة بوصفها رابطة حضارية تقرب بين العرب لا مشروعاً سياسياً يباعد بينهم، وبوصفها أيضاً مدخلاً لتجديد مساهمة العرب في الحضارة العالمية.

- على الصعيد العام، يمثل لبنان حاجة مستمرة لتفاعل خلاق بين المسيحية والإسلام، يمنح أبناءهما فرصة الإغتناء الروحي المتبادل من خلال العيش المشترك المؤسس على الحرية والمساواة، والقائم على التنوع في إطار وحدة تحترم الاختلاف. إن هذه الحاجة أصبحت اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى ذلك أن المواجهة بين الشرق والغرب أخلت مكانها لمواجهة بين الشمال والجنوب. ولم تعد هذه المواجهة تعبّر عن نفسها بصيغة سياسية: الرأسمالية في مواجهة الشيوعية، وإنما بصيغة دينية: المسيحية في مواجهة الإسلام. إن المسيحيين في لبنان والعالم العربي مدعوون في شكل خاص الى محاربة





النزعة الغربية التي تنظر الى المسلمين وكأنهم يشكلون تهديداً، والتي تؤدي الى رسم حدود دامية بين المسلمين والمسيحيين. كما أن المسلمين في لبنان والعالم العربي مدعوون الى التصدي لنظرية الحرب الدينية التي ينادي بها بعض المتطرفين، وكأن تحرك الغرب مبني على اعتبارات دينية في حين أنه محكوم فقط بمصالح لا تمت الى الدين بصلة.

كما أنهم مدعوون الى تأكيد عزمهم على الحفاظ على التنوع والتعدد والتفاعل الاسلامي المسيحي الذي تميزت به الحضارة العربية مما يظهر قدرتهم على التواصل مع سائر حضارات العالم.

- على صعيد التواصل مع العالم، حيث للبنان دور مميز من خلال انتشار ابنائه في كل انحاء العالم على شرح القضايا العربية والدفاع عنها.

ويرى اللقاء أن استعادة لبنان لدوره في هذه المرحلة يحتاج الى قيام دولة الحق والسيادة التي تشكل عامل اطمئنان للجميع. إن هذا الامر اصطدم بعقبات كبيرة أهمها عدم تطبيق وثيقة الوفاق الوطني، ولا سيما البنود المتعلقة باستعادة السيادة الوطنية وتأمين انسحاب الجيش السوري.

وقد أدى هذا الامر الى فشل كل المحاولات التي بذلت لبناء الدولة خارج منطق السيادة، فتعطل عمل المؤسسات الدستورية في جوهرها وشل عمل القضاء ومؤسسات الرقابة. كما أنه أفسح في المجال أمام استباحة الدولة على نحو لم تشهده البلاد في تاريخها الحديث، وصولاً الى نشوء أزمة اقتصادية خطيرة فرضت على اللبنانيين أعباء إضافية قضت على آمالهم في حياة كريمة.

يعتبر اللقاء أن استعادة لبنان حقه في حياة وطنية سيّدة، حرة ومستقلة هي مسؤولية عربية بامتياز وذلك للأسباب الآتية:





١ - لأن لبنان هو أكثر الدول استهدافاً من قبل إسرائيل. فهو مؤسس على فكرة العيش المشترك والحرية التي تحميه في حين أن إسرائيل تمثل نقيض ذلك القائم على الأحادية الدينية.

٢ - لأن لبنان شكّل من خلال تجربته نموذجاً عربياً نموذجياً قادر على الانخراط في العالم الحديث والتفاعل معه وهذا ما يتعارض مع مصلحة إسرائيل التي تشيع أن العالم العربي غير قابل على التفاعل مع الآخر.

٣ - لأن حجم التضحيات التي قدمها لبنان دفاعاً عن القضايا العربية وخصوصاً القضية الفلسطينية يجعله صاحب حق على أشقائه العرب.

٤ - لأن الدول العربية، ولا سيما المملكة العربية السعودية، كانت قد لعبت دوراً أساسياً في تسهيل انجاز اتفاق الطائف وقطعت عهداً مع المغرب والجزائر في وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ.

ويستعيد اللقاء في هذا الصدد ما تضمّنه بيان اللجنة الثلاثية العربية العليا بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٤ «من حرص على مواكبة تنفيذ قرار مؤتمر قمة الدار البيضاء الخاص بالازمة اللبنانية» ومن تأكيد على «ان اللجنة الثلاثية تعمل على اطلاع القمة على جميع مراحل التنفيذ، كما أن الدول العربية لن تتوانى عن القيام بواجبها نحو ما تحتاجه مسيرة السلام في لبنان حتى يتم بعون الله استعادة لبنان لوحده و سيادته الكاملة».

ويعتبر اللقاء أن مساعدة لبنان من قبل اشقائه العرب هي ضرورة ملحة لتثبيت قدرة العرب على إعادة الامساك بمصيرهم وتجاوز الازمة التي يعانون منها.

فلبنان المعافي هو المثل الحي عن حقيقة العروبة.





٢ نيسان ٢٠٠٢

بيان حول الاعتداء على منزل النائب منصور البون والحرب الاسرائيلية في فلسطين

عقد «لقاء قرنة شهوان» اجتماعاً استثنائياً في ٢ نيسان ٢٠٠٢ في مقر مطرانية انطلياس المارونية وصدر في نهاية الاجتماع البيان الآتي:

في الوقت الذي يشهد لبنان والمنطقة العربية تطورات بالغة الخطورة نتيجة العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني، حصل في ٢٩ آذار ٢٠٠٢ اعتداء على منزل عضو اللقاء النائب منصور البون في جورة بدران حيث تمّ الدخول اليه عن طريق الخلع والكسر والتفتيش الدقيق والعبث بمحتوياته.

ان اللقاء يرى أن هذا الاعتداء يندرج في اطار الضغوط التي لا تزال السلطة وأجهزتها تمارسها ضد لقاء قرنة شهوان. وهو حلقة من سلسلة طاولت أعضاء اللقاء وكان آخرها الحكم الذي أصدرته المحكمة العسكرية بحق عضو اللقاء





الدكتور توفيق هندي وتمركز شاحنات من الجيش اللبناني عند مدخل مطرانية
قرنة شهوان خلال اجتماع اللقاء الاخير.

كما أن هذا الاعتداء جاء خرقاً للحصانة النيابية وشكّل ضربة اضافية الى النظام
الديمقراطي في لبنان.

ان اللقاء اذ يعلن تضامنه الكامل مع النائب منصور البون يعتبر أن التعرض لأي من
أعضائه هو تعرض للقاء بكامله وإن محاولات التهريب هذه لن تبدّل من اقتناعاته.
ويطالب السلطة الاقلاع عن هذه الممارسات التي لا تعطي نتيجة والارتفاع الى
مستوى المسؤولية التي تفرضها المأساة التي تشهدها أرض فلسطين.

أولاً - إن «لقاء قرنة شهوان»، اذ يدين بقوة الحرب الشاملة التي يشنها الجيش
الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ورئيس سلطته الوطنية، يحيي الشجاعة
الاسطورية التي يديها الفلسطينيون، قيادة وشعباً، في الدفاع عن حقهم الوطني،
ويهيّب بالعالم التدخل لوقف الاعتداءات والمجازر التي ترتكبها اسرائيل وفرض
تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ولا سيما القرار ١٣٩٧ والقرار ١٤٠٢ الذي
اتخذته مجلس الامن بعد الاجتياح الاسرائيلي الاخير للمناطق الفلسطينية.

ثانياً - إن لقاء قرنة شهوان، الذي سبق له أن رحب بالمبادرة التي أطلقها ولي
العهد السعودي الامير عبدالله بن عبد العزيز، يرى أن تحول هذه المبادرة الى
مبادرة سلام عربية يضع الدول العربية أمام تحد كبير. هذه الدول مطالبة اليوم
بعد «اعلان بيروت» والرد الاسرائيلي الفوري عليه بأن تضع العالم باسره، ولا
سيما الولايات المتحدة، أمام مسؤولياته وأن تمارس الضغط العملي المطلوب
أولاً لوقف الحرب الاسرائيلية وثانياً لمعاودة المفاوضات من اجل التوصل الى
حلّ عادل وشامل بناء على المبادرة العربية للسلام التي أعلنت في قمة بيروت.
فلا يجوز أن نطالب العالم الخارجي بمواقف فعلية وأن نبقي في عالمنا العربي





مكتوفي الايدي بانتظار ما قد يحدث في فلسطين.

ولا بد للقاء في هذا المجال من أن يحيي شجاعة الناشطين الغربيين الذين تحدوا الجيش الاسرائيلي وتضامنوا مع الرئيس ياسر عرفات في رام الله لتحقيق السلام.

ثالثاً - يدعو اللقاء اللبنانيين المنتشرين في العالم والملتزمين قضايا الوطن الام الى التحرك للدفاع عن قضية فلسطين باعتبارها قضية حق وباعتبار السلام العادل والشامل وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة شرطاً أساسياً لاستعادة لبنان استقلاله وسيادته وقراره الحر. إضافة الى أن قيام دولة الاستقلال في فلسطين هو الشرط الاساس في منع التوطين في لبنان.

ويذكر اللقاء في هذا المجال بما جاء في بيانه السابق «أن لبنان هو أكثر الدول استهدافاً من قبل اسرائيل لانه مؤسس على فكرة العيش المشترك والحرية التي تحميه في حين أن اسرائيل تمثل النقيض القائم على الاحادية الدينية.

كما يذكر اللقاء أن لبنان «يشكل بتجربته نموذجاً عربياً قادراً على الانخراط في العالم الحديث والتفاعل معه وهذا ما يتعارض مع مصلحة اسرائيل التي تشيع أن العالم العربي غير قابل على التفاعل مع الآخر».

رابعاً - يرحب اللقاء بالزيارة التي قام بها وفد فلسطيني مشارك في القمة العربية الى بكركي بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠٠٢ ويرى فيها خطوة أساسية لطى صفحة الماضي الأليمة والتأسيس لمرحلة جديدة مذكراً بكلام غبطة البطريرك، مار نصرالله بطرس صفير، الذي ربط بين القضيتين اللبنانية والفلسطينية، وأكد فيه للوفد أن الشعب الفلسطيني ليس وحده في المأساة، بل هي «مأساة يعيشها الشعب الفلسطيني ونعيشها معه».





ولا بد في هذا المجال من التذكير بأن الاجتياح الاسرائيلي الاخير للمدن والقرى الفلسطينية وما رافقه من قصف لم يوفر دور العبادة الاسلامية والمسيحية والاماكن المقدسة التي لها رمزيته الكبرى في تاريخ الايمان المسيحي. وقد أدى هذا القصف الى سقوط عدد كبير من الضحايا البريئة من نساء وأطفال وشيوخ من بينهم رهبان وراهبات. والى تدمير كلي أو جزئي لأكثر من ٩٤ مسجداً وموقعاً دينياً اسلامياً وأكثر من ٢٤ كنيسة وديراً مسيحياً، كما جاء في بيان القمة الدينية الاسلامية المنعقدة بتاريخ ١ نيسان ٢٠٠٢.

خامساً - يرى اللقاء أن الخطوة المتقدمة التي خطتها القمة العربية في بيروت بتبنيها بالاجماع مبادرة السلام يجب أن تكون حافزاً للدول العربية مجتمعة لوضع خطة شاملة لمواجهة التطورات العسكرية المأسوية في فلسطين. وفي غياب الخطة المشتركة يعتبر اللقاء أن العمليات العسكرية التي تشن عبر الحدود اللبنانية انما هي ردود فعل انفعالية تعرض لبنان لمخاطر أكيدة وتعطي اسرائيل بالتالي فرصة للخروج من مأزقها. وفي المناسبة يهيب اللقاء بالسلطة اللبنانية تحمل مسؤولياتها البديهيّة كدولة في حماية الارض والشعب وصون مصالح لبنان العليا.





٣٠ نيسان ٢٠٠٢

الذكرى الأولى في بكركي: قراءة لأحداث سنة ووعده بالخلاص مهما طال ظلام الليل

في الذكرى السنوية الأولى لتأسيسه عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعا استثنائيا في بكركي، برعاية صاحب الغبطة والنيافة البطريك مار نصرالله بطرس صفير، واصدر البيان الآتي:

في ٣٠ نيسان ٢٠٠١، تداعى عدد من الشخصيات والفاعليات السياسية المجتمعة في اطار لقاء قرنة شهوان والداعمة نداء المطارنة الموارنة الصادر في ٢٠ ايلول ٢٠٠٠ الى اجتماع في بكركي واطلقوا على اثر لقاءهم غبطة البطريك الماروني مار نصرالله بطرس صفير «دعوة الى الحوار الوطني». وقد تم خلال السنة الاولى لقيام اللقاء تحقيق عدد من الانجازات اهمها:





اولاً - على صعيد طبي صفحة الحرب وتعزيز الوحدة الوطنية:

- المساهمة الفاعلة في اعادة احياء الامل لدى اللبنانيين من خلال مواجهة الاحباط الذي كان يمتلكهم منذ نهاية الحرب وتخطي شعور العجز الذي شل قدرتهم على الامساك بمصيرهم.

- العمل على اطلاق الحياة السياسية على المستوى الوطني العام وفرض شرعية العمل المعارض ومساهمة نواب اللقاء في رفع مستوى الحياة البرلمانية.

- الانطلاق من التمسك بالثوابت الوطنية لبلورة موقف واضح يأخذ بالاعتبار التنوع السياسي، والعمل الدائم على تكوين المساحات المشتركة وتوسيعها من خلال الحوار واعتماد مبدأ التوافق.

- اقامة تواصل وحوار مع شخصيات وقوى وطنية، خصوصاً «المنبر الديموقراطي» والحزب التقدمي الاشتراكي، اضافة الى قيادات وقوى اخرى.

- اطلاق المصالحة الوطنية في الجبل من خلال زيارة غبطة البطريرك الماروني في الثالث من آب ٢٠٠١ والعمل على استكمال ملف عودة المهجرين وتوسيع نطاق هذه المصالحة لتشمل كل اللبنانيين.

- العمل على طبي صفحة الماضي مع الفلسطينيين. وفي هذا الاطار جاءت الزيارة التي قام بها وفد فلسطيني الى بكركي في تاريخ ٢٨ اذار ٢٠٠٢.

- العمل على ترسيخ الوحدة الوطنية ورفض استهداف اي مجموعة لبنانية، خصوصاً بعد احداث ايلول الماضي.

ثانياً - على صعيد العلاقات اللبنانية - السورية: شكل بيان المطارنة الموارنة الصادر في ٢٠ ايلول ٢٠٠٠ حالة جديدة ساهمت بدور اساسي في كسر حاجز





الخوف لدى اللبنانيين، مما أفسح في المجال لتوسيع نطاق المطالبة باستعادة السيادة الوطنية من خلال تطبيق اتفاق الطائف، ولا سيما لجهة بند إعادة انتشار القوات السورية تمهيدا لانسحابها الكامل من لبنان وفقا لجدول زمني محدد. اعترضت السلطة آنذاك على هذا الطرح وحاولت تخوين اصحابه واثارة النعرات الطائفية لتثبيت مقولتها حول عجز اللبنانيين عن ادارة شؤونهم بانفسهم وحاجتهم الدائمة الى وصاية خارجية. وقد شكل الاعلان اللبناني - السوري عن إعادة انتشار القوات السورية وفقا لاتفاق الطائف - كما جاء في البيان الرسمي - خطوة ايجابية، وإن ناقصة ومتأخرة، تؤكد احقية مطلب لقاء قرنة شهوان، غير ان هذه الخطوة تحتاج الى الشفافية باعلان المواقع التي اختلتها القوات السورية والنقاط التي لا تزال تتمركز فيها والاسباب التي حالت دون استكمالها تحقيقا للانسحاب الكامل من لبنان واستعادته سيادته واستقلاله وقراره الحر ورفع الهيمنة عنه.

ثالثاً - على صعيد الدفاع عن الحريات والديموقراطية: منذ قيامه، يتعرض لقاء قرنة شهوان الى حملة مركزة من السلطة وأجهزتها تهدف الى ترهيبه وتفتيته. وقد بلغت هذه الحملة ذروتها في ٧ آب الماضي عندما قامت هذه الاجهزة بمدهامات واعتقالات شملت المئات من المعارضين، ولا سيما عضو اللقاء، الدكتور توفيق هندي. وقد تصدى اللقاء لهذه الحملة وساهم مع القوى الملتزمة الدفاع عن الحريات والديموقراطية في تنظيم اعتصام في نقابة المحامين في ٩ آب وعقد مؤتمر واسع في فندق الكارلتون في ١٦ آب. كما قدم نواب اللقاء استجاباً للحكومة حول تحديد مسؤولية استباحة الحريات العامة وانتهاك حقوق الانسان والتسبب في اذى المواطنين من قبل الاجهزة الامنية. استمرت تجاوزات الاجهزة الامنية بعد شهر آب وطاولت في شكل خاص الطلاب الجامعيين، الامر الذي دفع نواب اللقاء ونواباً آخرين الى تشكيل الهيئة النيابية للدفاع عن حقوق الطلاب. ورغم ذلك، استمرت التجاوزات وكان آخرها الاعتداء على منزل النائب منصور البون في جورة بدران. ويعتبر اللقاء ان المعركة من اجل الدفاع عن الحريات





والديموقراطية مستمرة ولن تتوقف الا باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وكف يد الاجهزة عن التدخل في الحياة السياسية ووقف كل المحاولات الجارية لوضع اليد على احزاب المعارضة والنقابات وسائر مؤسسات المجتمع المدني. وفي هذا المجال، يتوجه اللقاء الى النواب الذين وقّعوا اقتراح قانون لتعديل قانون العفو ليصبح اكثر شمولية وعدالة بما يسمح باطلاق سراح الدكتور سمير جعجع، استكمالاً للعمل على طي صفحة الحرب وتحقيق الوفاق وانجاز المصالحة الوطنية، ويناشدهم الاستمرار في سعيهم الى تقديم اقتراحهم الى المجلس النيابي واقراره، وذلك في سياق مطالبة اللقاء وعمله على اطلاق جميع المعتقلين السياسيين وفي مقدمهم الدكتور سمير جعجع والدكتور توفيق هندي وتأمين عودة جميع المنفيين وفي مقدمهم العماد ميشال عون. وقد وقع اقتراح القانون هذا كل من النواب السادة: انطوان غانم، المرحوم البر مخير، بطرس حرب، بيار الجميل، جورج افرام، صلاح حنين، عبدالله فرحات، فارس بويز، فارس سعيد، فريد الخازن منصور البون ونسيب لحدود. وفي الاطار ذاته، يرى اللقاء ان على السلطة التحرك مع المؤسسات الدولية من اجل تأمين عودة المعتقلين اللبنانيين من السجون الاسرائيلية واقفال ملف المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية باطلاق سراحهم، وهذا ما كانت السلطة اللبنانية قد وعدت والتزمت تحقيقه.

رابعاً - على صعيد مواجهة الازمة الاقتصادية والاجتماعية: يرى اللقاء ان الحل الاقتصادي للأزمة التي تتخبط فيها البلاد، بخلاف ما يردده المسؤولون، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بانجاز الحل السياسي الذي من شأنه اعادة ثقة اللبنانيين بدولتهم، ذلك ان لبنان ليس بلداً فقيراً لا يملك قدرات تمكنه من تجاوز ازمته، انما يعاني سلطة سياسية عاجزة وفاشلة ادت الى اهدار طاقاته وتعطيل قدرات ابنائه. وقد اعتبر اللقاء ان خطة الحكومة هي مجرد استمرار لسباق مرهق بين زيادة الضرائب وتزايد خدمة الدين اختبر اللبنانيون كلفته من دون ان يلمسوا جدواه. ان الحاجة الى مشاركة اللبنانيين في البحث عن الحلول الممكنة للأزمة الاقتصادية تفرزها





خطورة الاوضاع الاقتصادية. وهذا موقف يجمع عليه اللبنانيون على اختلاف مواقعهم وانتماءاتهم. ويذكر اللقاء ان الدين العام الصافي (اي من دون احتساب ودائع القطاع العام) تجاوز الـ ٤٠ الف مليار ليرة منها نحو ١٥ الف مليار بالعملات الاجنبية. ومتوسط ما تدفعه الخزينة شهرياً من فوائد يبلغ ٤٠٠ مليار ليرة اي اكثر من ١٣ مليار ليرة يومياً. ان الازمة تكمن تحديداً في ان معدل تزايد الدين العام المتوقع ان يبلغ نحو ١٤ في المئة في العام ٢٠٠٢ يتجاوز بكثير النمو المتوقع للنتائج المحلي والذي لن يتجاوز نسبة ٢ في المئة هذه السنة في أكثر التوقعات تفاؤلاً. هذه الازمة تكشف عقم المعالجات المعتمدة التي لا تلاحظ اي جهد في اتجاه اعادة الثقة الى اللبنانيين واطلاق عجلة الاقتصاد واستعادة انتاجيته المفقودة. علما ان لبنان قد فقد قدراته الانتاجية الواحدة تلو الاخرى بدءاً بالزراعة التي اعتبرتها الحكومة غير قابلة للحياة في ظل المنافسة غير المشروعة والاعراق الاقليمي، وصولاً الى قطاع التعليم الذي كان يعطي لبنان تفوقه النوعي وبدأ اليوم يفقد ميزاته التاريخية نتيجة السياسة المعتمدة تجاهه من الحكومة. ان الانهيار الاقتصادي ليس قدراً محتوماً ولبنان لا يزال يزخر بطاقات كبيرة، الا انه يقتضي ايجاد سلطة توحى بالثقة في الداخل والخارج، تعدل في النهج السياسي المتبع وتضع برنامجاً اقتصادياً متكاملًا عنوانه الرؤية العلمية الشاملة والشفافية ووقف الفساد والهدر والمحاصصة.

خامساً - على صعيد التواصل مع الانتشار اللبناني: جرى خلال هذه السنة تعزيز الاتصال مع الانتشار اللبناني تمييزاً للزيارات الراحوية التاريخية للبطيرك الماروني في دول الاغتراب وتركز البحث حول سبل تجدد دور اللبنانيين المغتربين وتوسيعه. وفي هذا السياق تدرج مشاركة لقاء قرنة شهوان في المؤتمر الذي ستعقدّه المؤسسة المارونية العالمية في مدينة لوس انجلس الاميركية في تاريخ ٢٠ حزيران ٢٠٠٢.

يرى اللقاء، في بداية عامه الثاني، ان الظرف الذي تعيشه البلاد والمنطقة مشوب



بالمخاطر بسبب تراكم أزمات اربع:

- أزمة المنطقة التي بلغت حدا لم يعد يطاق بعد تمادي اسرائيل في حربها ضد الشعب الفلسطيني ورفضها المتكرر تطبيق القرارات الدولية، ولا سيما القرارات الاخيرة ١٣٩٧ و ١٤٠٢ و ١٤٠٣ و ١٤٠٥ والقرارات السابقة ذات الصلة.

- أزمة العلاقة بين لبنان وسوريا وما نتج عنها من تدخلات أدت الى توليد سلطة تابعة من خارج السياق الدستوري لا تعبر عن ارادة اللبنانيين.

- أزمة سياسية تتجلى في انهيار نظام القيم وتغليب المصالح الشخصية وتكريس المحاصصة وضرب النظام الديموقراطي ورفض المصالحة الوطنية وتسييس القضاء... الأمر الذي يجعل من السلطة خطرا على الوطن.

- أزمة اقتصادية واجتماعية تهدد مصيرنا الوطني وتزداد حدة في ظل انقسام اهل السلطة وصراعاتهم.

في مواجهة هذه الازمات، يطلق لقاء قرنة شهبان نداء عاجلا:

١- الى اللبنانيين عموما لكي يحزموا جميعا أمرهم ويؤكدوا أولوية استعادة السيادة الكاملة بما فيها انتشار الجيش اللبناني في الجنوب مقدمة لحل الازمات الاخرى، والعمل على اعادة تنظيم العلاقة اللبنانية - السورية على أسس الاخوة والتكافؤ والمصالح المشتركة، مما يضمن استقلال كل من الدولتين وسيادتهما.

٢- الى اللبنانيين عموما والشباب اللبناني خصوصا لدعوتهم الى الامساك بمصيرهم والبقاء في أرضهم وجذورهم أسوة بالآباء والاجداد رغم الصعوبات الكبيرة التي تواجههم. فمستقبل الوطن يتوقف الى حد كبير على صمودهم وعملهم وتضحياتهم في سبيله.



- ٣ - الى الانتشار اللبناني لكي يوحد جهوده ويساهم في تجديد التواصل بين لبنان والعالم.

- ٤ - الى اللبنانيين مجتمعين لتوحيد صفوفهم ودعم نضال الشعب الفلسطيني من اجل استعادة حقوقه الوطنية واقامة دولته المستقلة وحل قضية اللاجئين منه ورفض اي حل يرمي الى توطينهم في لبنان التزاما لأحكام الدستور اللبناني.

- ٥ - الى المسيحيين والمسلمين في العالم العربي لكي يستلهموا تجربة لبنان في العيش المشترك والانفتاح والديموقراطية لتفادي عزلة العالم العربي وتجديد تواصله مع القوى الديموقراطية في الدول الغربية التي وقفت ضد حرب اسرائيل المدمرة.

ان لقاء قرنة شهوان اذ يعاهد اللبنانيين المضي في الدفاع عن الثوابت الوطنية التي تحكم عمله وتشكل علة وجوده، يكرر خشيته من خطورة الاحداث، وهو اذ يرى ان الوقت يدهم وينذر بأسوأ العواقب، يدعوهم الى رص صفوفهم ورفع صوتهم عاليا والعمل على تشكيل مجموعات ضغط في شتى المجالات، وكسر حاجز الصمت والخوف. فالعمل الجماعي اساس كل تحرك ناجح. ولا احد يستطيع اسكات شعب بكامله او منعه من العيش باستقلال وحرية وكرامة. ان الشعب الذي يقرر الامساك بمقدراته يكتب له عيش كريم مهما طال ظلام الليل واشتدت الضغوط».







٢١ أيار ٢٠٠٢

التنديد باغتيال رمزي عيراني وتحذير السلطة من التدخل في انتخابات المتن

«عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ٢١ أيار ٢٠٠٢، في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

اولاً - يدين لقاء قرنة شهوان بشدة اغتيال المهندس رمزي عيراني الذي خطف من امام مكان عمله في ٧ ايار ٢٠٠٢ في وسط العاصمة ووضع النهار. ويعتبر اللقاء ان لهذه الجريمة النكراء دلالات خطيرة. فهي تكشف عجز الاجهزة الامنية، التي كانت تخضعه للمراقبة، عن القيام بالمهام الموكولة اليها وأولها تأمين سلامة المواطنين، في حين ان هذه الاجهزة لا تزال تحصر نشاطها بمطاردة المعارضين وتهديدهم واعتقالهم بتهم واهية واحباط «المؤامرات» الوهمية، وكأن مشكلة الأمن في البلاد نابعة من وجود حركة اعتراض ديموقراطية سياسية





على ممارسات السلطة. كما يرى اللقاء ان اغتيال المهندس عيراني هو جريمة في حق الوطن، ذلك ان ضرب الاستقرار في البلاد لا يخدم سوى مصلحة اعداء لبنان فاذا كان هناك مؤامرة فهذه هي المؤامرة بذاتها لأنها تهدف الى العودة بالبلاد الى مرحلة الفتنة. ويؤكد اللقاء ان السلطة التي اثبتت فشلها في تحقيق المصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي ومعالجة الازمة الاقتصادية - الاجتماعية التي اصبحت تهدد مستقبل اللبنانيين اخذت تفقد اليوم الانجاز الوحيد الذي كانت تدعيه وتبتهى به وهو الاستقرار الامني. وقد جاء الاغتيال المدان لنجل الامين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة في وسط بيروت ليؤكد هذا الواقع الخطير. يرى اللقاء ان الوقت حان لمراجعة شاملة لسلوك السلطة تجنباً لانهايار شامل يطاول الجميع. ومسؤولية هذه المراجعة لا تقع على عاتق اللبنانيين في السلطة فحسب، انما هي ايضاً مسؤولية سوريا التي اولت نفسها، خلافاً للدستور، مسؤولية توليد هذه السلطة الفاشلة في كل الميادين. ان اللقاء اذ يعرب عن اسفه العميق واستنكاره الشديد لهذه الجريمة البشعة، يتقدم من عائلة المغدور بأحر التعازي معرباً عن تضامنه الكامل ووقوفه الى جانبها ويعاهد اللبنانيين بأنه سيبقى رائداً في معركة الدفاع عن لبنان واستعادة استقلاله وحرية، مؤمناً اكثر من اي وقت بالأمل الذي يحفز اللبنانيين جميعاً على متابعة مسيرة استرداد وطنهم. وان اللقاء، اذ يؤكد على اللبنانيين توحيد صفوفهم واحباط المؤامرات التي تحاك ضد وطنهم، يقرر:

١- دعوة اللبنانيين الى اعلان اضراب تحذيري رفضاً لما يجري وذلك نهار الاربعاء الواقع فيه ٢٢ ايار ٢٠٠٢ (اليوم) بين الثانية عشرة ظهراً والثانية بعد الظهر.

٢- حض السلطة وأجهزتها الامنية على كشف الجناة وضبط الوضع الامني في البلاد بدلاً من مراقبة المعارضين والناشطين الديموقراطيين.





٣- تكليف المحامين اعضاء اللقاء متابعة القضية مع الأجهزة القضائية المختصة.

٤- تأليف لجنة من اعضاء اللقاء لمتابعة الوضع من كتب وابقاء اجتماعات اللقاء مفتوحة. وقد قرر نواب اللقاء تقديم استجواب للحكومة حول الوضع الامني المتدهور.

ثانياً - اما في ما يتعلق بالانتخابات الفرعية في المتن، فيرى اللقاء انه بات من الضروري توضيح الامور الآتية:

١- ان لقاء قرنة شهوان الذي يضم احزاباً ونواباً وشخصيات سياسية قام على اساس واضح ومحدد هو العمل على تحقيق المصالحة وطي صفحة الماضي واستعادة السيادة الوطنية وحرية القرار وتصحيح العلاقات اللبنانية - السورية والدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان وصولاً الى بناء دولة الحق والسيادة.

٢- ان المعركة الانتخابية الفرعية الجارية في المتن تعني لقاء قرنة شهوان من باب تأمين حرية الاختيار للناخبين المتنيين. ويتمنى اللقاء على المرشحين المعارضين والقوى الداعمة لهم الاتفاق على خوض المعركة الانتخابية بمرشح واحد يقف في وجه مرشح السلطة، وسيتابع السعي للتوفيق في ما بينهم.

٣- يحذر لقاء قرنة شهوان السلطة والمهيمنين على اجهزتها ومقدراتها من الممارسات غير الديمقراطية التي بدأت تباشيرها تظهر بوضوح اسوة بما جرى في الانتخابات النيابية منذ ١٩٩٢. فقد بدأت الضغوط على المختابر وعلى الكثير من البلديات، وسياسية الترغيب والترهيب تمارس مع الكثير من رؤسائها وأعضائها. وكذلك ان عدداً من ضباط الاجهزة الامنية والكثير من الموظفين الرسميين بدأوا نشاطاً ملحوظاً يدل على انهم معنيون جداً بالتدخل في الانتخابات لمصلحة مرشح السلطة. ان اللقاء اذ يحذر سلفاً من اساليب التدخل





التي لا تخفى على احد، يعتبر ان الكلام على حياد السلطة يبقى كلاماً معسولاً ان لم ترافقه ممارسات تثبت التزام هذا الحياد. وهو يرى انه سيكون لادارة العملية الانتخابية والاجواء التي ستجري فيها نتائج بالغة الاهمية على المناخ السياسي العام في لبنان، الذي يمر بأزمة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية قد تكون الاخطر في تاريخه الحديث».





١١ حزيران ٢٠٠٢

التهنئة بفوز غبريال المر والمطالبة باستقالة وزير الداخلية

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ١١ حزيران ٢٠٠٢، في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

«اولاً- يتوجه لقاء قرنة شهوان بالتهنئة الى اللبنانيين عموماً، والى اهل المتن خصوصاً، بالانتصار الذي حققته المعارضة في الانتخابات الفرعية والذي تجسد بفوز السيد غبريال المر بدعم الناخبين وثقتهم رغم مخالفة السلطة القانون، وهذا الانتصار يساهم في تطوير الحيوية السياسية اللبنانية ويشكل خطوة مهمة على طريق التغيير المطلوب. ان هذه الانتخابات رسالة واضحة وجهها المواطنون الى السلطة برفض الحال القائمة وتمسكهم بحقهم في اختيار ممثليهم بديموقراطية وحرية. وهي أيضاً تعبير عن رفضهم السياسة المتبعة التي كرسست فقدان السيادة



وحرية القرار الوطني والاستقلال.

ثانياً - ينوه اللقاء بالخطة التي انتهجتها المعارضة لإدارة المعركة والتي عملت فيها على توسيع قاعدة التحالفات ليشمل قوى وشخصيات وفاعليات غير منضوية في إطار اللقاء. ان المواقف التي انتهجتها هذه القوى والشخصيات كان لها الاثر الجيد في منع تحوير طابع المعركة وفرض الاقرار بالنتائج كما جاءت في صناديق الاقتراع. ويستغرب لقاء قرنة شهوان بشدة كل محاولات التشكيك في قوة المعارضة ومحاولات شق اللقاء الذي نفتخر بأنه خرج من هذه التجربة وهو اكثر تماسكا واكثر تجسيدا لطموحات اللبنانيين وآمالهم.

ثالثاً - يعتبر اللقاء ان الربط بين الاعلان الرسمي عن فوز السيد غبريال المر واي كتاب صادر عن السيدة ميرنا المر هو امر غير قانوني ومرفوض شكلا ومضمونا لأنه يندرج في مسلسل المحاولات الرامية الى الالتفاف على النتائج الحقيقية للعملية الانتخابية. ان هذه المحاولات والممارسات، والتي كان وزير الداخلية والنائب ميشال المر بدأ بها قبل الانتخابات بالضغط على الناخبين عبر استخدام سلطة الاجهزة الرسمية ونفوذها والاستعانة بكبار الموظفين والضباط وعبر الدعوة الصريحة لوزير الداخلية الى مخالفة القانون والغاء الزامية المعزل، ثم عبر الضغط على لجان القيد وبخاصة على لجنة القيد العليا لتعديل محضرها الاساسي، كل هذه الممارسات تؤكد مسؤولية وزير الداخلية في انتهاك القوانين والاصول، مما يحمل اللقاء على مطالبة مجلس الوزراء باقالته حفاظا على حرمة القانون والمؤسسات. وفي حال عدم اقالته يطالب اللقاء الحكومة بالاستقالة لاحفاقها في محاسبة وزير الداخلية على مخالفته القوانين.

رابعاً - يعاهد اللقاء اللبنانيين انه سيظل امينا اكثر من اي وقت مضى للمبادئ التي قام عليها، مؤكدا تعلقه بالثوابت الوطنية وحرصه على وحدة المعارضة وقاعدتها العريضة من اجل انقاذ لبنان.



١٨ تموز ٢٠٠٢

مؤتمر لوس أنجلوس انجاز للقاء وتفنييد الرد على الحملات المبرمجة

«عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ١٨ تموز ٢٠٠٢ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية وأصدر في نهاية الاجتماع البيان الآتي:

بداية رحب اللقاء بانضمام النائب غبريال المر الى صفوفه، وتمنى له التوفيق في مسؤولياته الجديدة. لقد ساهم لقاء قرنة شهوان في هذه المرحلة في تحقيق انجازات مهمين:

- الانجاز الاول تمثل بمساهمته الفاعلة في الانتخابات الفرعية في المتن التي تميزت بمشاركة سياسية وشعبية واسعة كرسست تخطي الانقسامات القديمة ووحدت صفوف المعارضة واعادت التواصل مع قوى سياسية اخرى، كما ظهر ذلك في اجتماع السويديكو في مقر حزب الوطنيين الاحرار. وقد سجل اللقاء





واقعة حية على امكان التغيير بالاسلوب الديموقراطي السلمي، مؤسساً بذلك مرحلة جديدة من النضال السياسي الهادف الى اخراج البلاد من محنتها.

- اما الانجاز الثاني، فتجسد بالدور الذي اداه وفد لقاء قرنة شهوان في المؤتمر الذي نظّمته المؤسسة المارونية العالمية في مدينة لوس انجلس الاميركية. وقد ساهمت مشاركة اللقاء في تطوير الصلات بين اللبنانيين المقيمين والمنتشرين وتقريب منطلقاته السياسية، اذ قرر المؤتمر، في جملة ما قرره، اتخاذ المبادرات العملية لتطبيق مبادئ الارشاد الرسولي والعمل على تفعيل المبادرات التي اطلقها غبطة البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير، وتبني ما ورد في وثيقة لقاء قرنة شهوان التأسيسية وتوجهاتها الوطنية. وقد كشف المؤتمر عن حيوية كبيرة لدى اللبنانيين في الاغتراب والتزامهم العمل على استعادة وطنهم سيادته وقراره الحر، والتزامهم كذلك الدفاع عن قضايا العرب، ولا سيما قضية فلسطين وحق شعبها في اقامة دولته المستقلة وحق اللاجئين الفلسطينيين في حل عادل لقضيتهم.

ان اللقاء يعلن استغرابه واستنكاره للحملة المبرمجة التي استهدفته ويعتبرها جزءاً من خطة ترمي الى انشاء حالة من الشرذمة في وقت يحتاج لبنان الى تضافر جهود ابنائهم لمواجهة ظروفه الصعبة. ويدخل في اطار هذه الحملة الرامية لضرب المعارضة الامور الآتية:

١ - ادانة الدكتور توفيق هندي وعدم تمكن محكمة التمييز العسكرية من تجاوز الطابع السياسي للمحاكمة التي استهدفته، مما شكّل اغتيالاً سياسياً متعمداً واساءة معنوية كبيرة له ولعائلته وللتيار السياسي الذي ينتمي اليه.

٢ - الايعاز بفصل الرئيس امين الجميل من عضوية حزب الكتائب تشبهاً للسياسة التي تتبعها السلطة في وضع اليد على الاحزاب والنقابات والهيئات المدنية، في حين ان قاعدة الحزب وكوادره رفضت بأكثريتها الساحقة قرار الفصل هذا.





٣- تجديد اجهزة السلطة اطلاق حملة التخوين ضد اعضاء «لقاء قرنة شهوان، في محاولة لاثارة الفتن واثبات عجز لبنان عن ادارة شؤونه بنفسه وحاجته الى وصاية دائمة.

٤- السعي الى الغاء نتائج الانتخابات الفرعية في المتن عبر تقديم المرشحة ميرنا المر طعنًا امام المجلس الدستوري.

٥- بروز ظاهرة خطيرة تمثلت في توجه الحكومة الذي اعلنه احد اعضائها لاسكات الاعلام عبر منعه من التعاطي بالشأن الاقتصادي والعلاقات اللبنانية السورية.

يهم اللقاء، ردا على هذه الحملة المركزة ان يؤكد الآتي:

اولاً - ان الحملة التي تستهدف اللقاء ليست بريئة، انما تهدف الى تحويل الانظار عن فشل السلطة في تحمل مسؤولياتها تجاه اللبنانيين:

- مسؤولياتها الاجتماعية، اذ شاهدنا جميعا على سبيل المثال كيف ان الحكومة تعاملت مع أصحاب الفانات. فبعدما انزلت السائقين الى البئر، تركتهم معلقين بين الحياة والموت. الاسلوب نفسه اتبعته مع الاساتذة الذين يقاسون الامرّين من دون ان تلتفت الحكومة الى أي من مطالبهم تاركة اياهم ونتائج الامتحانات في مهب الريح.

- مسؤولياتها الامنية، اذ طرحت قضية الاعتداء على الجيش واستشهاد ثلاثة عناصر منه، مجددا مسألتي الامن والسيادة. فقد تبين ان هناك مناطق لا تزال غير خاضعة لسيطرة الدولة اللبنانية، يجري التعامل معها وفقا لمنطق الامن بالتراضي، ذلك المنطق الذي اختبر اللبنانيون ضرره في مرحلة الحرب. وما يزيد من تفاقم هذا الوضع الشاذ تسليم المتهم بقتل العسكريين على يد عصبة الانصار التي يتزعمها احمد عبد الكريم السعدي الملقب بأبو محجن والمطلوب للعدالة اللبنانية.

- مسؤولياتها السياسية، اذ ان السلطة التي عجزت عن تحقيق الوحدة الوطنية واستعادة





السيادة تبدو عاجزة عن مواكبة التطورات في المنطقة من فلسطين الى العراق، لا يهتمها من كل ما هو حاصل سوى التقاسم والتجاذب السياسي في مسألة الخصخصة التي تكرر فشل السلطة وشل عملها.

ثانياً - ان من يسعون الى تجديد الفتنة الداخلية بحجة الدفاع عن مصالح سوريا في لبنان انما يعملون ضد مصلحة لبنان وسوريا على حد سواء، فهم يختبئون وراء شعار حماية سوريا لزج السوريين في معارك مع اللبنانيين وتاليا اعادة تأكيد حاجة سوريا اليهم. كما ان تصنيف المعارضين بين معتدلين ومتطرفين لا يخدم معالجة ظاهرة التطرف التي يتقاسم اللبنانيون اخطار الانزلاق في وحولها، بل يؤدي الى اضعاف فرص الحوار الداخلي وهذا أمر مرفوض.

ثالثاً - يرى لقاء قرنة شهوان ان الرد على الحملة التي تستهدفه هو باعادة تأكيد تصميمه على متابعة الحوار الداخلي وخط الانفتاح والوحدة الوطنية الذي انتهجه اللقاء منذ تأسيسه، وصولاً الى خطة انقاذ سياسية واقتصادية تساهم في وضعها كل القوى والشخصيات صاحبة المصلحة في اخراج البلاد من ازماتها. وقد جاءت اللقاءات التي اجراها اعضاء وفد «لقاء قرنة شهوان» المنتدب الى المؤتمر الماروني العالمي وعدد من الشخصيات الاسلامية، ولا سيما الرؤساء نبيه بري وحسين الحسيني وعمر كرامي مشجعة وايجابية. وان اللقاء يشكر خصوصاً للرئيس عمر كرامي والمنبر الديموقراطي الموقف الوطني المسؤول الذي اتخذاه منعا لمحاولات اثاره النعرات الطائفية.

رابعاً - اطلع اللقاء على الخطوات الاخيرة التي قام بها بعض اعضائه في اطار اعادة التواصل مع فخامة رئيس الجمهورية ودرس سبل تفعيلها.

خامساً - قرر اللقاء تشكيل لجنة مصغرة لاهياء ذكرى أحداث ٧ آب ٢٠٠١. كما قرر عقد خلوة في ١٦ آب ٢٠٠٢ للبحث في مجمل التطورات الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي واتخاذ موقف منها وتحديد خطة تحرك بشأنها.





١٦ آب ٢٠٠٢

خلوة استثنائية وطلب موعد من لحدود وادانة خطوات القمع

«عقد لقاء قرنة شهوان خلوة في ١٦ آب ٢٠٠٢ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية وأصدر في نهاية الاجتماع البيان الآتي:

يتعرض لقاء قرنة شهوان لحملة مركزة تهدف الى تشويه مواقفه الوطنية بغية تفكيكه ومحاولة عزله من اجل اغلاق باب الحوار نهائيا بين اللبنانيين. وقد تزامنت هذه الحملة التي انطلقت بعد انتخابات المتن وانتصار المعارضة مع محاولات متكررة لتطويق اللقاء والتشكيك في شرعية تمثيله. في مواجهة هذه الحملة، يهم لقاء قرنة شهوان تأكيد الامور الآتية:

أولاً - ان اللقاء يحذر من خطورة التصادم بين منطقتين أثبتت التجارب خطرهما





على لبنان: - منطلق الاستقواء بالخارج لاستعادة السيادة الوطنية. - ومنطق التهويل بالفتنة الداخلية لتثبيت حاجة اللبنانيين الى الوجود العسكري السوري في لبنان. يهم اللقاء التذكير بأن استعادة السيادة الوطنية لا تتم بعملية انقلابية يدعمها الخارج، بل عبر ما تدعي السلطة التزامها اياه، وهو ما ورد في اتفاق الطائف وخصوصا لجهة بند اعادة انتشار القوات السورية تمهيدا لانسحابها الكامل من لبنان وفقا لجدول زمني محدد. ويذكر اللقاء بالموقف الذي أعلنه في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠١ والذي ركز فيه على «ضرورة تصحيح العلاقة بين لبنان وسوريا وارجاعها تاليا من دائرة الجدل كي لا يفسح في المجال أمام أحد، وخصوصا في هذا الظرف الخطير، لاستغلال المشكلة بين البلدين».

ثانياً - يرفض اللقاء الزعم ان المعارضة تعمل على استبدال الوصاية السورية بوصاية اخرى قد تكون اميركية. وقد ذهب الزاعمون الى اتهام اللقاء، زورا، بالعمل عبر مشروع قانون محاسبة سوريا، على استبدال الوصاية السورية بوصاية اميركية، وانه بالتالي من حقهم تفضيل وصاية عربية على اخرى غير عربية. ان هذا المنطق يتعارض كليا مع مبدأ السيادة والكرامة الوطنية ومع مفهوم وجود لبنان، في حين ان اللقاء يرى، كما جاء في وثيقته التأسيسية «ان المعادلة التي تحكم العلاقات بين لبنان وسوريا يجب ان تقوم على الجمع بين اقصى درجات التضامن والتعاون وأوضح مقومات السيادة والاستقلال. وهذه المعادلة في حال اقرارها هي التي تفسح في المجال امام الوصول الى تسوية تاريخية تضمن استقرار البلدين وتؤسس لعلاقات تعاون سليمة ودائمة».

ثالثاً - يؤكد لقاء قرنة شهوان ان مواقفه ذات منطلقات وأهداف محض لبنانية. وهو يذكر من نسوا او تناسوا انه سبق له ان دان السياسة الاميركية تجاه العالم العربي. فقد جاء في بيانه في تاريخ ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠١ ان أزمة العالم العربي مع الغرب تعود الى سياسة الكيل بمكيالين التي اعتمدها الاخير منذ زمن بعيد: تطبيق قرارات الامم المتحدة في حق العراق رغم ما تلحقه من خسائر فادحة





في صفوف المدنيين، وعدم تطبيقها عندما يتعلق الامر باسرائيل، اداة الانتفاضة في فلسطين وتصنيفها في خانة الارهاب والتساهل بازاء الارهاب المنظم الذي تمارسه اسرائيل، مكافحة انتشار اسلحة الدمار الشامل في الدول العربية والسكوت عن امتلاك اسرائيل السلاح النووي.

رابعاً - يهم اللقاء ان يؤكد مجدداً ما سبق ان اعلنه في بيانه التأسيسي ان الاصلاحات الدستورية التي اقرت عام ١٩٩٠ والتي صارت جزءاً من دستور البلاد هي اصلاحات لا رجوع عنها، وجاءت تلبية لمطالب تحقيق المشاركة الفعلية في السلطة.

خامساً - يدين اللقاء بشدة الشحن الطائفي الذي يعتمد المغالون في ادعاء الدفاع عن سوريا وتبرير ضرورة استمرار وجودها في لبنان. فقد جاء على لسان بعضهم «ان المسيحيين هم اولى الناس بشكر سوريا التي انقذتهم». وهذا الكلام الذي يوحي ان الخطر على المسيحيين يأتي من المسلمين مرفوض في الشكل والاساس لأنه يشكل اهانة للمسلمين وتحريضاً طائفيّاً واضحاً وتشكيكاً في تصميم اللبنانيين على صون وحدتهم الوطنية وعيشهم المشترك.

سادساً - يرى اللقاء ان الافكار التي تشكك في اساس وجود لبنان كياناً نهائياً ودولة سيده وعيشاً مشتركاً تشكل انقلاباً على الدستور والميثاق. ويذكر اللقاء بأن نهائية الكيان التي يجري التشكيك فيها من البعض، مستقاة اساساً من ارادة اللبنانيين وواردة في الفقرة الاولى من مقدمة الدستور وواردة ايضاً في بيان «الثوابت الاسلامية» الصادر عام ١٩٨٣.

سابعاً - ان كل ما سبق بيانه من تهجم على لقاء قرنة شهوان هو محاولة لتحويل الانظار عن فشل السلطة الذريع على المستويات السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية كافة ومحاولة للتفلت من الاستحقاقات الداهمة ومن محاسبة الناس





لها عبر سياسات الهروب الى الامام. بناء على ما تقدم، يرى اللقاء ان اللحظة التاريخية التي يمر بها لبنان تستوجب حركة سريعة لاعادة وصل ما انقطع بين اللبنانيين وتجديد الحوار الداخلي وصولاً الى تمتين الجبهة الداخلية والحد تالياً من التأثيرات السلبية التي قد تسفر عن المتغيرات المرتقبة في المنطقة وهي متغيرات تهدد امن الدول العربية واستقرارها ولا سيما العراق وفلسطين. وقد قرر اللقاء طلب موعد من رئيس الجمهورية لمتابعة البحث في الموضوعات التي تضمنتها المذكرة التي رفعت اليه في تاريخ ٣٠ آب ٢٠٠١ وغير ذلك من المواضيع المستجدة في ضوء الظروف الخطيرة على الصعيدين المحلي والاقليمي والطلب اليه رعاية حوار وطني شامل.

ثامناً - يستنكر اللقاء بشدة حملة الاتهامات والاعتداءات التي تتناول اعضاءه وآخرها التعرض لموكب الرئيس امين الجميل والنائب انطوان غانم وعرقلة عمل القضاء لمنعه من التحقيق في ما جرى. كما يكرر اللقاء مطالبته السلطة بوقف التدخل في شؤون الاحزاب وهيئات المجتمع المدني.

تاسعاً - يدين اللقاء بشدة المحاولات الرامية الى قمع الحريات الاعلامية عبر السعي الى تعطيل وسائل الاعلام والادعاء على محطتي الـ «ال بي سي» والـ «ام تي في» وخصوصا محاولة اغلاق هذه المحطة الاخيرة، التي سبق للسلطة ان حاولت اغلاقها قبل عام بعدما وجهت اليها تهما ثبت في ما بعد ان لا أساس لها. واللقاء، اذ يرى ان هذا التوجه الاستبدادي يهدد نظامنا الديموقراطي في اساسه، يحذر السلطة من مغبة الاستمرار في مخططاتها ويعلن التزامه خوض معركة الدفاع عن الحريات جنبا الى جنب مع كل القوى صاحبة المصلحة في الدفاع عن نظامنا الديموقراطي. ويتمنى اللقاء على السادة القضاة ان يكونوا على مستوى مسؤولياتهم القانونية والوطنية في الدفاع عن الحريات المؤتمنين عليها، وان يشبثوا استقلال القضاء كما نص على ذلك الدستور. وفي هذا المجال، يؤيد اللقاء الدعوة التي اطلقها النائب السابق حبيب صادق، باسم المنبر الديموقراطي، في





مؤتمره الصحفي في تاريخ ٧ آب لتشكيل هيئة خاصة للدفاع عن الاعلام. كما ينوه اللقاء بالبيان الذي اصدرته نقابة المحامين في تاريخ ١٣ آب والذي حذرت فيه من محاولة الاعتداء على الحرية الاعلامية. كذلك يعلن اللقاء تضامنه مع الهيئات المدنية التي بدأت تتصدى لاجراءات السلطة التعسفية.

عاشراً - يحذر اللقاء من الفلتان الامني المبرمج وخصوصا ما ظهر في المخيمات الفلسطينية ولا سيما مخيم عين الحلوة. وهذا الفلتان يعود اصلا الى عدم بسط الدولة سلطتها منذ عام ١٩٩١ مما ادى الى عسكرة المخيمات وانتشار الحركات الاصولية اللبنانية وغير اللبنانية فيها وتحويلها جزرا أمنية وملاذا للفارين. ويرى اللقاء في موقف السلطة تعارضا مكشوبا مع مقتضيات السيادة الوطنية وتخليا فاضحا عن المسؤوليات البديهة للدولة. وأخيرا، يتمنى اللقاء على جميع القوى السياسية التقيد بأخلاقيات العمل السياسي والتخلي عن التخوين والكف عن استحضار ماضي الحرب، وافتعال الفتنة بين اللبنانيين.







٢٣ آب ٢٠٠٢

بيان «لقاء قرنة شهوان» بعد الاجتماع بلحود

«قام وفد من لقاء قرنة شهوان برئاسة المطران يوسف بشارة بزيارة فخامة رئيس الجمهورية العماد اميل لحود وعرض معه الوضع القائم في البلاد وفي المنطقة، مؤكداً الخطورة الناجمة عن تفاقم الازمة الوطنية ولا سيما الجانب الاقتصادي والاجتماعي منها وتساعد الاخطار على استقرار دول المنطقة ومصالح شعوبها.

وازاء هذه المخاطر، ركز اللقاء مع فخامته على السبل الواجب اعتمادها لتعزيز الوحدة الوطنية وتمتينها. وفي هذا المجال رأى اللقاء ان هذه الوحدة تحتاج الى حوار جدي ومعمق بين اللبنانيين حول المسائل الخلافية التي تطرقت اليها الوثيقة التأسيسية للقاء قرنة شهوان وسبل معالجتها.





واعتبر اللقاء ان هذا الحوار المنشود هو السبيل الوحيد لمواجهة الاستحقاقات المقبلة الداخلية والاقليمية في حين ان حملات التشويه والتخوين التي يطلقها البعض تهدف الى فرز اللبنانيين جماعات متناحرة مما يضعف المناعة الوطنية ويعرض البلاد الى مخاطر اكيدة.

وتمنى اللقاء على فخامة الرئيس رعاية الحوار المنشود بين اللبنانيين من اجل ان يتمكنوا من تجاوز الازمات المتفاقمة ومن تثبيت وحدتهم في هذه اللحظات التاريخية المشوبة بالاعطال.

وشكر اللقاء فخامة الرئيس على الجو الذي ساد الاجتماع وعلى موافقته رعاية الحوار الوطني المنشود. واثنى على الرغبة التي أبداه بالاتصال بجميع الاطراف لتحديد الآلية الكفيلة باطلاق الحوار الوطني، وذلك على قاعدة الثوابت الوطنية التي يلتقي حولها اللبنانيون».





٦ أيلول ٢٠٠٢

باقفال محطة «أم تي في» تخطت السلطة كل الخطوط الحمر نحو اقامة الدولة الأمنية والحوار مع لحدوبات بلا جدوى

في ٦ أيلول ٢٠٠٢ عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعاً طارئاً واستثنائياً في مقر مطرانية قرنة شهوان ناقش فيه التعدي على الحريات عبر اقفال محطة أم. تي. في. واصدر في نهاية الاجتماع البيان الآتي:

أولاً - يرى اللقاء ان قرار السلطة اقفال محطة أم. تي. في. جاء لينسف امكان اطلاق الحوار الوطني للوصول الى تفاهم بين اللبنانيين حول القضايا الكبرى التي تهدد مستقبلهم الوطني. ويعتبر اللقاء ان هذا القرار التعسفي جدّد مخاوف الناس حول مشروع السلطة اقامة نظام امني يقضي على مقومات الدولة المدنية الديمقراطية.





ويستنكر اللقاء ان تقوم السلطة بمثل هذا التدبير القمعي في وقت تتلبد فيه اجواء المنطقة بتحديات مقلقة وتعرض المعالجات الجارية للازمة الاقتصادية المستفحلة لصعوبات متزايدة تنذر بانفجارها في وجه اللبنانيين جميعاً.

واللقاء، اذ يعتبر ان السلطة قد تخطت كل الخطوط الحمر، يستنكر صمت الحكومة، رغم موقف بعض اعضائها الاعتراضي، ويستنكر لذلك عدم تحرك السلطة التشريعية المؤتمنة على الحريات والدستور.

ويدعو اللقاء السلطة الى وعي خطورة الاوضاع في لبنان والمنطقة والعودة عن قرارها اقفال محطة أم. تي. في.

ثانياً - يرى اللقاء ان التصدي الواسع للاعتداء على الحريات انما هو خير دليل على ان ما يوحد اللبنانيين اليوم هو اكثر بكثير مما يفرقهم.

فقد اثبتت المشاركة الجامعة في اللقاء التضامني الذي انعقد في مقر نقابة الصحافة، ان القوى السياسية، رغم تنوع مواقفها وتوجهاتها، ترى ان لا مستقبل للبنان خارج الديموقراطية والحريات العامة التي يتمسك اللبنانيون بها والتي تضمنها سلطة قضائية مستقلة.

ثالثاً - يعتبر اللقاء ان قرار اقفال محطة أم. تي. في. انما هو «قرار سياسي» بامتياز بحسب ما ورد على لسان وزير الاعلام، و«قرار انتقائي» على ما قال الرئيس عمر كرامي، و«اعتداء على الحريات العامة وعلى الناس في مبادئهم ومشاعرهم وتطلعاتهم» على ما ذكر الرئيس سليم الحص.

ويؤكد هذا الامر ما جاء في النداء الثالث لمجلس المطارنة الموارنة الذي أسف لفقدان القضاء ثقة المواطنين به لأنه «اصبح مسيساً وانتقائياً».





ويشني اللقاء على ما جاء في كلمة الرئيس حسين الحسيني حول ضرورة اتخاذ موقف من استقلال القضاء الذي لا يكون لفظياً بل يشكل مساهمة فعلية، وعلى موقف نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس دعوتهما الى التوقف عن العمل اليوم وابقاء جلساتهم مفتوحة، وعلى موقف نقابتي الصحافة والمحامين ودعوتهما الى انعقاد مؤتمر وطني في ٩ ايلول «لنصرة الحريات والدفاع عنها».

بناء على ما تقدم، قرر اللقاء الآتي:

اولاً - اعتبار الحوار الذي اطلقه اللقاء برعاية رئيس الجمهورية بلا جدوى في ظل انتهاك السلطة للحريات واقفالها محطة أم. تي. في.

ثانياً - الموافقة على عدم استبعاد اي من التدابير الممكن اتخاذها في حال عدم تراجع السلطة عن قرارها اقفال محطة ام. تي. في. وقرر اجراء الاتصالات مع الاطراف المعنيين وعلى رأسهم غبطة البطريرك الماروني لوضعهم في صورة هذه التدابير.

ثالثاً - تشكيل «خلية ازمة» لمتابعة الاوضاع والتنسيق مع كل القوى المعنية بالدفاع عن الديموقراطية والحريات.

رابعاً - التوجه الى جميع اللبنانيين لدعوتهم الى البقاء على أهبة الاستعداد للدفاع عن حرياتهم وحضهم على اظهار معارضتهم قرار السلطة المخالف للقوانين ومطالبتهم بالتواصل مع ممثليهم في المجلس النيابي ومحاورتهم ودفعهم الى التحرك من أجل الضغط على السلطة للعودة عن قرارها اقفال محطة ام. تي. في.







١٩ أيلول ٢٠٠٢

تعليق المشاركة النيابية في المجلس احتجاجاً على اقفال أم تي في

«عقد لقاء قرنة شهبان اجتماعاً استثنائياً في ١٩ أيلول ٢٠٠٢ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

لما كان قد مضى اسبوعان كاملان على قرار السلطة الاعتداء على الحريات الاعلامية عبر اقفال محطة «ام.تي.في» في شكل مخالف للدستور والقوانين والاصول، ولما كانت المراجعات المختلفة من اكثر من جهة وموقع وعبر كل القنوات قد سدت، ولا سيما السبل القانونية والقضائية، بعدما توسل اهل الحكم لذلك تعطيل القضاء والتهديد بافتعال الفتن، قرر اللقاء الآتي:

اولاً: تعليق حضور نواب اللقاء في كل نشاطات المجلس النيابي، وذلك لمدة شهر واحد، بعد تقديم استجواب لمساءلة الحكومة حول قضية الحريات العامة.





ثانياً: تشكيل وفد من اللقاء يضم الرئيس امين الجميل والنواب نايلة معوض، بطرس حرب، منصور البون، فارس سعيد والسيد جبران تويني لزيارة غبطة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير، والتباحث معه في خطوات محددة اقراها اللقاء في اجتماعه.

ثالثاً: ابقى اللقاء اجتماعاته مفتوحة لمواكبة التطورات ومتابعة تنفيذ مقرراته.





١٥ تشرين الأول ٢٠٠٢

مصارحة اللبنانيين في ذروة الحملة وتأكيد على أن الليل لن يطول

«عقد لقاء قرنة شهبان اجتماعاً استثنائياً في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٢ في مقر
مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

«ان ما شهده لبنان في الآونة الاخيرة من تفاقم خطير لتصرف السلطة تجاه القوى
السياسية المعارضة ومن اعتداء على الحريات العامة وانتهاك القوانين ومحاولة
افتعال الفتن على انواعها وتعطيل الحوار وتأزيم الحال السياسية في البلاد ودفع
القوى السياسية الى المواجهة بدلاً من التفاعل الايجابي لمصلحة البلاد، ان كل
ذلك يدفعنا الى التوجه الى اللبنانيين لمكاشفتهم بحقيقة ما يجري لكي يتمكنوا
من متابعة معركة الحفاظ على البلاد وحماية الحريات العامة. لقد اقمنا العهد مع





اللبنانيين على طي صفحة الحرب وتعزيز الوحدة الوطنية واطلاق الحياة السياسية وفرض شرعية العمل المعارض واقامة التواصل والحوار مع كل القوى السياسية توصلاً الى تحقيق تطلعات جميع اللبنانيين ومصلحة الوطن. وفي سبيل ذلك دافعنا عن الحريات والديموقراطية، فوقفنا في وجه تجاوزات الاجهزة ونددنا بالاعتداءات على حقوق المواطنين ودفعنا نحو مصالحة حقيقية من الجبل الى كل لبنان. بهذا العهد وقفنا الى جانب قضايا الوطن وصممنا على تعزيز انتمائه الى محيطه العربي وطالبنا بدعم القضية الفلسطينية وحقوق شعبها، وآزرنا القضايا العربية في اطار الصراع العربي - الاسرائيلي وتضامنا مع اصحابها. وطالبنا كذلك بتصحيح العلاقات اللبنانية السورية على اساس تكريس السيادة والاستقلال واستعادة القرار الحر وتنفيذ بنود وثيقة الوفاق الوطني، ولا سيما بند بسط سيادة الدولة اللبنانية واعادة انتشار الجيش السوري تمهيداً لانسحابه الكامل من لبنان وفقاً لجدول زمني محدد. تمكنا من تحقيق اعادة الدولة الى وجدان الناس وصالحنا مجتمعنا مع الشأن العام والعمل السياسي الديموقراطي كوسيلة لخدمة الخير العام، لا لتسلط المصلحة الخاصة. وجاءت انتخابات المتن الاخيرة لكي تؤكد تصميم اللبنانيين، جميع اللبنانيين على الانخراط في الحياة العامة ولكي تثبت قدرة المواطنين على احداث التغيير المنشود بالوسائل الاكثر سلماً وديموقراطية وحضارة وعلى اعادة اجترار الامل لاجراء لبنان من النفق الاسود الى فضاء الحرية. الا انه من المؤسف ان السلطة لم تر في كل ذلك الا خسارتها امام المعارضة، وبدلاً من الاستفادة من الجو الديموقراطي الجديد اطلقت حملة مركزة لاستهداف «لقاء قرنة شهوان» جاءت فصولها على الشكل الآتي:

- ادانة الدكتور توفيق هندي لاعتبارات سياسية واضحة ورغم ثبوت عدم صحة التهم المنسوبة اليه بمستندات رسمية صادرة عن الدولة.

- حملة تخوين نظمها اجهزة مخابرات استهدفت اعضاء في «اللقاء».





- استخدام القضاء للتهويل على اعضاء «اللقاء» عبر تحريك ملفات قضائية مزعومة بصورة انتقائية واستنسابية.

- تشكيل تكتلات سياسية ترمي الى افتعال شروخ داخل الطوائف وفي ما بينها والى تطويق «اللقاء» ومنعه من التواصل مع القوى والقادة اللبنانيين الآخرين.

- اقفال محطة «ام تي في» التي تشكل رمزاً من رموز حرية الرأي والتعبير وذلك من خلال ملاحقة استنسابية انتقائية شابتها اخطاء قانونية واضحة في القرار والتنفيذ.

- اشاعة اجواء توحى ابطال نيابة عضو اللقاء السيد غبريال المر.

- العمل على اقرار قانون انتخاب جديد - لبنان دائرة واحدة - يلغي الحياة السياسية في البلاد.

- العمل على تفتيت الاحزاب لضرب وحدتها وتسهيل انحرافها عن اهدافها الوطنية.

- شن حملة اعلامية ترمي الى تئيس الناس والتشكيك في قدرة المعارضة على احداث التغيير المطلوب وكأنها هي القابضة على السلطة.

وبعدما تحول النقاش السياسي حملة اتهامات لم توفر اياً من رموز المعارضة فدخلت البلاد في جو لم يعهده اللبنانيون وباتوا في حيرة مما يجري مما زاد بأسهم وخيبتهم، يرى لقاء قرنة شهوان ان من الواجب عليه متابعة السعي لتحقيق الاهداف التي اعلنها عند نشأته ولا سيما اطلاق الحوار الوطني بغية استعادة السيادة والاستقلال والقرار الوطني الحر، وذلك بكشف الخفايا والحقائق التي تساعد اللبنانيين بكل فئاتهم على ادراك الاخطار المحيطة بلبنان وعلى مواجهتها. لقد برروا هذه الحملة بالزعم ان لقاء قرنة شهوان يستقوي بالخارج الاميركي





ضد سوريا. لقد اعلن لقاء قرنة شهوان بوضوح موقفه الرافض لقانون محاسبة سوريا واستقواء اي طرف داخلي بأي طرف خارجي، مؤكداً ان الامر لا ينبع من اعتبارات ظرفية ولا هو بهدف المراعاة او المسايرة او تفادياً لضغوط ما، بل ينبع من رفضنا تحوير دورنا، او تعطيله بربطه بدول او مصالح خارجية. كما برروا هذه الحملة بان لقاء قرنة شهوان لقاء طائفي لانه يتشكل من قادة وفاعليات مسيحيين. وفاتهم اننا نسعى لجمع صفوف اللبنانيين من اجل بلورة موقف سياسي وطني ينطلق منه لحوار وطني شامل، وان الطائفيين هم الفريق الذي يعمل على اقتسام السلطة حصصاً ما بين اطرافه بحجة تأمين مصالحه. كما فاتهم اننا الفريق الذي يعلن التزامه الاصلاحات الدستورية التي اقرت عام ١٩٩٠ والتي صارت جزءاً من دستور البلاد ويعتبر انها اصلاحات جاءت تلبية لمطالب تحقيق المشاركة الفعلية في السلطة، واننا نواجه الفريق الذي يشوّه تطبيق ما اتفق عليه، ويعمل على الشحن الطائفي من اجل تبرير ضرورة استمرار وجود سوريا في لبنان ضمناً لمصالحه الخاصة. كما فاتهم اننا المطالبون بحوار مع جميع اللبنانيين على قاعدة الوفاق والحريات والسيادة واننا نواجه من يتلطف خلف اركان السلطة لبث خطابات التحريض بين عائلات الوطن. وقد جاءت عملية فرز الكتل النيابية المختلطة أساساً، لجمع المسيحيين وحدهم في لقاءات والمسلمين في لقاءات اخرى مقابلة، في حين يبذل لقاء قرنة شهوان الجهود لتمتين تواصل اللبنانيين بعضهم مع بعض. هذا في وقت على السلطة ان تدرك ان الاولوية ليست لتصفية الحسابات الداخلية، بل للتصدي لاطماع اسرائيل بمياه الوزاني ومياه لبنان، وانها يجب ان تجهد الى توحيد اللبنانيين لدعم موقف لبنان وحقوقه في مياهه كما كان يطالب به دوماً العميد ريمون اده والشيخ مورييس الجميل وغيرهما وكما يطالب به لقاء قرنة شهوان ولا يقبل أي مساومة عليه. يحصل كل هذا وكأن السلطة لا تعي خطورة التهديدات الاميركية ضد العراق والانعكاسات السلبية لحرب قد تشن عليه، ولا تشعر بأن ما يجري في فلسطين، من محاولة الغاء السلطة الفلسطينية وحصار الشعب الفلسطيني وتهويد القدس ولا سيما بعد قرار





الكونغرس الأميركي، قد ينعكس سلبا على اوضاعنا. ألم تع هذه السلطة خطورة
الاضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل استمرار الفساد والهدر وكأن الامور
هي على ما يرام في البلاد في حين ان الاكثرية الساحقة من اللبنانيين لم يعد لها من
طموح سوى تأمين لقمة عيشها؟ ألم تدرك هذه السلطة خطورة افتعالها الازمات
وعملها على زعزعة الاستقرار الاهلي في البلاد بعد اسابيع على توقيعها اتفاق
الشراكة الاوروبية الذي نصت مادته الثانية على ان تكون العلاقات بين الطرفين،
كما جميع فروع هذا الاتفاق، قائمة على احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق
الانسان الاساسية، ولا سيما قبل ايام من استضافة لبنان مؤتمر الفرنكوفونية،
هذه المنظمة الدولية الملتزمة حول حضارة الحرية وحقوق الانسان، وسط سيل
التصريحات والمواقف الدولية المنددة بالخطوات القامعة للحريات المتخذة
في بيروت؟ ألم يفهم أهل الحكم ان سعيهم الى استدراج الدعم الدولي عبر
المؤتمرات والاستثمارات ودأبهم في الوقت نفسه على قمع الحريات العامة
وتقيؤض أسس الديمقراطية هو من باب وهم الجمع بين الماء والنار؟ من
حق اللبنانيين ان يرفضوا تلطي السلطة وراء الظروف الاقليمية ووراء الوجود
السوري في لبنان لكي تبرر ارتكاباتهما. فما من لبناني الا ويرغب بعلاقة سوية
مع سوريا، علاقة المودة والاحترام المتبادل التي لا تقوم على حساب السيادة
والاستقلال والقرار الوطني الحر. ألم يحزن الأوان لكي يفتح المسؤولون ملف
هذه العلاقات فيطلقوا حوارا جديا في العمق بين لبنان وسوريا يؤسس لمستقبل
من التعاون والتنسيق بين البلدين؟ ختاماً، يهمننا ان نؤكد انهم يريدون دفعنا واياكم
الى اليأس لان اليأس يؤدي الى الهجرة، والهجرة هجرتان: هجرة نحو الخارج
تستنزف طاقاتنا الوطنية، وهجرة نحو «الداخل»، نحو الانقطاع عن الآخر. من
هنا دعوتنا الى توفير الاجواء الملائمة لاعادة اطلاق الحوار الوطني ونجاحه.
ان اللقاء يعرف صعوبة الطريق وحجم التضحيات المطلوبة من اللبنانيين جميعاً،
وهو سيبقى متراصاً، صلباً بمواقفه رغم كل التهويلات والعراقيل، منفتحاً على
الآخرين، معاهداً الوقوف في وجه محاولات الغاء الدولة والنظام الحر، مذكراً





اللبنانيين بأن لبنان لن يتغلب على صعبه الا اذا اتحد ابناءؤه لمواجهةها. اننا ندعو
اللبنانيين الى الوقوف في وجه عاصفة اليأس، لاننا نؤمن بأن الليل لن يطول الى
ما لا نهاية وبأن الفجر تصنعه ارادتنا الوطنية.





٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٢

مطالبة باستقالة الحكومة ودعوة الى التظاهر

«عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعاً استثنائياً في ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٢ في مقر
مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

بعد انتهاء قمة الدول الناطقة باللغة الفرنسية، الملتزمة حول مبادئ الحوار بين
الثقافات والتي استحق منظموها التهنئة على حسن تنظيمها وإدارتها، ورغم كون
هذه القمة خلصت في نتائجها كما في علة وجودها الى ضرورة التزام قيم الحرية
والديموقراطية والدفاع عن حقوق الانسان واحترام الحق في التنوع والتعدد،
ورغم الاخطار التي تهدد لبنان والمنطقة والتي تتطلب اكبر تحصين للوحدة
الداخلية ضمانا للمناعة التي تقتضيها مواجهة الاوضاع العاصفة، من الجرائم
المرتكبة في فلسطين، الى التهديدات الاسرائيلية بشن حرب بسبب استعمال لبنان
حقه في مياه الوزاني، وصولا الى الزلزال الذي يهدد العراق والمنطقة، وفي ظل
وضع اقتصادي واجتماعي مترد وممعن في تفاقمه وتدهوره حتى مطاولته لقمة





كل مواطن، نرى السلطة تمعن في استباحة احكام الدستور والقوانين وتسخرها في خدمة مصالح اصحاب النفوذ فيها، محاولة القضاء على ما تبقى من النظام الديموقراطي والحريات العامة، وتضرب اسس النظام السياسي اللبناني ومبدأ فصل السلطات وتحاول ممارسة الضغوط على بعض القضاة، الامر الذي يفقد المواطنين الضمان الاخير لحماية حرياتهم وحقوقهم الاساسية ويزعزع الثقة بالقضاء، ويحمل اصحاب الرساميل الوطنية والاجنبية على الاستنكاف عن الاستثمار. وقد جاءت ذروة هذه الممارسات المتמادية في قضية اقفال تلفزيون ام. تي. في عبر ممارساتها المتتالية فكانت ممارسة انتقائية استنسابية على خلفية سياسية فاضحة، الامر الذي اجمع على شجبه اهل القانون والسياسة على مختلف آرائهم وتوجهاتهم. بازاء ذلك، قرر لقاء قرنة شهوان الآتي:

اولاً: شجب ممارسات السلطة وتحميل الحكومة بصفتها السلطة الاجرائية وفق احكام الدستور، مسؤولية ما يجري في البلاد وبالتالي المطالبة باستقلالها فوراً، تمهيدا لقيام حكومة جديدة تتسم بروح المسؤولية الوطنية لانقاذ لبنان من الدرك الذي بلغه ومواجهة الظروف الخطيرة المشار اليها اعلاه.

ثانياً: دعوة اللبنانيين الى التظاهر يوم الخميس ٣١ تشرين الاول الجاري تعبيراً عن رفضهم ما يجري والتزامهم الكامل معركة الحريات القائمة. وقد شكلت لجنة من اعضاء اللقاء لتنظيم التظاهرة والقيام بالاتصالات مع كل القوى المعنية والتقدم من الجهات الرسمية المسؤولة بطلب الترخيص المطلوب، مع تمني العزوف عن تكرار مهزلة افتعال تظاهرات مضادة في المكان والزمان عينهما. وسيصدر بيان لاحق عن اللجنة لتحديد ساعة التظاهر ومكانه.

ثالثاً: اعتبار الفترة الممتدة منذ اليوم حتى يوم عيد الاستقلال في ٢٢ تشرين الثاني المقبل مناسبة لتأكيد الترابط المصيري بين الحرية والديموقراطية من جهة والسيادة والاستقلال من جهة اخرى. ومن اجل ذلك نهيب المسؤولين عن





الجامعات والمدارس والهيئات الطلابية والثقافية والاجتماعية والاهلية تكريس وقت يومي يتم خلاله شرح هذه الثوابت وضرورة التشبث بها والنضال للحفاظ عليها.

رابعاً: تشكيل لجنة من اعضاء اللقاء لبحث الوضع الاجتماعي الناشئ عن اقفال تلفزيون ام. تي. في ودعم الموظفين والوقوف الى جانبهم كونهم ضحايا قمع السلطة لحق التعبير.







٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٢

دعوة الى التظاهر صونا للحريات

«عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعاً استثنائياً في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٢ في مقر حزب الوطنيين الأحرار في السوديكو، وأصدر البيان الآتي:

«ايها اللبنانيات واللبنانيون، يوم الخميس المقبل في تمام الثانية بعد الظهر، في قلب بيروت، وامام معهد الحكمة سيكون موعدكم مع صرخة «نعم للحرية». ان لقاء قرنة شهوان ينتظركم، كما ليتم دوماً، للسير معاً للدفاع عن اساس لبنان وعلة وجود نظامنا، انتصاراً للحريات، كل الحريات، وحرية الاعلام في مقدمها. يوم الخميس، من امام مدرسة الحكمة وحتى مبنى محطة «ام. تي. في»، سمشي متراصين، نحمل العلم اللبناني، من دون اي علم آخر ومن دون اي صور، نصرخ للحرية وحدها، نعبر بأرقى اشكال التعبير الحضاري الديموقراطي، نقطع الطريق على المندسين، المحرضين، ومنتصر للوطن. ايها اللبنانيات واللبنانيون، اياً كانت الصعاب والحواجز والعقبات، موعدنا سنحققه لاجل الحرية ولاجل لبنان.







٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٢

تأجيل التظاهرة وتأكيد الاستمرار في معركة الحريات

«عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعاً استثنائياً في ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٢ في مقر حزب الوطنيين الأحرار في السوديكو، وأصدر البيان الآتي:

١- يؤكد اللقاء حقه الدستوري والقانوني والوطني في التظاهر دفاعاً عن الحريات ويعلن استنكاره قرار وزير الداخلية منع التظاهر ويدعو الى تأجيل تظاهرة الغد (اليوم) ويجدد دعوته للبنانيات والبنانيين الى الاستعداد للتعبير مجدداً عن رأيهم. ويعقد اجتماعاً استثنائياً الثلاثاء المقبل لتقرير الخطوات المقبلة.

٢- ان اللقاء يشكر للبنانيات والبنانيين التجاوب الكبير الذي أبدوه مع الدعوة الى التظاهر والذي كان السبب الحقيقي لمنعه، ويشكر الاحزاب والمنظمات وهيئات المجتمع المدني التي تضامنت مع دعوته والتي أكدت حق البنانيين في التظاهر.





٣- ان قرار وزير الداخلية يشكل حلقة في سلسلة مخالفاته المستمرة لأحكام الدستور والقانون. فالاخلال بالسلم الاهلي عمل دأبت عليه السلطة عبر الشحن الطائفي المكشوف والمبرمج. والوضع في المنطقة يستوجب وحدة متراصة تعمل السلطة جاهدة على تفكيكها. وباريس -٢ يقتضي لنجاحه سلطة تحمي الحريات والديموقراطية وسلطة قضائية مستقلة، في حين ان ما يجري اليوم هو قمع منظم للحريات والغاء للديموقراطية.

٤- ان اللقاء يؤكد استمرار معركة الدفاع عن الحريات وعنوانها في اللحظة الراهنة اعادة فتح محطة ام.تي.في واذاعة جبل لبنان المقفلتين لأسباب سياسية لا تخفى على أحد.





٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢

قرار المجلس الدستوري استهداف للوطن والسلطة تحاول تغيير وجه لبنان

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعاً استثنائياً في ٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

أولاً، رصد اللقاء أصداء الصدمة التي شكلها قرار المجلس الدستوري، والتي عبّرت عنها الاوساط السياسية والاعلامية باجماع اتجاهاتها وما تمثله من اتفاق جميع اللبنانيين من خشية وخوف على لبنان ونظامه الديموقراطي.

ان الغاء ارادة ٩٨ في المئة من المقترعين والتذرع بحجج سياسية منها ما هو تحليلي داخلي يتعلق بالامن الاهلي والتماسك الوطني وخشية المجلس الدستوري عليهما من ممارسة حق الانتخاب الديموقراطي ومنها ما هو افتراضي دولي، يشكل فعلياً وعملياً الخطوة ما قبل الاخيرة لالغاء الديموقراطية البرلمانية





في لبنان واعلان قوانين الطوارئ الاستثنائية، على غرار البلدان الديكتاتورية المعروفة.

فالسلسلة الطويلة التي بدأت بالمحاكمات السياسية والغاء الدينامية الديمقراطية وكم وسائل الاعلام وحظر التعبير عن الرأي وسواها من الارتكابات المشهودة تلامس اليوم قدس النظام الديمقراطي البرلماني عبر نقض ارادة المواطن في انتاج سلطته وتمثيله النيابي.

ثانياً، ان ما حصل لم يعد استهدافاً للمعارضة بل للوطن، والمطلوب لم يعد الغاء المعارضين بل تشريع الباب، بالاجتهاد العملي، لالغاء الديمقراطية في لبنان. وهو ما جاءت ردود فعل اللبنانيين لتقرع ناقوس خطره.

فالاعلاميون جاءت تعليقاتهم على هذا الحدث الخطير مجمعة على انتقاده ورفضه. السيد طلال سلمان اعتبر ان قرار المجلس الدستوري تسبب في «اغتيال شامل لفكرة الانتخابات» وان المجلس الدستوري «حكم على نفسه بالغاء دوره الحيوي لصون الحقوق الديمقراطية للمواطنين» (جريدة السفير). في حين رأى السيد شارل ايوب ان المجلس «فجر نفسه» (جريدة الديار). اما السيد نجيب عون فاعرب عن صدمته وخيبته من قرار المجلس الذي حلّ محلّ الناخبين في انتخاب نائب جديد للمتن (جريدة ال - Jour - le Orient).

اما رجال القانون، فقد طالب الاستاذ سليم العازار وهو عضو سابق في المجلس الدستوري بالغاء المجلس لانه «فقد دوره كحارس لحقوق الافراد والجماعات». في حين اعتبار المرجع الدستوري الدكتور ادمون نعيم ان قرار المجلس هو «مزحة ولادية ويعني ان لبنان لا يستحق ان يكون دولة».

انه لقرار غريب بدأ بطعن تقدّمت به مرشحة تبين في ما بعد ان ليس لها اصلاً الحق في الترشح وانتهى بتعيين مرشح آخر نائباً لا علاقة له بالطعن نال تقريباً ٢ في المئة





من الاصوات بدل النائب المطعون بنيابته. وهذا القرار يعبر عن خوف السلطة من الرأي العام وخشيتها الدخول في احتكام ديموقراطي جديد. فكيف يكون والحال هذه، الشعب مصدر السلطات؟

ثالثاً، يرى اللقاء ان مسؤولية الدفاع عن الحريات والديموقراطية هي مسؤولية جميع اللبنانيين من دون استثناء. ويطلب من كل القوى الملتزمة الدفاع عن الوطن التواصل والتوافق حول خطة انقاذ وطني وخطوات عملية، ذلك ان الغاء المعارضة ما هو الا خطوة أولى على طريق الغاء الحياة السياسية باكملها.

رابعاً، ان الوضع الخطير المستجد يفرض علينا مصارحة اللبنانيين، جميع اللبنانيين، بما يشعرون به في قرارة نفوسهم. فالسلطة تحاول تغيير وجه لبنان الديموقراطي الحرّ، وما قرار المجلس الدستوري واقفال «ام. تي. في» الا خطوتين معبرتين ومتقدمتين في هذا الاتجاه الخطير. والردّ يكون بصمود الناس في اقتناعاتهم ورفضهم نهج السلطة هذا. واللقاء اذ يدعو اللبنانيين الى البقاء مؤمنين بحقهم في وطن ديموقراطي، سيّد وحرّ، ولو طالّت المواجهة، يهيب بهم عدم الاكتراث لاصوات الابواق المبرمجة التي تبث سمومها يومياً في محاولة لاحباط عزائهم واضعاف معنوياتهم. فلا حرية من دون احرار، والليل مهما طال يليه الفجر. فايما ن شعب بقضيته هو الحلّ الذي لم تقوَ عليه اي سلطة في أي مكان وزمان، ولن يشذ لبنان عن هذه القاعدة.







١٣ كانون الأول ٢٠٠٢

تنديد بضرب القضاء وقمع الاعلام وتعطيل المؤسسات الدستورية

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعاً استثنائياً في ١٣ كانون الأول ٢٠٠٢ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

أولاً، وسط التطورات المصيرية والمستمرة منذ أشهر عدة على المستويات المختلفة، يجد لقاء قرنة شهوان من واجبه تذكير اللبنانيين بالمبادئ والاهداف التي اعلنها لنفسه في وثيقته التأسيسية تاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠١ واعادة تأكيدها مع تجديد عهده الاستمرار في نضاله لتحقيقها وتجسيدها. ان هذه الاهداف التي أجمع عليها اللبنانيون لا يتم تحقيقها الا عبر حوار وطني جامع. فلا الاستقواء بالخارج ضد سوريا هو السبيل لتحقيقها، ولا الاستقواء بسوريا وغيرها ضد اللبنانيين، كما تفعل السلطة اللبنانية، هو السبيل لاجهاضها.





ثانياً، يرى اللقاء ان السلطة، التي ضربت عرض الحائط مستلزمات الوحدة الوطنية من تعزيز للعيش المشترك والمشاركة والوفاق، تعتمد منذ فترة الى اتباع سياسة هدم مؤسسات الدولة الواحدة بعد الاخرى، فهي:

- ضربت صدقية القضاء وعطلت دوره بتدخلها في عمله الامر الذي أثر في الجسم القضائي بكامله. وقد جاهر الرئيس السابق لمجلس القضاء الاعلى نفسه بالتشكيك في بعض القضاة مؤكدا ان القضاء يعاني فسادا وخضوعا وقصورا.

- اصاب حرة التعبير والاعلام اصابات مباشرة بعدما اقلت محطة «ام تي في» واذاعة جبل لبنان وشردت نحو ٤٥٠ عائلة ووجهت تهديدات بمصير مماثل الى وسائل اعلام اخرى. - طعنت نظامنا الديموقراطي بعدما تجاهلت ارادة الناخبين في المتن وعينت ممثلا لهم من نال نحو ٢ في المئة من اصواتهم.

- اقدمت على تهميش مؤسسة مجلس الوزراء ثم تعطيلها ثم اختزالها بشخصي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، فتحول الوزراء على قول البعض منهم، شهود زور. وما حدث أخيراً في محيط ساحة النجمة دليل جديد على فلتان السلطات وضياع المسؤولية. - ساهمت في شل دور المجلس النيابي الذي صار، باعتراف نائب رئيسه، عاجزاً عن ممارسة صلاحياته وغير قادر على المراقبة والمحاسبة.

- تجاهلت القوانين تجاهلاً كاملاً بدخول اركانها طرفاً في التزامات ومشاريع ومحاصصة مع ما يترتب على ذلك من فساد وصرف نفوذ وخلط بين المال العام والمال الخاص واثراء غير مشروع.

- عطلت عمل مجلس الخدمة المدنية وبقية الهيئات الرقابية.

- عملت أخيراً على توجيه ضربة جديدة للجامعة اللبنانية باصرارها على مخالفة القوانين بتعيينها مديرين جدداً في عدد من الفروع، وذلك بغية الامساك بهذه





الفروع وشمل الحركة الطلابية في المؤسسات الرسمية والخاصة ومحاولة منعها من التعبير عن نفسها.

ثالثاً، ان ما يفاقم من حدة الازمة التي يتسبب بها سلوك السلطة حيال الدولة ومؤسساتها الامور الاساسية الآتية:

- الامر الاول هو ان فرصة باريس -٢ التي جددت آمال اللبنانيين بإمكان حل أزمتهم الاقتصادية والاجتماعية تحتاج لانجاحها الى عملية استعادة ثقة الداخل والخارج بالدولة، وذلك عبر اقدام السلطة على القيام باصلاح سياسي واسع لتأمين اصلاح اداري ومالي ضريبي ووقف الهدر والسرقات وتوفير مشاركة سياسية فاعلة وتفعيل الاجهزة الرقابية. فضلا عن وجود شفافية مطلقة غابت تماما، على سبيل المثال، في قضية الهاتف الخليوي وما رافقه من ملابسات.

- الامر الثاني هو ان الحكومة تحاول من الموازنة التي تقدمت بها تحميل وزر العجز عبر زيادة الضرائب لاصحاب الدخل المحدود، ومنهم تحديدا موظفو القطاع العام والقطاع التربوي والمنتسبون الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في حين ان المطلوب هو تسديد الدولة لالتزاماتها حيال الضمان الاجتماعي وغيره من مؤسسات وهيئات. لكن السلطة، على عكس ذلك تنهج سلوكا مضادا لمصالح الناس، الامر الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي في البلاد.

- الامر الثالث، هو ان سلوك السلطة حيال الدولة يأتي في وقت تبدو فيه الامور في المنطقة تسير في اتجاه الانفجار، أكان ذلك على جبهة العراق او بين لبنان واسرائيل، وخصوصا تهديدات رئيس الحكومة الاسرائيلية الاخيرة وتحذير الامين العام لحزب الله من «خطر عدوان صهيوني جديد يستهدف لبنان وسوريا بالتزامن مع العدوان الاميركي على العراق»، فبدلا من ان تعطي السلطة الاولوية لتحسين الوضع الداخلي وتأمين المناعة الوطنية المطلوبة، نراها تعمل في اتجاه





احداث المزيد من الانقسامات والخلافات في الصف الداخلي.

رابعاً، يعلن اللقاء تضامنه مع دعوة هيئة التنسيق النقابية تنفيذ الاضراب العام الشامل والتظاهر مركزيا في بيروت في السابع عشر من الشهر الجاري لالغاء بنود الموازنة التي تطاول الحقوق المكتسبة والمداخيل والرواتب والدوام للاستاذة والمعلمين والموظفين والغاء البنود الضريبية التي تطاول اصحاب الدخل المحدود.

خامساً، يتوجه اللقاء الى اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، بالتهنئة بعيدي الفطر السعيد والميلاد المجيد، داعيا اياهم الى التواصل والتضامن للدفاع عن الجمهورية في وجه سلطة تعمل جاهدة على هدم مقوماتها.





٣٠ كانون الأول ٢٠٠٢

قرار محكمة التمييز في قضية «أم تي في» اغتيال للجسم القضائي بكامله

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعا استثنائيا في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٢ ، في مقر
مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

لاحظ اللقاء ان اقل من اربعة ايام فقط، كانت فاصلة بين محاولة فرد اغتيال
قاض واحد، ومحاولة سلطة اغتيال جسم قضائي كامل، وذلك عبر اقرار قرار
سياسي، بغطاء قضائي، يضرب الحريات والعدالة، علة وجود لبنان واساس نظامه
الديموقراطي وجوهر كيانه الميثاقي التوافقي. ان اللقاء يعتبر انه فيما تزعم هذه
السلطة جدية في محاكمة المرتكب الاول، وسوابقها في هذا المجال معروفة، من
صيدا الى بيروت، فان الشعب عازم على محاسبة السلطة بالوسائل الديموقراطية
مهما طال الاجل، وتاريخ ارادات الشعوب حاسم في هذا المجال. ان القرار





القضائي الاستمرار في اقفال تلفزيون ام.تي.في. واذاعة جبل لبنان، كان يعرفه الجميع، لان السلطة السياسية اتخذته، وكل التبريرات التي تعطى للتغطية لا تنطلي على احد. ان اللبنانيين يقفون مذهولين امام تهاوي مؤسساتهم الدستورية الضامنة لحرياتهم الواحدة تلو الاخرى، وان التمادي في ضرب السلطة القضائية امر خطير جدا، لا يمكن وقفه الا بتضافر نضال اللبنانيين الى جانب نضال القضاة الشجعان، وهم كثر، الذين يتألمون لما يجري، والذين ينتظر منهم عدم القبول باستمرار المسار الانحداري الذي يهدد كل مقومات الوطن. وفي الختام يناشد اللقاء جميع اللبنانيين وضع خلافاتهم جانبا وتوحيد جهودهم للدفاع عن القيم والمبادئ وانقاذ وطنهم من الاخطار التي تهدده والوقوف صفا واحدا للحفاظ على لبنان وطنا للحرية والكرامة. وان اللقاء سيستمر في متابعة قضية الحريات في لبنان، وعنوانها في هذه المرحلة قضية ام.تي.في. واذاعة جبل لبنان، وذلك بالتنسيق مع مختلف الهيئات ذات الصلة والمعنية بالدفاع عن الحريات.





١٠ شباط ٢٠٠٣

عشية أزمة العراق: الحل الفلسطيني مدخل للسلام ولبنان التعددي باب لديمقراطية المنطقة

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ١٠ شباط ٢٠٠٣ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

في ظل صمت شبه مطبق، تُضَيَّق الولايات المتحدة الخناق على احتمالات الحلول غير العسكرية للآزمة العراقية التي يسعى اليها الفاتيكان وعدد من الدول الأوروبية وقطاعات واسعة من الرأي العام العالمي، والاميركي تحديدا. وفي هذا الوقت بالذات، تواصل اسرائيل تصعيد عملياتها ضد الشعب الفلسطيني وتوجه تهديداتها ضد لبنان وسوريا. يجد لقاء قرنة شهوان نفسه معنيا مباشرة بهذه الوقائع والاحتمالات ويرى ان من اولى مهماته اليوم تكثيف جهوده لحماية لبنان واللبنانيين من الاخطار المحدقة بهم وبالمنطقة، ويوجه دعوة عاجلة الى





حوار وطن شامل، ذلك ان مصير المنطقة العربية بكاملها هو على المحك. فالخطاب القائل ان من اهداف الحملة على العراق مواجهة حركات التطرف وادخال مفاهيم الديمقراطية الى هذه المنطقة من العالم، يغفل حقيقة تؤكد ان بروز ظواهر التطرف في منطقتنا ناتج في بعض اسبابه من تأزيم القضية الفلسطينية منذ اكثر من نصف قرن، كما من تجاهل قرارات الشرعية الدولية وضرب حق الفلسطينيين في دولة مستقلة عرض الحائط. اما عجز المفاهيم الديمقراطية عن اختراق المنطقة فمعزى الى رفض الاقرار بأهمية النظام الديمقراطي التعددي في لبنان ومحاربته بدل تحصينه وتعميمه وتحويله نموذجا للآخرين. من هنا يرى لقاء قرنة شهوان ان الرد الافضل هو في التوجه الى جميع اللبنانيين لدعوتهم الى تحقيق وفاقهم تمهيدا لاستعادة نظامهم الديمقراطي الميثاقي التشاركي في اطار دولة الحق والسيادة. وفي هذا الصدد، سبق للقاء ان حدد في خلوته عقدها في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠١ مجالين لهذا الدور:

- على الصعيد العربي، ان لبنان مهياً، بسبب تجربته التاريخية ليكون نموذجا يمكن الاستفادة منه في العالم العربي بوصفه نمطا حضاريا في البحث عن العيش المشترك والترقي في مجتمعات تتميز بالتنوع والتعدد.

- على الصعيد العام، يمثل لبنان حاجة مستمرة لتفاعل خلاق بين الديانات، يمنح ابناءها فرصة الاغتناء الروحي المتبادل عبر العيش المشترك المؤسس على الحرية والمساواة، والقائم على التنوع في اطار وحدة تحترم الاختلاف.

كما كان اللقاء قد اعلن في بيانه التأسيسي الصادر ٣٠ نيسان ٢٠٠١ الثوابت التي هي في اساس توجهاته والتي تشكل احد منطلقات هذا الحوار البالغ الضرورة. ومن هذه الثوابت:

- ان الحوار هو الخيار الاسلام، بل السبيل الوحيد لحل الخلافات بين اللبنانيين.





- ان الاصلاحات الدستورية التي اقرت عام ١٩٩٠ والتي صارت جزءا من دستور البلاد هي اصلاحات لا رجوع عنها، قد جاءت تلبية لمطالب تحقيق المشاركة الفعلية في السلطة.

- ان الدولة التي يريدها اللبنانيون قائمة على المشاركة، وليست مجالا مفتوحا للاستباحة والمحاصصة، انما هي دولة قادرة على رعاية صيغة العيش المشترك وحمايتها وتطويرها مواكبة للعصر.

- ان بقاء العلاقة مع سوريا على ما هي عليه من شوائب ونواقص يعود بالضرر على البلدين معا، وهو امر يرفضه اللبنانيون الذين يجمعون على قيام افضل علاقات الاخوة بين البلدين والمحافظة على ما بينهما من روابط تاريخية، وبين شعبيهما من وشائج وصدقة ومصالح مشتركة. ولن تتحقق هذه الغاية الا اذا استرد لبنان استقلاله وسيادته وقراره الحر.

- ان علاقة لبنان بمحيطه العربي لا يجوز ان تقوم على الخيار المحتوم بين الغاء الذات او العداء. فلبنان لم ولن يتخلف يوما عن اداء دوره في تجديد العروبة وجعلها رابطة حضارية طوعية، منفتحة على العصر، خارجة عن سياسة الاستتباع التي دفع لبنان ثمنها غاليا وقائمة على ديموقراطية تأخذ في الاعتبار تنوع المجتمعات العربية وتعددتها السياسي وتعزيز قدراتها على مواجهة تحديات العصر وبلورة مشروع مستقبلي يؤمن للعالم العربي وجودا فاعلا ومميزا في حوار الحضارات.

لكن ما يؤسف له في هذه اللحظات الحرجة ان السلطة لم تقم بما يوجبه الظرف التاريخي الراهن، شأنها في هذا شأن غيابها عما كان عليها ان تقوم به في الماضي. فيوم دعا لقاء قرنة شهوان الى الحوار والوحدة وتقوية المناعة الوطنية، وهي امور بدأ اليوم تداولها على كل المستويات، ردت عليه في حينه بالتخوين والتهديد





وتسخير القضاء والامعان في المحاصصة والفساد، مما اضاع على الوطن وقتنا ثميناً كان ضروريا للقيام بالمعالجات المطلوبة. فكم كان لبنان في حاجة الى ان يكون حصناً منيعاً يشعر فيه المواطنون بأنهم في منأى عن الاخطار التي تحاصرهم من كل جانب وصوب. وكم كان في حاجة الى ان تكون الدولة فيه دولة القانون والمؤسسات الضامنة للعيش المشترك بين اللبنانيين، لا سلطة استنسابية ترعب المواطن وتتسلط عليه وتفقده حريته وكرامته الانسانية. وكم كان في حاجة الى ان تكون وثيقة الوفاق الوطني قد وضعت موضع التنفيذ. وكم كان في حاجة الى الافراج عن ارادة اللبنانيين في التلاقي عبر مصالحه وطنية حقيقية تلغي اثار الحرب وتعيد الروح والنفس الى الحياة السياسية. لكن هذه الفرص الضائعة التي اهدرتها السلطة ينبغي الا تحمل اللبنانيين على اليأس، بل على عكس ذلك فهم مطالبون بتوحيد صفوفهم والانخراط في عمل وطني مشترك للمساهمة في انقاذ لبنان والمنطقة ودفع الاخطار المحدقة بهم.





٢٨ آذار ٢٠٠٣

الشرعية الدولية حلاً للأزمة العراقية

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ٢٨ آذار ٢٠٠٣ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

١- ان الحرب على العراق تستدعي اولاً توجيه الدعوة العاجلة الى منظمة الامم المتحدة، كإطار اعلى للشرعية الدولية، لاستعادة دورها ومرجعيتها والعمل فوراً على وقف الاعمال العسكرية حقناً لدماء المدنيين الابرياء. ان الولايات الناجمة عن الحروب، اذ تسقط الحقيقة، قد تنتهي في الواقع الى اسقاط امكانات السلام الفعلية بين الشعوب.

٢- يذكر اللقاء بالموقف المبدئي الصادر عن قداسة البابا يوحنا بولس الثاني منذ اشهر عدة وبموقف بقية الكنائس العالمية المؤكد رفض الحرب والداعي الى محاولة تلافيها وتجنبها، وهو الموقف الاول الذي شكّل مرجعية لجميع القوى





الساعية الى السلام في العالم. لقد اكد هذا الموقف فشل القوة في التطوير او التحديث. وهذا ما يدعو الى ضرورة السعي الى تعميم ثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان وايجاد الحلول للالزامات الدولية وقضايا الشرق الاوسط وخصوصاً القضية الفلسطينية على اساس حقوق الشعوب والجماعات، تأسيساً على مبدأ سيادة كل شعب على ارضه واحترام كل دولة سيادة الاخرى.

٣- يدعو اللقاء اللبنانيين الى التضامن مع الشعب العراقي عبر المبادرات الانسانية الممكنة والمتاحة في المجالات الصحية والمعيشية وغيرها، ويشني في هذا المجال على المساعي السلمية التي قام بها عضو اللقاء الرئيس امين الجميل على المستوى الدولي والعربي لمحاولة احلال منطق السلم بدلاً من منطق القوة. وينوّه كذلك بالمبادرة التي تقدم بها عضوا اللقاء النائبان منصور البون وفارس سعيد لتحريك المساعدات الطبية للمدنيين العراقيين. ويدعو اللقاء اهل السلطة الى الاقتداء بهذه الخطوات وسواها لاستبدال منطق الشعارات والكلام بالخطوات والافعال.

٤- يشيد اللقاء بالوعي الوطني اللبناني وحسّ المسؤولية لدى القوى اللبنانية في المعارضة وفي المجتمع، فيما تبدو السلطة متأخرة عن مواكبته ومتردة في احتضانه. ان اللقاء يكرر الدعوة الى اللبنانيين من اجل بلورة وفاقهم وتوسيعه ليشمل كل قضاياهم الملحة.





١٥ أيار ٢٠٠٣

الذكرى الثانية في بركي: الاستحقاقات المصيرية آتية ولا حل الا بسلطة بديلة

بتأخير اسبوعين، احتفل لقاء قرنة شهبان بالذكرى السنوية الثانية لتأسيسه، باجتماع عقده في بركي، برعاية صاحب الغبطة والنيافة البطريرك مار نصرالله صفير وحضوره. وبعد الاجتماع أصدر اللقاء البيان الآتي:

ايها اللبنانيات واللبنانيون، قبل عامين في ٣٠ نيسان ٢٠٠١ اطلق لقاء قرنة شهبان دعوته «من اجل حوار وطني»، مؤكداً، كما جاء في وثيقته التأسيسية، «ان الحوار هو الخيار الاسلام» لاعادة بناء الدولة والمجتمع.

مرّ على هذه الدعوة عامان كاملان اتسما بتجاوب الرأي العام اللبناني مع اللقاء





وتلقفه دعوته من جهة، وبتعنت السلطة القائمة من جهة اخرى.

واليوم، وبعد الزلزال الذي اصاب المنطقة بكاملها اثر الحرب في العراق، يجد لبنان نفسه امام استحقاقات مصيرية من دون ان يكون قد قام ببناء دولته، دولة القانون «القادرة على رعاية صيغة العيش المشترك وتطويرها مواكبة للعصر» وتفعيل الديمقراطية بتوسيع قاعدة المشاركة.

كما يجد لبنان نفسه في عهدة حكومة اجمع الرأي بين اللبنانيين على اعتبارها عاجزة عن مواجهة متطلبات المرحلة الخطيرة التي دخل فيها لبنان والمنطقة. وهذا ما أثبتته الافلاس والارباك اللذان ميّزا تصرفها تجاه ما طرحه وزير خارجية الولايات المتحدة في زيارته الاخيرة للبنان.

وما كشف حجم هذا التخبط اعتماد السلطة لغة ملتبسة ومتناقضة في التعاطي مع التطورات:

* فهي تطالب الولايات المتحدة باعتماد منطق الحوار بدل منطق القوة، وتصرّ في الوقت نفسه على اعتماد منطق القوة بدل منطق الحوار مع شعبها، وترفض طي صفحة الماضي فتبقي السجناء السياسيين في الاعتقال والمبعدة خارج لبنان، وبدليل عرقلتها مسيرة الحوار، تارة بحجة الاختلاف على موضوعاته، وطوراً بإحالته على المؤسسات الدستورية وهي تعرف انها ناقصة التمثيل. وآخر ما شاهدناه في هذا المجال هو اصرارها على ابقاء محطة ام تي في مقفلة والتعرض بالضرب الوحشي والاعتقال التعسفي للمواطنين الذين تظاهروا قرب وزارة الخارجية، واعتقال طلاب آخرين على مدخل الجامعة الاميركية، اضافة الى الترويع الذي تعرض له حرم جامعة القديس يوسف.

* وهي تعلن اليوم ان الجيش قد انتشر في الجنوب، في حين كانت في الامس القريب تدعي ان نشر الجيش على الحدود الدولية يشكل حماية لاسرائيل، علماً





ان عدم نشر الجيش بشكل انتهاكاً لوثيقة الوفاق الوطني.

* وهي تعلن اليوم ان لبنان قد عانى الكثير من نظام صدام حسين وتهلل لسقوطه. في حين انها شنت بالامس حملة شعواء على المعارضة التي اعلنت رفضها للحرب ووقوفها مع شعب العراق، فيما كان بعض رموز هذه السلطة واركانها يعلنون وقوفهم مع حكام بغداد ويتسبون بمواجهة مع دولة الكويت التي ساندت لبنان في محتته.

ايها اللبنانيات واللبنانيون، لو ان هذه السلطة اخذت بالحوار الذي دعا اليه اللقاء قبل عامين لكنت تجنبت المأزق الحالي وخففت من معاناة اللبنانيين.

فاللقاء كان قد طالب ولا يزال يطالب «السلطة المؤتمنة على الدستور بالعمل على تنفيذ احكامه واستعادة السيادة الوطنية كاملة من خلال تطبيق اتفاق الطائف بدل محاولات تغييره واعادة انتشار القوات السورية تمهيدا لانسحابها الكامل من لبنان وفقا لجدول زمني محدد». وهذه المطالبة التي جاءت في بيان اللقاء التأسيسي هدفها تصحيح العلاقات مع سوريا لا استعدادها والاستقواء عليها. لكن انتهاك السلطة للدستور، وخرقها المتواصل لاحكامه، اوقعها في ماهي عليه اليوم من مطالبة في هذا المجال بالذات بتنفيذ قرارات دولية واملاءات خارجية.

وكان اللقاء قد طالب السلطة بالعمل مع سوريا على تثبيت لبنانية مزارع شبع امام الامم المتحدة. لكن السلطة رفضت ذلك مما اوقع لبنان في مواجهة مع الشرعية الدولية.

وكان اللقاء قد طالب السلطة بـ«حماية الديمقراطية وتفعيلها على قاعدة ان الشعب هو مصدر كل السلطات»، لكنها بدل ان تستجيب هذا الطلب، ردت بضرب مقومات الديمقراطية، عبر مصادرة الحريات العامة وتعطيل وسائل الاعلام، والغاء استقلال القضاء ودوره، وضرب هيئات المجتمع المدني من





احزاب ونقابات وجمعيات، واستباحة ثروات الوطن للمحاسبين والازلام، وتواصل فضائح تجيير المال العام لبعض المصالح الخاصة، لتجد نفسها اليوم مطالبة من الخارج بتأمين دولة القانون والديموقراطية والشفافية وحقوق الانسان. وآخر ما شهدناه في هذا المجال اذانة مجلس شورى الدولة للسلطات السياسية المتعاقبة، في تأكيده انها انتهكت الدستور والقوانين بصورة غير مسبقة في شأن خطير يتعلق بهوية الشعب اللبناني، الامر الذي يقتضي محاسبة المسؤولين عن هذه الفضيحة واتخاذ التدابير لمنع تكرارها.

وكان اللقاء، منذ انطلاقة وقبل حرب العراق، قد طالب السلطة بالمساهمة في «تجديد العروبة وجعلها رابطة حضارية طوعية، منفتحة على العصر، خارجة عن سياسة الاستتباع التي دفع لبنان ثمنها غاليا، وقائمة على ديموقراطية تأخذ في الاعتبار تنوع المجتمعات العربية وتعددتها السياسي وتعزز قدراتها على مواجهة تحديات العصر». لكن السلطة التي تجهل او تتجاهل اهمية تجربة لبنان التاريخية ورسالته الريادية في المنطقة العربية، اثرت الغرق في دوامة الشعارات الجوفاء التي سقطت مع حرب العراق، فاصبحت تحت الضغوط الخارجية تدين اليوم ما كانت تمتدحه في الامس.

ايها اللبنانيات واللبنانيون، ان الخروج من ازمنا الوطنية يحتاج الى قيام سلطة بديلة، لا تكون صنيعة سلطة اخرى، بل منبثقة من ارادة اللبنانيين الحرة، مؤسسة على الديموقراطية والمشاركة، جديرة بالاحترام، تضع نفسها تحت سقف القانون وتخضع للمساءلة والمحاسبة. وهذه السلطة هي اليوم ضرورة قصوى لبقاء الوطن وحاجة ماسة لمستقبل ابنائه. فالمنطقة العربية دخلت مرحلة تغيير سريع بدأت بوادرها تظهر هنا وهناك في تشكيل الحكومات وقرار الدساتير واجراء الانتخابات النيابية واشراك المرأة في السلطة. ولبنان الذي كان سباقا في رسم خريطة عربية نحو المعاصرة والحداثة يسير اليوم عكس التيار فاقتدا ميزاته الاساسية النابعة من تاريخه وصيغة عيشه وتنوعه الداخلي وانفتاحه على العالم.





تلك الميزات التي اعاد التركيز عليها الرئيس الايراني السيد محمد خاتمي في خطابه امس امام مجلس النواب اللبناني والتي تقوم، كما قال، على الديمقراطية و«حق الشعب في ان يتنعم بأرض عامرة، مستقلة» و«بالقدرة على ممارسة ارادته» وعلى «التعايش المتسم بالمحبة والوداد»، مؤكدا انه لا يحق للسلطة «ان تحكم الناس من خلال اللجوء الى القوة».

ففي حين ينتزع الشعب العراقي حقه في التظاهر في وجه الجيش الاميركي وحقه في تشكيل احزابه، يقبع لبنان في دوامة الاحزاب المحظورة والمصادرة والتظاهرات المقموعة على ايد قواه الامنية في محاولة لتدجين الشباب ودفعهم الى الهجرة.

وفيما تشهد دول الخليج العربي قيام مؤسسات اعلامية قادرة على المنافسة العالمية، يبقى اعلامنا الذي كان له الموقع الاول في العالم العربي رهن مزاج الحكام واجهزتهم، يفتلون مؤسسات ويجبرون اخرى على تقديم الاعتذارات والغاء البرامج السياسية ويفرضون التوجيه على نشرات الاخبار ويرهبون الصحفيين ويبتزون مؤسساتهم بموارد تمويلها.

ايها اللبنانيات واللبنانيون، تعتقد السلطة انها تستطيع اخفاء التحولات الكبيرة الجارية من حولنا، وتريد ايهاكم ان شيئا لم يحصل في المنطقة وان التغيير لن يطاول لبنان وانها سوف تتوصل، من خلال تنازلات محدودة، الى اعادة انتاج صفقة خارجية تضمن ابقاء الاوضاع السائدة على ما هي عليه.

انها محاولة يائسة محكوم عليها بالفشل واللبنانيون القلقون على مستقبلهم الوطني يجمعون اليوم على ضرورة التغيير. لكن احدا لا يريد تغييرا انقلابيا والكل يرى ان اللحظة الحالية ينبغي ان تكون لحظة العودة الى ما اقره اللبنانيون، مسلمين ومسيحيين، في وثيقة الوفاق الوطني، من صيغة العيش المشترك القائم على





الحرية والمشاركة والمساواة والعدالة في اطار دولة مستقلة، سيدة، ديموقراطية،
موحدة، فاعلة في محيطها العربي، وملتزمة افضل العلاقات مع سوريا على قاعدة
المعادلة التي حددها اللقاء في بيانه التأسيسي والقائمة على الجمع بين اقصى
درجات التضامن والتعاون واوضح مقومات السيادة والاستقلال.

ايها اللبنانيات واللبنانيون ان تمادي السلطة في نهجها لا يمكن ان يستمر ولن
تجدي نفعا محاولاتها تأبيد حال الأمة والضياع التي فرضت على اللبنانيين.
فالتغيير آت بارادة اللبنانيين وحدها وبتمسكهم بثوابتهم الوطنية.





٢٤ حزيران ٢٠٠٣

ادانة انهيار السلطة والاستمرار في قمع الحريات

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ٢٤ حزيران ٢٠٠٣ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

بدأ الاجتماع بعرض مقتضب من راعي الابرشية المطران يوسف بشارة لاعمال المجمع البطريكي الماروني، وآلية استكمالها، واشاد اعضاء اللقاء بهذا الحدث الوطني التاريخي، وخصوصا لجهة التمسك بميثاق العيش المشترك المتوازن في تلازمه مع الحرية كأساس لقيام الوطن، وخيار المسيحيين فيه.

ثم تداول المجتمعون التطورات العامة داخليا واقليميا، وكان اجماع على ابداء رفض اللبنانيين للانهيـار الذي بلغته السلطة في تعاطيها الشأن العام، والتخوف من المحاولات التي تبذلها، لاستعادة الفتـن الداخلية، عبر توسل الاعلام والسياسة والاقتصاد تحقيقا لذلك.





كما اعلن المجتمعون استنكارهم للتعرض المتكرر للحريات العامة في حركة المعارضين، وحرية التعبير والرأي، وفي هذا السياق عرض عضو اللقاء النقيب شكيب قرطباوي آخر التطورات القضائية في قضية الاقفال التعسفي لتلفزيون «ام.تي.في.»، وتطور متابعتها، انطلاقا من مبدأ انه لا يضيع حق وراءه مطالب.

وفي الختام اتفق المجتمعون على عقد اجتماع طويل في النصف الثاني من تموز المقبل لمتابعة التطورات وانعكاسها على الواقع الداخلي، ودرس سبل مواكبتها، بما يضمن تحقيق وحدة لبنان وسيادته وصيغة عشيهِ المشترك القائمة على الحرية والديموقراطية والمساواة.





٢٩ تموز ٢٠٠٣

ادانة حادث بتغرين والتفجيرات المتنقلة والتأكيد أن الأمر الواقع لن يطول

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ٢٩ تموز ٢٠٠٣ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

اولاً - شكّل الاعتداء الذي تعرض له «لقاء قرنة شهوان» في بتغرين محطة ضمن سلسلة الاستهداف المستمر للقاء وتطوراً خطيراً يؤشر الى الآتي:

- افتضاح السلطة في محاولتها تغطية فشلها في ادارة شؤون البلاد، بمحاولتها ترهيب المعارضة وافتعال القلاقل الامنية، التي كانت في حادث السبت الفائت مكشوفة المرتكبين، كما المخططين والمحرضين والراعين. فاذا كانت سلسلة الاستهدافات الامنية السابقة، وفي مقدمها احداث ٧ آب ٢٠٠١ وما تبعها ابقته السلطة بعيداً عن المحاسبة، الامر الذي ولد ذهنية استسهال الاعتداء على المواطنين





واستباحة القوانين، فان غياب المحاسبة اللازمة في حادث بتغرين، او اجتراءها واقتصارها على بعض المنفذين، لن يفسره الا تواطؤ المسؤولين الكامل.

- اجماع اللبنانيين على رفض سلوك السلطة، وجهوزهم الديموقراطي والسلمي لانتاج سلطتهم الوطنية، التي تعيد اليهم مضامين دولة الحق والسيادة. بدليل رد فعلهم الجامع والرافض للحادث. لقد اثبتت ردود الفعل الشاجبة والمستنكرة ان اللبنانيين على مستوى استحقاق وطنهم وحكمه، وان الخطر الوحيد عليه وعليهم مصدره اهل السلطة.

- بداية النهاية الفعلية للامر الواقع، باشخاصه ونهجه وممارساته. فما حصل في بتغرين السبت الفائت هو نموذج واضح لسلوك سلطة كاملة منذ اعوام طويلة، من محاولات فاشلة لحفر الخنادق بين اللبنانيين، وقطع الدروب دون تلاقيهم، وارهابهم بنار السلاح حيناً والرغيف احياناً، واتهامهم لاحقاً باستفزاز الحكام، قبل محاكمتهم وادانتهم بجرم الحرية. ان سقوط هذا النموذج في التعاطي بات ضرورة وطنية ملحة.

ثانياً - ان ما جرى بعد وقوع اعتداء بتغرين الذي ضرب الحقوق الدستورية المتعلقة بحرية الرأي والاجتماع، هو تجسيد للعقلية التي تتحكم في السلطة والتي اوصلت البلاد الى الدرك الذي وصلت اليه.

- فاستنكار اركان السلطة لما جرى امر مرفوض، لان واجب المسؤول اتخاذ الاجراءات والتدابير الفورية لا مجرد الاستنكار.

- وان قيام وزير الداخلية باتخاذ بعض الاجراءات التأديبية بحجة عدم الابلاغ عن حصول الاعتداء فيه اغفال للمشاركين الفعليين والمخططين والمحرضين.

- وان توقيف بعض الاشخاص ومن بينهم من لا علاقة له بالحادث واغفال بعض





المشاركين الفعليين، وعدم تحرك النيابة العامة الاستئنافية المختصة فور حصول الحادث بعد ظهر السبت الفائت، هو دليل على المنحى التمييزي الذي تحاول السلطة ادخال الامور فيه. ويكفي بالنتائج التي كان يمكن ان تحصل لو اصيب احد المواطنين من جراء اطلاق النار للدلالة على الخطورة المتناهية لما حصل.

ان المحاسبة على ما تعرّض له اعضاء اللقاء من قطع للطرق واطلاق للنار تتطلب رفع الغطاء السياسي عن المرتكبين والمعرضين الذين اقر وزير الداخلية نفسه بمسؤوليتهم. ويتطلب الامر كذلك تحميل وزير الداخلية المسؤولية بسبب عجزه عن توفير الامن حتى في البلدة التي ينتمي اليها واستقالة الحكومة اذا تضامنت معه، والاقالة وزير الداخلية.

وان اللقاء يطالب برفع الغطاء عن الاشخاص الذين يظنون ان في امكانهم اقتطاع اجزاء من الوطن وبعض مؤسساته وادخالها ضمن ممتلكاتهم الخاصة.

ثالثاً - شهدت الاوضاع في البلاد تدهوراً خطيراً ادى الى تعطيل عمل مؤسسات الدولة، الامر الذي انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومن اهم المؤشرات في هذا المجال:

- اقرار رئيس الحكومة في مجلس النواب بأنه ليس قادراً على تطبيق القانون وبأن هناك مشاريع اقتصادية كبرى، تمويلها موجود واموالها مرصودة وتزيد على مليار ومئتي مليون دولار، لكنها تحتاج الى القرار السياسي للسير بها، مضيفاً ان هناك مبلغاً مماثلاً للقطاع الخاص في حاجة الى السرعة في بت المعاملات المتعلقة به.

- انهيار متواصل على مستوى القيم وخصوصاً بعد انفجار ازمة «بنك المدينة» وتعرض حقوق المودعين للخطر واكتشاف المواطنين عبر الاعلام حجم التجاوزات المرتكبة وهي بمئات ملايين الدولارات، وغياب الشفافية الكامل في معالجة هذه الفضيحة الكبرى من المصرف المركزي الذي كان على علم بوضع





المصرف ولم يتمكن من اتخاذ الاجراءات الضرورية في حينه بسبب الضغوط السياسية، ومن القضاء الذي لبث في موقع المتفرج حتى هذه اللحظة ولم يتخذ الاجراءات بحق المرتكبين الذين اهدروا مدخرات المواطنين ولا يزالون يسرحون احراراً.

- حصول سجلات حامية حول فضائح اخرى من الكسارات الى النفايات مروراً بقضية الكهرباء والسجل المتجدد حول التنصت وخلافات هيئات الرقابة على الادارة في ما بينها، وصولاً الى الاشكالات التي رافقت الامتحانات الرسمية.

- استقالة السلطة من مسؤولياتها الوطنية وتجيير مسؤولية بت مسائل اساسية تتعلق بسيادة لبنان ومستقبله ودوره في المنطقة لسوريا والولايات المتحدة.

- حصول خروق امنية من طبيعة جديدة، منها اطلاق الصواريخ على مبنى تلفزيون «المستقبل»، والتعرض بالحجارة لموكب رئيس مجلس النواب، والاعتداء على قرينة سفير سابق، ونسف سيارة مدير المدينة الرياضية، والاشتباكات المتنقلة في بيروت من برج ابي حيدر الى شارع مار الياس مروراً بمنطقة شاتيلا.

رابعا - يدعو «لقاء قرنة شهوان» اللبنانيين الى التضامن في ما بينهم لمواجهة هذا التهديد الخطير الذي قد يؤدي، في حال استمراره، الى انهيار عام. ويرى ان خروج البلاد من ازمته يبدأ بالعمل مع كل القوى المؤمنة بوجوب انقاذ الوطن للتحاور والاتفاق حول مضمون السلطة البديلة التي سبق للقاء ان أشار الى ضرورة قيامها.

ان هذه القوى موجودة في اطر مختلفة، منها من هو في المعارضة ومنها من هو في هيئات المجتمع المدني، اضافة الى اطراف موالين قادرين على اعادة تأهيل نفسها. ان سلطة كهذه هي القادرة على مواجهة الاستحقاقات الداهمة على كل الصعد. وسوف يخصص لقاء قرنة شهوان خلوة لبلورة رؤيته في هذا المجال.





٣ أيلول ٢٠٠٣

للاقتراع الكثيف في عاليه - بعدا وتجديد المطالبة بسلطة بديلة وتذكير بقضية أم تي في

عقد لقاء قرنة شهبان اجتماعه الدوري في ٣ أيلول ٢٠٠٣ في مقر مطرانية
أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

اولاً - يرى «لقاء قرنة شهبان» ضرورة توضيح الامور الآتية:

١ - ان «اللقاء» الذي يضم احزابا ونوابا وشخصيات سياسية قام على اساس واضح. وان مبرر وجوده هو العمل على استعادة السيادة الوطنية وحرية القرار وتصحيح العلاقات اللبنانية - السورية وتحقيق المصالحة وطي صفحة الماضي والدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان وصولا الى بناء دولة الحق والسيادة. وهو معني بالاستحقاقات الوطنية والسياسية من هذا المنطلق لا غير.





٢- ان الانتخاب الفرعي في بعثا - عاليه يعني لقاء قرنة شهبان من باب التمسك بالحياة الديموقراطية ورفض مبدأ التزكية وتأمين حرية الاختيار للناخبين. ويدعو اللقاء ابناء المنطقة الى المشاركة الكثيفة والتمسك بالثوابت الوطنية التي اعلنها «لقاء قرنة شهبان» والتزمها.

٣- ينوه اللقاء باجماع اطراف المعارضة لجهة تغليب منطق التغيير الديموقراطي للسلطة من خلال الاحتكام الى المواطنين على منطق رفض النظام برمته، وهو تحول ايجابي يؤكد صحة الخيارات الديموقراطية التي اعتمدها اللقاء واصراره الدائم على المطالبة بتنفيذ احكام الدستور.

ثانياً - سبق لـ «لقاء قرنة شهبان»، ان طالب، في بيانه الصادر في ١٥ ايار، ٢٠٠٣ بـ «قيام سلطة بديلة لا تكون صنيعة سلطة اخرى، بل منبثقة من ارادة اللبنانيين الحرة، مؤسسة على الديموقراطية والمشاركة، جديرة بالاحترام، تضع نفسها تحت سقف القانون وتخضع للمساءلة والمحاسبة».

وكان اللقاء قد اعتبر ان هذه السلطة «هي ضرورة قصوى لبقاء الوطن وحاجة ماسة لمستقبل ابناءه، خصوصا بعدما دخلت المنطقة العربية مرحلة تغيير سريع بدأت بوادرها تظهر هنا وهناك في تشكيل الحكومات وقرار الدساتير واجراء الانتخابات النيابية واشراك المرأة في السلطة. ولبنان الذي كان سباقا في رسم طريق عربية نحو المعاصرة والحدثة يسير اليوم، بدفع من السلطة القائمة، عكس التيار فاقدًا ميزات الاساسية النابعة من صيغة عيشه وتنوعه الداخلي وانفتاحه على العالم».

ان دعوة اللقاء الى قيام سلطة بديلة اصبحت اليوم اكثر الحاحا من اي وقت مضى بعد تفاقم الازمة الاقتصادية والاجتماعية وعجز المسؤولين عن وضع حد للفساد الذي راح يستشري في كل المجالات، من الكهرباء الى بنك المدينة





مرورا بالخليوي والكسارات والنفايات وعمليات تبيض الاموال... وما نشهده اليوم من محاولات لتحميل المواطنين مسؤولية الازمة يؤكد لنا ان هذه السلطة لم تعد قادرة على اخراج البلاد من محنتها وان همها الوحيد هو البحث عن وسيلة لتعويم نفسها. تأسيسا على ما تقدم، يدعو «لقاء قرنة شهوان» الاطراف السياسيين الملتزمين العمل على انقاذ البلاد الى التواصل والتحاور حول الوسائل الديموقراطية الواجب اعتمادها لقيام سلطة تحظى بشرعية شعبية وتعيد معايير القيم والاخلاق للعمل السياسي، فتصالح المواطن مع دولته ليكون معها في ورشة انتشال الوطن من هاوية اليأس.

ثالثا- لمناسبة مرور سنة على اقفال محطة «ام تي في» بموجب قرار سياسي ألبس الثوب القضائي، يطالب «اللقاء» برفع الظلم الذي استهدف المؤسسة الاعلامية والعاملين فيها ويرى ان صدقية السلطة في كلامها عن الاصلاح مرهون بموقفها من هذه القضية الوطنية.

وفي هذ المجال، يؤكد «اللقاء» مجددا انه لا امل في اي اصلاح حقيقي الا اذا استعادت السلطة القضائية استقلاليتها وخرجت عن وصاية السلطة السياسية باعتبار ان القضاء المستقل هو الضمان الاكيد للحفاظ على حقوق المواطنين وحياتهم وكرامتهم.

رابعا - يدين لقاء قرنة شهوان الجريمة البشعة التي اودت بحياة آية الله محمد باقر الحكيم ورفاقه في مسجد الامام علي في النجف، ويعتبر فقدانه خسارة ليس فقط للشيعه والمسلمين في العراق وانما للبنانيين ايضا ولنموذج العيش المشترك القائم على الاعتدال والحكمة، وعلى الحرية والعدالة والكرامة. وهو ما نتمناه لشعب العراق الشقيق.







٦ تشرين ٢٠٠٣

جردة كاملة لمأزق السلطة وبرنامج شامل للأنقاذ

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

اولاً - في نيسان ٢٠٠١ وجه لقاء قرنة شهوان دعوة للحوار الوطني من اجل تأمين توافق اللبنانيين على خطة لانقاذ وطنهم تقوم على المبادئ الآتية:

- طي صفحة الماضي وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وتأمين عودة المهجرين.

- استعادة السيادة الوطنية عبر تصحيح العلاقة بين سوريا ولبنان واعادة انتشار الجيش السوري، كما نص على ذلك اتفاق الطائف، تمهيدا لانسحابه من لبنان وفقاً لجدول زمني محدد.





- بناء دولة الحق عبر تأمين استقلال القضاء واعتماد قانون انتخابي يؤمن صحة تمثيل اللبنانيين ومحاربة الفساد ووضع خطة انقاذ اقتصادية.

- تأمين عودة مؤسسات الدولة الى الجنوب، وخصوصا مؤسسة الجيش حماية للشعب والارض.

- تأكيد التزام لبنان القضايا العربية المحقة وفي مقدمها قضية فلسطين، وايجاد الحل العادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين منعا للتوطين.

- استعادة رسالة لبنان في المنطقة والعالم كنفيز لمقولة صراع الحضارات التي تم الترويج لها بعد احداث ١١ ايلول. ٢٠٠١

ثانياً - رفضت السلطة دعوة اللقاء الى الحوار وحاولت ضربه بكل الوسائل المتاحة. وعملت من اجل ذلك على تطويق حركته عبر اجهاض كل محاولات الحوار والتواصل والمصالحة، من خلال:

- تعطيل المبادرات الحوارية حتى تلك التي قام بها بعض اركانها مثل مبادرة رئيس مجلس النواب نبيه بري في اتجاه بكركي في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

- السعي الى الغاء مفاعيل مصالحة الجبل في ٤ آب ٢٠٠١، فشنت حملة توقيفات تعسفية لمئات اللبنانيين بحجج واهية ثبت للجميع عدم صحتها.

- عرقلة العمل على طي صفحة الماضي مع الفلسطينيين بعد الزيارة التي قام بها وفد فلسطيني لبكركي في ٢٨ آذار ٢٠٠٢.

- العمل على ضرب تواصل اللقاء مع القادة المسلمين عبر تنظيم حملات طائفية ومذهبية كان ابرزها «تظاهرة السواطير» وحملات التخوين التي تعرض لها اعضاء في اللقاء وبلغت حد اعتقال الدكتور توفيق هندي فضلا عن انشاء التجمعات





المعادية للقاء ومحاولات وضع اليد على هيئات المجتمع الاهلي من احزاب ونقابات.

- وهي التي حاولت اجهاض الانجاز الذي سجله اللقاء عبر مشاركة المعارضة في المؤسسات الدستورية من خلال المشاركة في الانتخابات النيابية، وذلك باقدامها على الغاء نتائج انتخابات المتن الفرعية وابطال نيابة السيد غبريال المر واستبدالها بالتعيين.

لقد عملت السلطة على اطالة عمر الازمة التي يعانيها اللبنانيون وضربت امال الشباب في المستقبل بدفعهم الى الهجرة وجعلت الاحباط حالا وطنية تطاول الجميع.

ورغم محاولات السلطة التبييس والتفشيل، كان لقاء قرنة شهوان ولا يزال يمد يده الى جميع اللبنانيين مطالباً بالعدالة والمساواة ومؤكداً ان مبدأ التوازن في ادارة شؤون الوطن والمشاركة الفعلية في السلطة هما اساس ميثاقنا ثابت وقد اصبح جزءاً من دستور البلاد.

ثالثاً - اثبتت هذه السلطة عجزها عن مواجهة التطورات الحاصلة في المنطقة وانعكاساتها على الوضع الداخلي. فان رفض اللقاء مبدأ الاستقواء بجهة خارجية ما لتأمين التغيير المنشود في لبنان لا يعني اطلاقاً انه في الامكان الرهان على الاستقواء بجهة خارجية لابقاء الاوضاع في لبنان على ما هي عليه.

رابعاً - ادى سلوك السلطة الى دفع البلاد الى حافة الانهيار:

- انهيار اقتصادي واجتماعي اصاب اللبنانيين بلقمة عيشهم وضرب مقومات صمود المجتمع الواحدة تلو الاخرى، بدءاً بالزراعة والصناعة التي اعتبرتهما السلطة غير قابلتين للحياة في ظل التنافس والاغراق الاقليمي وصولاً الى





الضربات الموجهة الى الجامعة اللبنانية والى قطاع التعليم الذي كان يعطي لبنان تفوقه النوعي وتلك التي توجه الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المهدد بالتوقف قريبا عن تأمين التقديمات الاجتماعية.

- انهيار على مستوى القيم وخصوصا بعد كشف سلسلة فضائح تطاول مسؤولين وبعد استثناء الفساد على نحو لم تشهده البلاد من قبل، وفضيحة بنك المدينة نموذج لمحاولات لفلقة الشبهات المعروفة وقد انحدر تصنيف لبنان في التقرير الاخير لـ«الشفافية الدولية» الى أدنى المراتب.

- انهيار سياسي بعد ضرب مؤسسات الدولة الواحدة تلو الاخرى: من مجلس النواب الذي صار، باعتراف نائب رئيسه، عاجزا عن ممارسة صلاحياته وغير قادر على المراقبة والمحاسبة، الى مجلس الوزراء الذي تحول ساحة صراع بين رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء، مروراً بالاعلام الذي اصيب اصابات مباشرة بعد اقفال محطة ام تي في، وصولاً الى مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي. وما نموذج اقرار الموازنة في مجلس الوزراء وتكريس ظاهرة التدخل السوري الا تعبيراً عن مدى استباحة المؤسسات وامتهان الكرامة الوطنية.

- انهيار على مستوى القضاء بعدما حولته السلطة اداة في يدها لمحاربة المعارضين بدءاً بقضية الدكتور سمير جعجع ومعاملته غير الانسانية وغير القانونية ورفض السلطة السماح للجنة الدولية للصليب الاحمر بزيارة سجن وزارة الدفاع الامر الذي ركز عليه عضو اللقاء صلاح حنين في استجوابه للحكومة، مروراً بتوقيفات ٧ آب، ٢٠٠١ واغلاق محطة ام تي في وصولاً الى الفضيحة المستترة التي شكلتها ملاحقة العماد ميشال عون القديمة الجديدة وهي ملاحقة سياسية بامتنياز ترمي الى تهريب المعارضة وتدجينها ومحاولة تحويل البلاد الى نظام الحزب الواحد.





وأدى سلوك السلطة كذلك الى افقاد لبنان ميزاته الاساسية:

- فحاولت السيطرة على الاعلام واسكات الاعلاميين بالتضييق اليومي على حريتهم وظروف تأدية رسالتهم مما دفع بعضهم للبحث في الخارج عن ظروف عمل افضل.

- وحاولت ضرب قيم العلم والمعرفة عبر اعطاء تراخيص جامعية لمؤسسات لا تستأهل هذه التسمية.

- وهددت سمة التفوق في القطاع المالي والمصرفي بالفضائح التي تهز هذا القطاع والفساد الذي يعم البلاد ولا سيما في غياب سلطة قضائية مستقلة تصون الحقوق وتحمي أصحابها.

خامساً - ان حاجة لبنان الى الاصلاح الشامل على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي والبيئي وخصوصا الاخلاقي هي حاجة حيوية وملحة يرتبط بها مصير لبنان واللبنانيين. غير ان هذه الحاجة تصطدم بعقبة اساسية هي عدم قدرة اللبنانيين على محاسبة السلطة لان الاخيرة ليست وليدة قرارهم وليست خاضعة لمراقبتهم.

سادساً - ان الانتقال من الحال الكارثية التي تعيشها البلاد يتطلب تبديلا على مستوى السلطة لجهة قيام سلطة بديلة لا تكون صنيعة سلطة اخرى، بل منبثقة من ارادة اللبنانيين الحرة، مؤسسة على الديموقراطية والمشاركة، جديرة بالاحترام، تضع نفسها تحت سقف القانون وتخضع للمساءلة والمحاسبة، كما جاء في بيان اللقاء في ١٥ ايار ٢٠٠٣. وهذه السلطة هي اليوم ضرورة قصوى لبقاء الوطن وحاجة ماسة لمستقبل أبنائه.

وهذا التبديل يبدأ بالتقيد بمبدأ النظام الديموقراطي القائم على تداول السلطة





وهذا ما يفرض احترام احكام الدستور لجهة رفض اي تعديل له لاغراض خاصة، كما اكده تكراراً غبطة البطريك الماروني مار نصرالله بطرس صفير في اثناء جولته التاريخية الى سبع دول اوروية دفاعاً عن القضية اللبنانية، وما اجمع عليه قادة وقوى وطنية متنوعون وتأخذ هذه السلطة البديلة والمنبثقة من ارادة اللبنانيين على عاتقها:

- تنفيذ اتفاق الطائف ولا سيما لجهة انسحاب القوات السورية من لبنان.
- طي صفحة الماضي واستكمال المصالحة الوطنية على اساس تأمين عودة المهجرين والمنفيين والمبعدين واطلاق المعتقلين السياسيين اينما وجدوا.
- وضع مشروع قانون انتخاب يؤمن صحة التمثيل الشعبي.
- اجراء انتخابات حرة ونزيهة تعبّر عن الارادة الشعبية.
- اطلاق عجلة الاقتصاد بعد تحديد سبل معالجة ازمة الدين.
- اعطاء الاولوية في الاصلاح الداخلي لمسألة تأمين استقلال القضاء كمدخل للاصلاح السياسي والاداري والقضاء على الفساد.
- سابعاً - يرى اللقاء ان مساهمة سوريا في تأمين الظروف الملائمة للانتقال من مرحلة الى اخرى سوف تفسح في المجال امام بناء علاقات متوازنة ودائمة على قاعدة المعادلة التي حددها اللقاء في بيانه التأسيسي والقائمة على الجمع بين اقصى درجات التضامن والتعاون ووضح مقومات السيادة والاستقلال. وان تقاعس سوريا عن القيام بذلك يزيد مخاوف اللبنانيين حول السياسة السورية في منع لبنان من استعادة سيادته وقراره الحر.

وفي هذا السياق يؤكد اللقاء رفضه الربط بين انسحاب الجيش السوري من لبنان





وحل ازمة الشرق الاوسط لان سيادة لبنان امر قائم بذاته.

ان الازمة الوطنية القائمة ليست قدراً لا يمكن مواجهته:

- فليس قدر اللبنانيين ان يكونوا ضحية المحاصصات والصفقات وتبديد المال العام، ولا ان يكونوا ضحية الهجرة التي تستنزف شبابهم وخيرة مثقفهم ومفكرهم ومواهبهم.

- وليس قدر اللبنانيين ان يكونوا رهائن التزوير المفضوح والمستمر لاتفاق الطائف، يسددون عن حكاهم اثمان التبعية والارتهان.

- وليس قدر اللبنانيين ان يظلوا فقراء ومعدمين وألا يتمكنوا من عيش حياتهم بسعادة وكرامة ومن تعليم اولادهم وتأمين مستقبلهم.

- خيارهم ان يقولوا لا لهذه السلطة وان يعملوا على انجاز التغيير الديمقراطي والامساك بمصيرهم الوطني امساكاً نهائياً لا عودة عنه.

- وخيارهم ان يصنعوا مصيرهم بأيديهم وان يجترحوه على مدى تاريخهم وحريتهم وكرامتهم واستقلالهم وقرارهم الحر. فبدون انقاذ لبنان وتخليص قدره من براثن هذه السلطة لن يبقى لبنانيون في لبنان، ولن يبقى لبنان.

اما الحل لانقاذ لبنان فواضح وموجود وقابل للتحقيق: توليد السلطة البديلة توليداً حراً ديموقراطياً، على يد الشعب اللبناني الذي يجمعه مصير واحد، بلا وصاية او شريك.

واخيراً المناسبة شهر رمضان المبارك، يتوجه لقاء قرنة شهوان الى اللبنانيين عموماً والمسلمين خصوصاً بأحر التهاني، مجدداً تعهده على متابعة العمل في سبيل مستقبل لبنان الذي لا بد من ان يكون مشرقاً بعد هذا الليل الطويل.







١٣ كانون الثاني ٢٠٠٣

السلطة مستقلة والاستحقاقات آتية

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ١٣ كانون الثاني ٢٠٠٤ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

تؤكد التطورات الداخلية والاقليمية يوماً بعد يوم ضرورة قيام السلطة البديلة واهميتها والتي سبق للقاء قرنة شهوان ان رسم معالمها في بيانه الصادر في ١٥ ايار ٢٠٠٣. فقد شهدت البلاد في الداخل مزيداً من الانهيارات تمثلت في تفاقم الازمات والمآزق، عبر مسلسل الفضائح القديم منها والجديد، من بنك المدينة، والهاتف الخليوي، وطائرة كوتونو، واستمرار التعثر في ملفات حيوية للمواطنين، منها ملفات الجامعة اللبنانية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمهجرين والكهرباء. هذا الواقع المتفاقم ادى الى تسييس القضاء واستعماله اداة سلطوية بامتياز للفللفة الملفات المحرجة، اضافة الى استمرار التضييق على وسائل الاعلام وقيام الاجهزة باعتقالات جديدة لعدد من الناشطين المعارضين





وتجدد الحملات من جهات محسوبة على السلطة ضد اعضاء في اللقاء.

اما على صعيد الخارج فقد حملت التطورات الاقليمية الاخيرة تسارعاً ملحوظاً تمثل في انتهاء الحرب في السودان والتقدم في اغلاق الملف النووي في ايران واعلان النظام الليبي التخلي عن اسلحة الدمار الشامل، واعتقال الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وبداية التغيير في اتجاه مزيد من المشاركة في الديمقراطية في دول الجزيرة العربية، وذلك على صعد التشريع والتربية والمجتمع المدني، والتقارب السوري - التركي، اثر الزيارة الاولى لرئيس جمهورية سوريا لانقرة. بإزاء هذه التطورات التي ترسم صورة سياسية جديدة لمنطقتنا، تؤكد السلطة في لبنان استقالتها من مسؤولياتها تذكيراً بكونها سلطة غير مسؤولة، وتأتي هذه الاستقالة في ظل تهديدات دولية جديدة للوضع اللبناني واتهامات لسلطته بمجانبة الاتجاه الدولي العام.

في مواجهة هذا الواقع الخطير، يؤكد لقاء قرنة شهوان ضرورة قيام سلطة لبنانية جديدة، انطلاقاً من مبدأ احترام مواعيد الاستحقاقات الانتخابية والدستورية كلها من بلدية ورئاسية ونيابية وتحصين آلياتها الديمقراطية وضمان حريات المواطنين في مقاربتها والتحضير لها والمشاركة فيها مشاركة ارادية كاملة، متحررة من قيد الخوف الذي دأبت السلطة على انتاجه، واستغلاله طوال اعوام، ويتوجه اللقاء الى اللبنانيين للعمل معاً من اجل حماية هذه الاستحقاقات ولبننتها بما يؤدي الى انتاج سلطة منبثقة فعلاً من ارادتهم الحرة.

وفي هذا السياق ناقش اللقاء التقارير المرفوعة اليه من اعضاءه واتخذ التدابير اللازمة حيالها.





٥ شباط ٢٠٠٤

هيئة عليا لتقصي الحقائق في فضائح السلطة ولا احترام مواعيد الاستحقاقات

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ٥ شباط ٢٠٠٤ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

اولاً- ان استباحة السلطة لمؤسسات الدولة على نحو لم تشهده البلاد من قبل، تسببت بوصول ازمة القيم الى حدها الاقصى مما فاقم حال اليأس لدى المواطنين، كما تسببت بزيادة الابعاء المادية الملقاة على عاتق الناس واعاقة اي امكان لاجراج البلاد من ازمتها الاقتصادية الخانقة.

فبالاضافة الى تسخير السلطة للقانون خدمة لمصالح اركانها وتحويل الدولة مجالا طيعا للمحاصصة والقضم، تشهد البلاد اليوم استشرأ خطيرا ومتسارعا للفساد على المستويات كافة. ولعل المؤشر الواضح الى هذه الاستباحة ما اثير





في الفترة الاخيرة من فضائح متنوعة: من بنك المدينة الى قسائم النفط العراقي، مروراً بطائرة كوتونو والهاتف الخليوي - المقدم في شأنه استجواب بطرح الثقة في الحكومة - والكهرباء والكسارات والمرامل والاغذية الفاسدة.

وفي ظل تسارع وتيرة الفضائح وغياب القضاء الذي لم ير مناسباً التحرك لجلاء ما نشر حول قسائم النفط كما حصل في دول اخرى كالاردن وفرنسا وسويسرا يرى اللقاء ان وقف التدهور الحاصل يحتاج الى تشكيل هيئة عليا لتقصي الحقائق ودرس السبل الكفيلة وضع حد للانحياز الخلفي الذي تشهده البلاد. على ان تشكل هذه الهيئة من رجال اثبتوا كفاءة ونزاهة في تعاطيهم الشأن العام في مجالات السياسة والادارة والقضاء، وهم كثر.

ومن شأن هذه الهيئة كشف الحقائق افساحاً في المجال امام استعادة ثقة اللبنانيين بدولتهم وثقة العالم ببلدان، وقد عمدت دول عديدة في العالم، عند منعطفات خطيرة كتلك التي تمر بها البلاد، الى اللجوء الى خطوة كهذه.

ثانياً- بناء على ما تقدم، يكرر اللقاء دعوته اللبنانيين الى التضامن في ما بينهم والاتفاق حول مضمون السلطة البديلة التي سبق للقاء ان اشار الى ضرورة قيامها.

ويرى ان قيام سلطة جديدة بالاحترام، تضع نفسها تحت سقف القانون وتخضع للمساءلة والمحاسبة، انما يأتي من خلال الاستحقاقات الدستورية - من انتخابات بلدية ورئاسية ونيابية - التي ينبغي التقيّد بها عملاً بمبدأ تداول السلطة.

ثالثاً- يهنئ اللقاء اللبنانيين بتحرير الاسرى لدى اسرائيل واستعادة رفات الشهداء. ويتابع باهتمام كبير المساعي المستمرة لاطلاق من تبقى منهم في السجون الاسرائيلية. ان هذا الانجاز الذي تحقق بجهد المقاومة بكل فصائلها ودعم اللبنانيين لها وتضحياتهم جاء ليؤكد اهمية الوحدة الوطنية في مواجهة





الاستحقاقات الكبرى. ولا بد في هذا المجال من التوجه الى اللبنانيين كافة والطلب منهم اظهار التضامن نفسه لاستكمال ملف انتهاء الحرب وطي صفحة الماضي وتحقيق المصالحة الوطنية، وذلك من خلال مطالبتهم المشتركة:

- باطلاق المعتقلين السياسيين في السجون اللبنانية، وفي مقدمهم الدكتور سمير جعجع.

- بجلاء مصير المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية والافراج عن الاحياء منهم.

- بالغاء التدابير التي تحول دون عودة العماد ميشال عون والمبعدين الآخرين الى البلاد.

- برفع اليد عن الاحزاب السياسية والحركات النقابية والمؤسسات الاعلامية وخصوصا ام.تي.في.

ان الوحدة الداخلية تقاس بقدرة كل فريق على تفهم مواقف الفريق الآخر وتبني المطالب المحقة التي يحملها. فالوحدة ليست معطى مجردا او شعارا للاستهلاك، انما هي ممارسة تقوم على المساواة بين اللبنانيين ورفض الظلم، حتى اذا طاول هذا الظلم فريقا دون آخر، ذلك ان الاوطان لا تبني على منطق الغالب والمغلوب او منطق موازين القوى، بل على التساوي امام القانون من دون تمييز بين انسان وآخر.

رابعاً- لمناسبة حلول عيد الاضحى المبارك يتوجه اللقاء الى اللبنانيين عموما والمسلمين خصوصا بأحرّ التهاني متمنيا ان يكون العيد المقبل في لبنان معافى سيّد حرّ ومستقل، وقد وجد حلو لا لمشاكله السياسية والاقتصادية.







٢٦ شباط ٢٠٠٤

المؤسسات الدستورية عاجزة وتعديل الدستور مرفوض

عقد اللقاء اجتماعه الدوري في ٢٦ شباط ٢٠٠٤، في مقر مطرانية أنطلياس
المارونية، واصدر البيان الآتي:

يرى اللقاء ان ما جرى في مجلس النواب يومي ٢٤ شباط و ٢٥ منه يكشف مرة
اخرى استحالة المساءلة والمحاسبة عبر المؤسسات الدستورية. هذا ما اكده
المتابعون بكلامهم عن «سقوط المجلس النيابي والحكومة». وهذا ما يستوجب
تحركا على المستويين:

١- الاسراع في تشكيل الهيئة المستقلة لتقصي الحقائق التي سبق للقاء ان طرحها
في اجتماعه السابق.





٢- العمل على اجراء الاستحقاقات الدستورية في مواعيدها ورفض تعديل الدستور والتمديد والتجديد باعتبار ان الانتخابات على كل المستويات تشكل المدخل الاساسي لاحداث التغيير الديموقراطي المطلوب على قاعدة ان الشعب هو مصدر كل السلطات.

وفي هذا المجال، اثنى اللقاء على ما صدر عن الاتحاد الاوروبي حول «ان الاحترام الكامل للقواعد الدستورية وكذلك الاجراء الدوري لانتخابات حرة وقانونية يشكلان عناصر اساسية للديموقراطية».

وفي مجال الانتخابات البلدية، عرض اللقاء الاتصالات المكثفة التي اجريت مع عدد من القوى والفاعليات ولاسيما المعارضة. ورأى ان الانتخابات البلدية تعبر عن حق المواطنين في اختيار ممثليهم والمشاركة عبرهم في ادارة شؤونهم المحلية. وهي تشكل تاليا محطة رئيسية على طريق استعادة اللبنانيين حقهم في توليد سلطتهم على كل المستويات.

ويهم اللقاء ان يؤكد ضرورة التزام كل المواعيد الدستورية عملا بمبدأ تداول السلطة الذي هو في اساس الديموقراطية. ويرى ان الاخبار والشائعات التي تصدر من هنا وهناك عن احتمال تأجيل الانتخابات البلدية خوفا من ان تأتي النتائج على غير ما تريده السلطة تتسبب بتوليد جو من البلبلة، بدلا من ان تتركز كل الجهود على جعل هذا الاستحقاق محطة ديموقراطية بامتياز.

كذلك يطلب اللقاء من السلطة التزام الحياد في هذه الانتخابات والعودة عن نقل النفوس والتلاعب بلوائح القيد والكف عن سياسة الاستدعاءات والاعتقالات التي يتعرض لها الناشطون في المجال البلدي في اكثر من منطقة.

ويرى ان من الضروري اخراج الانتخابات البلدية من التجاذبات الطائفية والعائلية الضيقة واختيار المرشحين على قاعدة النزاهة والشفافية والكفاية والفاعلية وروح





المسؤولية من دون اعتبار للعصبيات الضيقة ومن دون تجاهل في الوقت نفسه
للاعراف المتبعة.

ويدعو اللقاء الى قيام تنسيق وتعاون مع كل القوى والفاعليات المعارضة من اجل
رفع مستوى الاستحقاق وتحويله محطة على طريق التغيير وااثبات اهلية اللبنانيين
لادارة شؤونهم بانفسهم.







١٢ آذار ٢٠٠٤

ادانة قمع المتظاهرين وتحميل السلطة المسؤولية واستمرار النضال رفضا للنظام الأمني

عقد «لقاء قرنة شهوان» اجتماعا طارئا في مقر حزب الوطنيين الاحرار، وأصدر البيان الآتي:

١- يؤكد اللقاء ادانته الكاملة الاجراءات التي اتخذتها السلطة، بمنع التجمع والتظاهر بذرائع واهية، بما يعتبر انتهاكا لحق طبيعي من حقوق المواطنين كفهله الدستور، واعتداء على حرية من الحريات الاساسية لكل انسان.

٢- يستنكر اللقاء الاعتداء بالضرب على المواطنين والطلاب الجامعيين، والتعرض لسلامتهم الشخصية والجسدية، ويعتبر ان المسؤولية المترتبة عن هذه الانتهاكات تقع، وفق الاعراف والمعاهدات الدولية، على عاتق مسؤولي السلطة.





٣- يؤكد اللقاء ان نضال اللبنانيين مستمر لمنع قلة من الافراد من تحويل النظام نموذجا امنيا قمعيا ينقل اساليب الانظمة البائدة ويحاول تقليد ما سقط منها.

٤- يكرر اللقاء مناشدته السادة القضاة ممارسة واجبهم الوطني والقانوني في منع رجال السلطة من التعدي على المواطنين، مذكرا بأن التغاضي الذي حصل عن ملاحقة مرتكبي القمع الوحشي امام قصر العدل في ٩ آب، ٢٠٠١ شجع ويشجع المعتدين انفسهم على التماذي في اعمالهم المدانة والمرفوضة.

٥- ان دأب السلطة على زج رجال الامن في مواجهات قمعية مع اخوتهم واهلهم، تنفيذا لمآربها الخاصة، ثم محاولتها تبرير ذلك بتحميل المسؤولية للبعض منهم من المنفذين، يعتبر خروجاً عن القواعد الاخلاقية الدنيا للمسؤولية الوطنية، وسعياً للتنصل من المسؤولية الواقعة على السلطة وحدها من دون سواها.

٦- ان اللبنانيين اذ يتمسكون بحقوقهم وحياتهم كاملة، ويرفضون المساومة على اي منها، باتوا اليوم بالتضحيات التي قدموها، مستحقين لسلطة غير هذه السلطة، ولنهج مناقض لهذا النهج، ولسيادة حقّة وحرية قرار كاملين ناجزين. واللقاء يعاهددهم النضال معهم حتى تحقيقها متكاملة، فلا ترتعن حريتهم بذريعة امنهم، ولا يمننون بسلامتهم الشخصية على حساب حقوقهم وحياتهم الكاملة، فلا قانون الا بالاستناد الى الحق، ولا مؤسسات الا في حمى السيادة، وهي ما سيستعيده اللبنانيون بنضالهم الديموقراطي السلمي واللاعنف، مهما اشتدت الصعاب.





١ نيسان ٢٠٠٤

لطي صفحة التمديد والغاء الوصاية وانتخابات بلدية تؤكد قدرة اللبنانيين على حكم بلدهم

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ١ نيسان ٢٠٠٤ في مقر مطرانية
أنطلياس المارونية وصدر عنه البيان الآتي:

بعدما دخل لبنان والدول العربية مرحلة مصيرية وخطيرة نتيجة عوامل عديدة،
منها:

- تداعيات عدم انعقاد قمة الدول العربية في تونس وعجزها عن بلورة مشروع
عربي للإصلاح يحل محل المشاريع الغربية المطروحة ويؤمن تطور المنطقة في
شكل سليم انطلاقاً من واقعها وخصوصياتها.

- اشتداد الخطر على الشعب الفلسطيني بعد التصعيد الاسرائيلي الاخير واغتيال





الزعيم الروحي لحركة «حماس» الشيخ احمد ياسين، وقيام بعض المجموعات الفلسطينية بمحاولة فتح جبهة في جنوب لبنان.

- محاولة فتح جبهة في جنوب لبنان من طريق مجموعات فلسطينية ومن خلال فرض استتباع القرار اللبناني في الجنوب لقرار حركة حماس.

- تصاعد وتيرة اذكاء الخلافات المذهبية والاثنية في المنطقة العربية وخصوصا الوضع المتفجر في العراق مما يفاقم ازمتها وخصوصا غياب الديمقراطية فيها.

وبعدما كادت هذه التطورات المتسارعة ان تفقد لبنان المناعة المطلوبة لمواجهةها بسبب عوامل عدة، في مقدمها غيابه عن الساحة العربية والدولية، الامر الذي يعطل قدرته على الدفاع عن مصالحه الحيوية ويؤدي الى تهميش دوره في فترة مفصلية يتقرر فيها مستقبل المنطقة لفترة زمنية طويلة. بناء على ما تقدم، يرى لقاء قرنة شهبان ان مواجهة الاخطار المحدقة بلبنان تقتضي ما يأتي:

اولاً: تمثين الوحدة الداخلية والتصدي لكل محاولة تؤدي الى افتعال النعرات الطائفية بين اللبنانيين. وفي هذا المجال، يهم اللقاء ان يؤكد ان اثاره مسألة التعديلات الدستورية في هذا الظرف بالذات لا تخدم المصلحة الوطنية ولا تحقق مطلب المعارضة. فالتمترس خلف الطوائف تسويقاً لمصالح خاصة امر مرفوض لانعكاسه السلبي على مؤسسات الدولة وفي مقدمها موقع رئاسة الجمهورية وعلى دورها كرمز لوحدة البلاد وكحكم يضبط عمل المؤسسات. فالاولوية اليوم هي لتطبيق وثيقة الطائف تطبيقاً كاملاً من دون تحريف او اجتراء وخصوصاً ما يتعلق بالبنود التي لها طابع ميثاق وفي مقدمها البند المتعلق بانسحاب الجيش السوري من لبنان.

وكذلك جوهر النظام اللبناني القائم على الوفاق المتوازن والمؤسس لميثاق





العيش المشترك في دولة حرة سيدة وديموقراطية هو خيار نهائي لا رجوع عنه في اي ظرف.

كذلك يرى اللقاء انه ينبغي طي صفحة التمديد والتجديد الرئاسي نهائيا والتقيد باحكام الدستور لجهة تأمين تداول طبيعي للسلطة وانتخاب رئيس جديد للبلاد يستطيع، كما جاء في بيان مجلس المطارنة الموارنة الاخير، تجسيد «المطلب الشعبي الذي تعبر عنه فئات وطنية حرة والذي يتجسد بالغاء الوصاية وبتحمل البلد مسؤولياته المصيرية كاملة دونما لجوء الى اساليب تنم عن تبعية واستزلام».

ثانياً: دعوة اللبنانيين الى حوار جدي من اجل بلورة فكرة السلطة البديلة التي طرحها اللقاء في ١٥ ايار العام الماضي، وهي سلطة لا تكون صنيعة سلطة اخرى، بل منبثقة من ارادة اللبنانيين الحرة، مؤسسة على الديموقراطية والمشاركة، جديرة بالاحترام، تضع نفسها تحت سقف القانون وتخضع للمساءلة والمحاسبة. ان التطورات تؤكد يوما بعد يوم احقية هذا المطلب وإلحاح تحقيقه، خصوصا في جو الانهيار المتسارع للسلطة التي اصبحت شبه مشلولة نتيجة تفاقم الخلافات بين اهلها.

ثالثاً: تحويل الانتخابات البلدية مناسبة وطنية بامتياز هدفها اثبات قدرة اللبنانيين، في هذه الظروف بالذات، على ادارة شؤونهم بأنفسهم من دون الحاجة الى رعاية او وصاية خارجية وتأكيد التضامن الاسلامي - المسيحي في المدن والبلدات والقرى المختلطة، واعتبار هذا الاستحقاق خطوة اولى على طريق انهاء مصادرة الحياة السياسية من جانب السلطة التابعة، على ان تستكمل بخوض كل الاستحقاقات الدستورية الاخرى من رئاسية ونيابية وسواها.

كذلك يرى اللقاء انه ينبغي من خلال هذه الانتخابات تحقيق الاهداف الآتية:

١ - ابراز قدرة اللبنانيين على استعادة حقهم في تكوين سلطتهم المحلية والعمل





على تحريرها من القيود المفروضة عليها من جانب السلطة، وذلك عبر تحقيق اللامركزية الادارية و اقرار قانون جديد للبلديات. ويدعو اللقاء اللبنانيين الى مراجعة تجربة البلديات التي انتخبوها وتقويم عملها ودعم من اصاب ومحاسبة من اخطأ. كذلك يدعوهم الى العمل على وضع حد لمصادرة ارادة الناس واخذ المبادرة في الترشح واقامة التحالفات وتشكيل اللوائح آخذين في الاعتبار الامور الآتية:

- تحرير البلديات من منطق الزبائية الذي تستخدمه السلطة لشل العمل البلدي وابقاء هيمنتها على المجتمع.

- اختيار المرشحين على قاعدة النزاهة والكفاءة والفاعلية وروح المسؤولية من دون اعتبار للعصبيات الضيقة ومن دون تجاهل في الوقت نفسه للاعراف المتبعة.

٢- السعي الى التعاون مع الاحزاب والتيارات والشخصيات المعارضة على امتداد الوطن من اجل ادراج المعركة الانتخابية في النضال العام الهادف الى استعادة حق اللبنانيين في تكوين سلطتهم الوطنية وادارة شؤونهم بأنفسهم، وذلك في مواجهة المحاولات المبذولة من جانب السلطة لعدم التقيد بالاستحقاقات الدستورية ورفض مبدأ تداول السلطة.

اخيرا اخذ اللقاء علما بنتائج الاجتماعات التنسيقية الجارية في مقر حزب الوطنيين الاحرار في السوديكو مع «التيار الوطني الحر» وقرر الاستمرار فيها سعيا الى خوض الانتخابات المقبلة بالتعاون الممكن مع احترام خصوصيات القوى والمناطق.





١٦ نيسان ٢٠٠٤

تكشف الاتصالات بالأطراف اللبنانيين وللالتفاف حول المعارضين في البلديات

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ١٦ نيسان ٢٠٠٤ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

في ضوء التطورات الخطيرة المتسارعة التي تشهدها المنطقة بدءا بالحرب الدائرة في فلسطين والموقف الاميركي الجديد الموافق على عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وتغيير حدود ١٩٤٩، وصولا الى الصدمات الدموية في عدد من المدن العراقية، ومرورا بتأجيل القمة العربية والاحداث الامنية المتكررة في اكثر من دولة عربية.

وفي ضوء المحاولات المشبوهة لبعضهم لاستحضار اجواء الحرب واعادة اذكاء نار الفتنة واشاعة اجواء مضطربة واطهار اللبنانيين كأنهم عاجزون كل العجز عن





ادارة شؤونهم بأنفسهم.

وفي ضوء عجز السلطة عن مواجهة التطورات المستجدة بسبب اهتراء اوضاعها ودخول اهلها في صراعات مدمرة وتعطيل علم المؤسسات الشرعية، يرى لقاء قرنة شهبان ضرورة تأكيد الامور الآتية:

- يدعو اللقاء كل القوى والشخصيات السياسية الى تحمل مسؤولياتها الوطنية في هذه المرحلة المصيرية التي يتقرر فيها مستقبل لبنان والمنطقة، والتواصل في ما بينها لدرس سبل حماية البلاد واخراجها من محنتها من خلال تطبيق اتفاق الطائف تطبيقا كاملا وسليما وتحويل الاستحقاق الرئاسي محطة اساسية للتغيير واستعادة لبنان لسيادته وحرية ولحياته الديموقراطية.

- يدعو اللقاء الدول العربية الى الاتفاق على ثوابت مشتركة لمواجهة التطورات المتسارعة واستعادة المبادرة في رسم المعالم المستقبلية للمنطقة العربية. ففي غياب اتفاق كهذا، يصعب الدفاع عن المصالح العربية الحيوية والخروج من التقابل بين منطق الاملاءات الخارجية من جهة ومنطق العصبية المتخلفة من جهة اخرى. وفي هذا المجال يجدد اللقاء تأكيده ضرورة ايجاد حل عادل وشامل للصراع العربي - الاسرائيلي على قاعدة القرارات الدولية والاقرار بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الى ديارهم.

- يرى اللقاء ضرورة تجنب لبنان اعباء الصراعات الدائرة في المنطقة وينبه الى خطورة العودة بلبنان الى تجارب الماضي وجعله مجددا «ساحة» لصراعات المنطقة.

بناء على ما تقدم، يؤكد اللقاء ضرورة تكثيف الاتصالات بالاطراف اللبنانيين لترسيخ العيش المشترك والبحث عن حلول لازمة القائمة في البلاد، من اجل





التوصل الى مشروع خلاص وطني يضمن حق اللبنانيين في حياة كريمة في اطار
دولة مستقلة سيادة حرة.

- اما بالنسبة الى استحقاق الانتخابات البلدية، فان اللقاء يطلب من كل اللبنانيين
الترفع عن صغائر الامور والتضامن ما بينهم لتجاوز هذه المرحلة المشوبة
بالاخطار، حفاظا على سلامتهم وسلامة مجتمعهم. ويدعوهم الى التعاطي مع
هذا الاستحقاق بمسؤولية والالتفاف حول المعارضة ودعم مرشحيها للافساح
في المجال امام تأمين تمثيل سليم على المستوى البلدي.







٣٠ نيسان ٢٠٠٤

الذكرى الثالثة في بكركي وصفير يؤكد للقاء: صرتم ملك الناس وأملهم وشوكة في عين من يريد قمع الرأي العام

لمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لتأسيسه، عقد لقاء قرنة شهوان في ٣٠ نيسان ٢٠٠٤ اجتماعا استثنائيا في بكركي، بحضور صاحب الغبطة البطريك مار نصرالله بطرس صفير وأصدر البيان الآتي:

قبل ثلاثة اعوام، في ٣٠ نيسان ، ٢٠٠١ اعلن لقاء قرنة شهوان من بكركي وثيقته التأسيسية وعنوانها «من اجل حوار وطني». انطلق اللقاء في دعوته من واقع ازمة متفاقمة عرضتها الوثيقة على الشكل الآتي:

١ - عدم استكمال المصالحة الوطنية الشاملة التي تشكل المدخل الصحيح لتحقيق





الوفاق وتعزيز الوحدة الوطنية واستعادة الدولة سلطتها وثقة المواطنين بها.

٢- استفحال الازمة الاقتصادية الحادة وعجز الحكومات المتعاقبة عن حلها.

٣- تصاعد الاخطار على لبنان والمنطقة بعد وصول ارييل شارون الى السلطة وتوقف مفاوضات السلام نتيجة تنكر اسرائيل للمبادئ التي انطلقت على اساسها وشن حرب شاملة على الفلسطينيين، مما يهدد بتكرار مأساة عام ١٩٤٨

٤- غياب الحوار الوطني حول قضايا اساسية تشكل ركائز التعاقد الوطني في ظل تجميد السلطة لآليات استعادة السيادة الوطنية».

جاء هذا الكلام قبل احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ وقبل حربي افغانستان والعراق وقبل التصعيد الخطير الذي تقوم به اسرائيل في فلسطين.

ودعا البيان في ذلك الوقت اللبنانيين الى «حوار عاجل للبحث في السبل الآيلة الى مواجهة الاخطار التي تهدد مستقبلنا الوطني وتثبيت وحدتنا الوطنية». وحدد المسلمات التي تركز عليها هذه الدعوة على الشكل الآتي:

١- لبنان وطن نهائي لجميع ابنائه، وليس دولة اصطناعية او مجرد ساحة او ورقة، له كامل الحق في الاستقلال والسيادة والقرار الحر اسوة بدول العالم كلها.

٢- ان الحوار هو الخيار الاسلام، بل السبيل الوحيد لكل الخلافات بين اللبنانيين مهما بلغت حدتها، لا العنف، مهما تنوعت مبرراته. والحوار يعني، قبل كل شيء، الاعتراف بالآخر والتفاعل معه وقبول الرأي المغاير وعدم ادعاء احتكار الحقيقة.

٣- ان الاصلاحات الدستورية التي اقرت عام ١٩٩٠ وصارت جزءا من دستور البلاد، هي اصلاحات لا رجوع عنها، وجاءت تلبية لمطالب تحقيق المشاركة





الفعالية في السلطة. ومن شأنها إنهاء منطق الثنائيات الطائفية في الصيغة ومنطق الاستقواء بالخارج لتحقيق مكاسب في الداخل.

٤- ان الدولة التي يريد لها اللبنانيون قائمة على المشاركة، ليست مجالا مفتوحا للاستباحة والمحاصصة، انما هي دولة قادرة على رعاية صيغة العيش المشترك وحمايتها وتطويرها مواكبة للعصر، فاعلة في تنظيم شؤون المواطنين، مرتكزة على ادارة حديثة محررة من القيد الطائفي تعتمد الكفاءة والشفافية، تتمتع مؤسسات الرقابة في اطارها بحصانة واسعة، وكل ذلك بضمان سلطة قضائية مستقلة.

٥- ان اسرائيل تشكل مصدر الخطر الرئيسي على الشعب والارض، ونجاح المقاومة، وسط احتضان وطني وشعبي، في الحاق الهزيمة بالمحتل، تحرير الارض، انما هو برهان اضافي على اهلية لبنان واللبنانيين في البقاء والعيش المشترك، ومساهمتهم الرفيعة في حياة العرب.

٦- ان بقاء العلاقة مع سوريا على ما هي من شوائب ونواقص يعود بالضرر على البلدين معا، وهو امر مرفوض من اللبنانيين الذين يجمعون على قيام افضل علاقات الاخوة بين البلدين. ولن تتحقق هذه الغاية الا اذا استرد لبنان كامل استقلاله وسيادته وقراره الحر، الامر الذي يفسح في المجال امام الوصول الى «تسوية تاريخية» تضمن استقرار البلدين وتؤسس لعلاقات تعاون سليمة ودائمة.

٧- ان دور لبنان في علاقته بمحيطه العربي هو في تجديد العروبة وجعلها رابطة حضارية طوعية، منفتحة على العصر، قائمة على ديموقراطية تأخذ في الاعتبار تنوع المجتمعات العربية وتعددتها السياسي وتعزز قدراتها على مواجهة تحديات العصر وبلورة مشروع مستقبلي يؤمن للعالم العربي وجودا فاعلا ومميزا في حوار الحضارات. رغم اصرار السلطة على تعطيل دعوة الحوار هذه، لا يزال اللقاء متمسكا بثوابته ومنطلقاته الوطنية، ويعود اليوم ويطلق دعوة التضامن حول هذه





الثوابت والمنطلقات لان لبنان والمنطقة دخلا مرحلة جديدة من الخطر الشديد: فاما ان يبقى مستقبل لبنان رهنا بالتغيرات الجارية في المنطقة مع عدم قدرته على التأثير فيها ومع وجود خطر ماثل بان يعود مجددا ساحة للصراعات الاقليمية المتفجرة، واما ان يتضامن ابناؤه لمواجهة العاصفة التي هبت على المنطقة العربية ويقرروا مستقبلهم بانفسهم.

ان المرحلة المصيرية التي نجتازها تتطلب وعيا لبنانيا جامعا يحدد الاولويات الوطنية انطلاقا من ضرورة الحفاظ على وحدتنا الوطنية وحماية السلم الاهلي ودعم اسسه الميثاقية والمساهمة الفاعلة في تجنيب العالم العربي مخاطر المرحلة. وينبغي من اجل ذلك:

- اعلان تمسكنا باتفاق الطائف الذي انهى الحرب في لبنان، وارادتنا تنفيذ كل بنوده، بما فيها تلك المتعلقة باستعادة السيادة الوطنية وبسط سلطة الدولة على كل الاراضي اللبنانية وانسحاب الجيش السوري من لبنان.

- اعلان تمسكنا بتطبيق الدستور بكل بنوده ورفض تعديله خدمة لمصالح فئوية او رغبات شخصية.

- اعلان تمسكنا بتحقيق المصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي نهائيا واطلاق المعتقلين السياسيين وفي مقدمهم الدكتور سمير جعجع وتأمين عودة جميع المنفيين والمبعدين وفي مقدمهم العماد ميشال عون، واستكمال عودة المهجرين الى قراهم، وانهاء ملف المخطوفين والمفقودين، والتحرك مع المؤسسات الدولية من اجل تأمين عودة المعتقلين اللبنانيين من السجون الاسرائيلية، والعمل على اطلاق المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية.

- اعلان تمسكنا بأسس النظام الديموقراطي البرلماني بسلطاته المستقلة، ولاسيما القضائية منها، ومطالبتنا بقانون انتخابي عادل، ودفاعنا عن الحريات





العامة الاساسية، وابرز انتهاكاتها المتמادية استمرار السلطة في الاقفال التعسفي لمحطة «ام.تي.في».

وهذا التضامن اللبناني شرط ضروري لتجاوز ازمتنا الوطنية وانبثاق سلطة بديلة لا تكون، كما جاء في بيان اللقاء في الذكرى الثانية لقيامه، صنعة سلطة اخرى، بل منبثقة من ارادة اللبنانيين الحرة، مؤسسة على الديموقراطية والمشاركة، جديرة بالاحترام، تضع نفسها تحت سقف القانون وتخضع للمساءلة والمحاسبة. ان سلطة كهذه هي الوحيدة القادرة على مواجهة التحديات الكبرى ولاسيما الازمة المعيشية الخانقة وما تنذر به من تداعيات خطيرة على الصعيد الاقتصادي والمالي، وخطر التوطين الذي عاد الى الواجهة بعد الاتفاق الاميركي - الاسرائيلي الاخير.

وساهم تجاوز لبنان لازمته في دعم الجهود العربية للحفاظ على الاستقرار في كل دولة عربية والخروج من المحنة الحالية.

اننا نتوجه اليوم الى كل الذين استخلصوا دروس الحرب ليعملوا، في بيئاتهم المتنوعة، على تغليب عوامل الوحدة على عوامل التفرقة، وليبحثوا عن تسويات صادقة تساهم في حماية المجتمع من خطر الانقسام من دون ان تلغي التنوع وحق الاختلاف.

- الذين يتمتعون بالجرأة ليكبحوا جماع التطرف في بيئتهم، ويقطعوا بذلك الطريق على استفار عصبية بيئتهم ضد البيئات الاخرى، ويحموها من خطر المصادرة الفتوية او التوقع، ويؤهلوها تاليا لتكون جزءا من المشروع الوطني المشترك.

- الذين يدركون ان لا خلاص لفئة لبنانية من دون اخرى، وان مصير اللبنانيين هو مصير مشترك.





- الذين يرون ان السيادة والاستقلال يتوقفان قبل كل شيء على وحدة اللبنانيين.

- الذين يرون ان دولة الحق، المنسجمة مع طبيعة الاجتماع اللبناني والعقد الوطني هي شرط ضروري لتجاوز المحنة الراهنة والانطلاق نحو مستقبل افضل.

الى كل هؤلاء نتوجه اليوم بدعوة التضامن هذه، مؤكدين ان اللبنانيين جميعا في مركب واحد وان العاصفة لن توفر منطقة ولا انتماء، وان شاطئ الامان الوحيد لنا جميعا قائم على مدى قدرتنا على التوفيق بين مقومات الوطن، فنحفظ الوحدة مع السيادة ونصون الحرية في ظل العيش المشترك، ونضمن الاستقرار مع لقمة العيش، ونتمتع بالامن مع العدالة، لنبقى وليبقى لبنان.

الى ذلك نقلت جريدة النهار عن المشاركين في الاجتماع أن صاحب الغبطة استهله بكلمة الى أعضاء اللقاء، جاء فيها:

الشكر اولاً لزيارتكم، والشكر ثانياً لاستمرار تضامنكم والتزامكم في هذا اللقاء». و اضاف: «تعرفون ان لقاءكم لم يولد من العدم، بل كان خطوة منكم ورسالة تأييد ودعم لما كنا قد اعلناه في نداء مجلس المطارنة في ٢٠ ايلول ٢٠٠٠. ثم ان هذا اللقاء، بما يضم من قادة ورجالات، لم يعد ملككم بل اصبح ملك الناس. انتم صرتم مصدر الأمل، وتحولتم شوكة في عين كل من يسعى الى قمع الرأي العام عندنا. ولذلك تعرضتم لعواصف وانواء هوجاء، منها ما حصل في ٧ آب ٢٠٠١ ومنها ما يستمر كل يوم من تضيق على اصحاب الرأي الحر وممارسات الاضطهاد التي تستهدف الشباب خصوصاً، بما لهم من كرامة وعنفوان وترمي الى تئيسهم تمهيداً لتهجيرهم. وهنا تكمن اهمية لقاءكم في ان تظلوا مصدر امل لهم، وسبيل تطلع الى واقع افضل».

وختم: «تعرفون ان لكل منا موقعه واعتباراته واسلوب عمله، لكننا متفقون جميعاً





على القضايا الوطنية والثوابت المعروفة من كل المحطات والاستحقاقات. نحن
لم نتردد في اعلان مواقفنا واتم كذلك. لكن عليكم ان تذهبوا في تجسيد هذه
المواقف حتى النهاية، ونحن نشجعكم لتذهبوا فيها حتى النهاية».







١ تموز ٢٠٠٤

التمديد للحدود تمديد للأزمة ولنظام الفساد والتبعية ونتيجه انهيار متسارع للسلطة

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ١ تموز ٢٠٠٤ في مقر مطرانية أنطلياس
المارونية، وأصدر البيان الآتي:

اولا- قام لقاء قرنة شهوان بمراجعة تقويمية لتجربة الانتخابات البلدية الاخيرة
في ضوء الاهداف التي كان قد وضعها.

ورأى المجتمعون ان الانتخابات البلدية اتسمت بأكثر من خلل على مستوى
المعارضين والسلطة. غير ان ذلك لم يثن الناس عن المشاركة في هذه الانتخابات
ومواجهتهم ضغوط السلطة والمال، الامر الذي شكل علامة فارقة يمكن
الانطلاق منها لحماية الاستحقاقات المقبلة من دون تحميل نتائج الانتخابات
البلدية دلالات سياسية خاطئة.





ثانيا- يرى اللقاء ان الانتخابات الرئاسية المقبلة ينبغي ان تكون محطة اولى على طريق التغيير المطلوب في اتجاه قيام سلطة بديلة لا تكون صنيعة سلطة اخرى، بل منبثقة من ارادة اللبنانيين الحرة، مؤسسة على الديمقراطية والمشاركة، جديرة بالاحترام، تضع نفسها تحت سقف القانون وتخضع للمساءلة والمحاسبة. ان التطورات تؤكد يوما بعد يوم احقية هذا المطلب والحاح تحقيقه وخصوصا في جو الانهيار المتسارع للسلطة التي اصبحت شبه مشلولة نتيجة تفاقم الخلافات بين اهلها.

ولا يخفى على احد ان التمديد او التجديد لولاية الرئيس اميل لحود هو تمديد للالزمة ولنظام الفساد والتبعية القائم الذي تشارك في تحمل مسؤولياته كل اطراف السلطة، وهذا الامر في حال حصوله سوف يفاقم الخطر القائم نظرا الى الاستحقاقات المتراكمة على اكثر من صعيد، ولا سيما على الصعيد المالية والاقتصادية والاجتماعية. فالسبيل الوحيد لمواجهة ما ينتظرنا هو قيام سلطة سيدة توحى الثقة لمواطنيها وتحظى بتأييدهم. فتعيد الامل الى نفوس الناس وتجعلهم قادرين على المساهمة في انقاذ وطنهم.

ثالثا- اضافة الى ما تقدم، يؤكد اللقاء مجددا انه ينبغي طي صفحة التمديد والتجديد الرئاسي نهائيا والتقيد بأحكام الدستور لجهة تأمين تداول طبيعي للسلطة وانتخاب رئيس جديد للبلاد يستطيع، كما جاء في بيان مجلس المطارنة الموارنة، ترجمة المطلب الشعبي الذي تعبر عنه فئات وطنية حرة والذي يتجسد في الغاء الوصاية وتحمل البلد مسؤولياته المصيرية كاملة دونما لجوء الى اساليب تدل على تبعية واستسلام.

ان استمرار السجالات حول مسألة التمديد والتجديد وما يرافقها من كلام لمسؤولين لبنانيين حول دور سوريا الحاسم في تعيين رئيس جمهورية لبنان، امر معيب يشكل انتهاكا للسيادة ولحق اللبنانيين الطبيعي في اختيار مسؤوليهم وتقرير شؤونهم الوطنية.





رابعاً- يهم اللقاء اعادة التأكيد ان اثاره مسألة التعديلات الدستورية لا تخدم المصلحة الوطنية، وتتعارض مع موقف المعارضة. فالتمترس خلف الطوائف تسويقاً لمصالح خاصة امر مرفوض، لأنه يصيب جوهر الميثاق الوطني القائم بين اللبنانيين وينعكس سلباً على مؤسسات الدولة، وفي مقدمها موقع رئاسة الجمهورية، وعلى دورها كرمز لوحدة البلاد وكحكم يضبط عمل المؤسسات، فالاولوية اليوم هي لتطبيق وثيقة الطائف تطبيقاً كاملاً من دون تحريف او اجتزاء، وفي مقدمها البند المتعلق بانسحاب الجيش السوري من لبنان.

ويعيد اللقاء التذكير بما ورد في بيانه التأسيسي في ٣٠ نيسان ٢٠٠١ حول «ان الاصلاحات الدستورية التي اقرت عام ١٩٩٠ والتي صارت جزءاً من دستور البلاد هي اصلاحات لا رجوع عنها، وجاءت تلبية لمطالب تحقيق المشاركة الفعلية في السلطة، ومن شأن هذه الاصلاحات انهاء منطق الثنائيات الطائفية في الصيغة ومنطق الاستقواء بالخارج لتحقيق مكاسب في الداخل.

خامساً- يؤكد اللقاء ان تداول السلطة هو مسألة في صلب ميثاق العيش المشترك، وان المعيار الوحيد لقياس موقفه من هذه المسألة الوطنية هو الحرص على مصلحة اللبنانيين وخيرهم ووفقهم، ويتميز عن منطق الرافضين لمبدأ تعديل الدستور بسبب شخص الرئيس الحالي، كما لا يقبل بمعادلة الخيار بين السيئ والاسوأ التي يحاول البعض تسويقها، فاستقرار الوطن لا يكون باستمرار الاشخاص في مراكزهم، بل باستقرار النظام والدستور والميثاق.

واخيراً، يهيب اللقاء باللبنانيين التضامن مع الدعوات الوطنية للدفاع عن دستورنا ونظامنا البرلماني بكل الوسائل الديمقراطية.







٤ أيلول ٢٠٠٤

بعد اجتماع مع صفير في الديمان: إجماع لبناني على رفض الاعتداء على الدستور ودعوة المعنيين للعودة عن الخطأ الفادح

عقد «لقاء قرنة شهوان» في ٤ أيلول ٢٠٠٤ ، اجتماعا استثنائيا في المقر الصيفي للبطيركية المارونية في الديمان، وبعد الاجتماع مع غبطة البطيرك مار نصرالله بطرس صفير أصدر البيان الآتي:

ايد اللقاء النداء التاريخي الصادر عن مجلس المطارنة الموارنة في الاول من ايلول ٢٠٠٤ الذي يأتي صدوره في الذكرى الـ ٨٤ لاعلان دولة لبنان الكبير تأكيدا كونه اعلانا جديدا لاستعادة دولتنا وصون كرامتنا وانقاذ وطننا. ويدعو اللقاء اللبنانيين كافة الى التوحد حول هذا النداء واستقاء الامل والرجاء من مضمونه والتسلح





به لطرء الاحباط والياس والاستسلام، والاستنارة بثوابته للنضال من اجل انتزاع حقوقهم الوطنية كاملة.

ويرى اللقاء ان العتمة السوداء المفروضة على وطننا كسرهما في الايام الماضية نور مضيء شكله القرار اللبناني الحقيقي من مسلمين ومسيحيين، لصون اسس الجمهورية وعدم الاعتداء على الدستور ورفض الاستهتار بثوابت الدولة والنظام الديموقراطي. هذا القرار اللبناني جسده بجرأة الموقف الذي اتخذه النواب الـ٢٩ بمعارضتهم خرق الدستور وتعبيرهم الصارخ عن رفض اللبنانيين مصادرة قرارهم الوطني المستقل. ان المواقف المتلاقية من كل المناطق والعائلات الروحية اللبنانية على التنديد بتعديل الدستور اللبناني خلافا للدستور تؤكد تمسك اللبنانيين بميثاقهم الوطني وتشكل شبكة امان لبنانية صلبة في مواجهة المآزق التي يحاولون دفع لبنان اليها.

لقد اثبت اللبنانيون بموقفهم ورغم كل الضغوط استحقاقهم لوطنهم وحقوقهم في ادارته بأنفسهم وأهليتهم لممارسة سيادته الكاملة واستقلاله الناجز.

ويدعو اللقاء المعنيين للاحتكام الى العقل والمنطق والاصول، والعودة عن الخطأ الفادح الذي جعل الدولة في لبنان في مواجهة مع الشرعية الدولية. وقرر المجتمعون عقد اجتماع لاحق لمتابعة التطورات المتسارعة.





٣٠ أيلول ٢٠٠٤

سوريا والتمديد مسؤولان عن الـ١٥٥٩ ووفد للقاء الحريري

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ٣٠ أيلول ٢٠٠٤ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

دخل لبنان دائرة الخطر الشديد بعد قرار مجلس النواب تعديل الدستور وتمديد ولاية رئيس الجمهورية خلافا للدستور وباملاءات سورية، الامر الذي الزم مجلس الامن الدولي اصدار القرار ١٥٥٩، وذلك بصفته السلطة الشرعية الدولية الاعلى المولجة السهر على حسن سير العلاقات بين الدول والحفاظ على سيادتها واستقلالها واحترام المبادئ الديموقراطية. وكان قد سبق لمجلس المطارنة الموارنة، فضلا عن قوى سياسية لبنانية، ان حذر، قبل جلسة مجلس النواب، من خطورة «فرض هذا التعديل من خارج البلاد بخفة، وتسخير





المؤسسات الدستورية لاقاراه واكرهه بعض الوزراء والنواب على اتخاذ مواقف لا يريدونها بقطع النظر عن الشخص». غير ان سوريا اصرت على المضي قدما في مشروعها الرامي الى فرض التمديد، الامر الذي وضع لبنان في مواجهة الشرعية الدولية.

وقبل ساعات من جلسة مجلس النواب، صدر قرار عن مجلس الامن الدولي ينص فيما ينص عليه على «دعم المجلس لاجراء عملية انتخابية حرة وعادلة في الانتخابات الرئاسية اللبنانية المقبلة وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية من دون تدخل او تأثير خارجي». ولم يؤخذ موقف مجلس الامن في الاعتبار.

وفي اليوم التالي على تعديل الدستور، نبه لقاء قرنة شهوان من الديمان الى خطورة الوضع وطالب بـ«العودة عن الخطأ الفادح الذي جعل الدولة في لبنان في مواجهة مع الشرعية الدولية». وحاول اللقاء بالاتفاق مع قوى معارضة اخرى، ولاسيما اللقاء الديموقراطي، حل المشكلة الخطيرة الناجمة عن تعديل الدستور باعتماد الوسائل القانونية المتاحة. فجرى الاعداد لمراجعة وقعها عشرة نواب طالبين ابطال القانون الدستوري رقم ٥٨٥ تاريخ ٤ ايلول ٢٠٠٤. غير ان الموقعين قرروا عدم تقديم هذه المراجعة الى المجلس الدستوري نظرا الى عدم قانونية التشكيل الحالي لهذا المجلس بعد انتهاء ولاية خمسة من اعضائه منذ مدة طويلة، فضلا عن مواقفه المنحازة للسلطة السياسية. فغابت الآلية الدستورية الداخلية التي كان يمكن الاعتماد عليها لبت مسألة شرعية قرار التمديد. وحلت مكانها آلية دولية تمثلت بمرجعية مجلس الامن. وقد دفع هذا الامر غبطة البطريك الماروني مار نصرالله بطرس صفير الى التحذير من ان «يصبح لبنان خارج الشرعية الدولية»، مؤكدا ان «ما من احد يجهل ان لبنان هو في امس الحاجة الى التزام الشرعية الدولية في ما يتخبط فيه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية».





واليوم وقبل ساعات معدودة على صدور تقرير الامين العام للامم المتحدة، يهم اللقاء، الذي جاهد مدى كل هذه الاعوام للدفاع عن ثوابته الوطنية، تأكيد الامور الآتية:

١ - طالب اللقاء منذ تأسيسه بتطبيق اتفاق الطائف الذي هو اتفاق لبناني - عربي بدعم دولي ينظم العلاقات بين اللبنانيين وينظم العلاقات بين لبنان وسوريا على اسس السيادة والمساواة والمصالح المتبادلة. غير ان رفض السلطتين في لبنان وسوريا تنفيذه فرض على الشرعية الدولية الحلول مكانهما لتنفيذ ما كان ينبغي تنفيذه وذلك من خلال القرار ١٥٥٩، علما بأن اللقاء كان قد طالب منذ تأسيسه بتنفيذ كل النقاط الواردة في القرار المشار اليه.

٢ - ان الاستمرار في السياسة المعتمدة ينذر بعواقب وخيمة قد تؤدي الى تحويل لبنان دولة خارجة عن القانون الدولي، وفقدانها القدرة على الاعتماد على قرارات الشرعية الدولية في الصراع العربي - الاسرائيلي.

٣ - ان الخروج من هذه الازمة الخطيرة يحتاج الى تحول جذري وسريع في النهج المدمر المتبع منذ بداية التسعينات يفسح في المجال امام قيام سلطة وطنية في لبنان تستطيع، من خلال احترامها المؤسسات الدستورية، مصالح الدولة اللبنانية مع شعبها ومع الشرعية الدولية.

٤ - ان احترام الدستور يقضي بتطبيق اتفاق الطائف تطبيقا كاملا وسريعا، بعد اقراره قبل خمسة عشر عاما، وخصوصا لجهة الانسحاب الكامل للجيش السوري من لبنان.

٥ - كذلك يقضي التزام قيم الحرية والديموقراطية وانهاء النظام الامني وقيام قضاء مستقل وافساح المجال امام اللبنانيين لاعادة توليد سلطتهم بحرية.





في ظل هذه التطورات الاخيرة، يدعو لقاء قرنة شهوان قوى المعارضة التي باتت تشكل شبكة امان صلبة في مواجهة المأزق القائم الى التواصل والعمل معا على بلورة مشروع انقاذ وطني يعيد الى لبنان عافيته ويفسح له في المجال لتجديد دوره الريادي في المنطقة العربية.

وقد تبليغ اعضاء اللقاء رسميا نسخة من «وثيقة اللقاء الديموقراطي من اجل الحرية وحماية الدستور والنظام الديموقراطي» وسيقوم بدراستها ومناقشتها.

كما تبليغ اللقاء طلب الرئيس الحريري الاجتماع به وقرر ايفاد وفد من امانة السر لهذه الغاية.





١٢ تشرين الأول ٢٠٠٤

اللقاء يرد على خطاب الأسد واستعادة الثوابت شرطا للحكومة

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٤ في مقر
مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

أولاً- استمع اللقاء الى تقرير مفصل عن الاجتماع الذي جرى بين وفد من اللقاء
ورئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، بناء على طلبه. ويهم اللقاء تأكيد تمسكه
بثوابته الوطنية ورفضه المشاركة في اي حكومة لا تأخذ في الاعتبار هذه الثوابت
ولا تضع برنامجا انقاذيا. ويرى اللقاء ان اي حكومة جديدة لا تضع في اولوياتها
العمل على اخراج لبنان من المأزق الناجم عن خروجه عن الشرعية الدولية بعد
صدور القرار ١٥٥٩ تعرض البلاد لمخاطر اكيدة.

كما يرى اللقاء ان الاتصالات الجارية لتأليف حكومة معلّبة سلفا تتم خارج





الاصول الدستورية وخارج ارادة اللبنانيين، الامر الذي يحمل نواب اللقاء على عدم المشاركة في هذه الاستشارات الشكلية.

ثانيا- قرر اللقاء تأليف لجنة من اعضاءه قوامها النائبان انطوان غانم وصلاح حنين والسادة شكيب قرطباوي وفريد الخازن والياس ابو عاصي للتواصل والتنسيق مع اللقاء الديموقراطي وقوى المعارضة الاخرى في اطار الدفاع عن الجمهورية وحماية الدستور.

ثالثا- تعليقا على ما ورد في الخطاب الذي القاه رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الاسد في ٩ تشرين الاول ٢٠٠٤ يهم لقاء قرنة شهبان تأكيد الامور الآتية:

- ان استحضار بعض الماضي في شكل انتقائي وسجالي لا يخدم المصلحة الوطنية اللبنانية لانه يشكل طعنة للمبدأ الذي قام عليه اتفاق الطائف في انتهاء الحرب وتحقيق السلم الوطني، ويفسح تاليا في المجال امام طرح السؤال عن طبيعة الدور الذي قامت به سوريا في لبنان طوال الاعوام الماضية.

- يتجاهل هذا الاستذكار للماضي حقيقة ما انجز بين اللبنانيين على صعيد طي صفحة الماضي وتجاوز مرحلة الحرب واستخلاص دروسها وعبرها. وفي هذا السياق، يذكر اللقاء بالمصالحة التاريخية التي كرستها زيارة البطريق مار نصرالله بطرس صفير للجبل وبلقائه في المختارة مع النائب وليد جنبلاط، وهي المصالحة التي حاولت السلطات الاجهاز عليها عبر القمع الذي مارسه في ٧ آب ٢٠٠١، منعا لتعميمها على كل ارجاء الوطن.

- ان اللبنانيين ليسوا في وارد قبول تخييرهم بين التبعية لسوريا او العداء لها، انما يطمحون، عبر اصرارهم على تطبيق اتفاق الطائف تطبيقا سليما وكاملا، الى بناء علاقات صداقة وتعاون بين البلدين تقوم على الندية والتكافؤ والاحترام المتبادل.





- ان اعتراض اللبنانيين على تعديل الدستور مسألة مبدئية ميثاقية تم اعلانها منذ زمن بعيد. ولا يمكن ادراجها تاليا في سياق ضغوط خارجية تتعرض لها سوريا، وينبع هذا الاعتراض من رغبة اللبنانيين في حماية مؤسساتهم الدستورية واختيار ممثليهم بحرية، بعيدا من كل هيمنة او وصاية.

- ان رهان اللقاء منذ تأسيسه كان وسيظل على وحدة اللبنانيين، مقيمين ومنتشرين، وتضامنهم في ما بينهم لصون حقوقهم وحماية استقلال وسيادة وحرية وطنهم.

رابعا- يدين اللقاء المحاولة المجرمة التي استهدفت النائب مروان حماده والتي ادت الى استشهاد مرافقه المرحوم غازي ابو كروم، واصابة سائقه، ويحمل السلطة مسؤولية كشف الفاعلين ومعاقبتهم، ومسؤولية التحريض والتدابير الكيدية التي سبقت محاولة الاغتيال والتي مهدت الاجواء للذين يعملون على تجديد الفتنة في البلاد.

ويرى اللقاء ان ما تعرض له النائب حماده يستهدف خط الديمقراطية والانفتاح والحوار في سبيل الوحدة الوطنية ويشكل رسالة لارهاب المعارضة. واشاد اللقاء بالاجماع الوطني العارم الذي ادان هذه المحاولة النكراء.

خامسا- اجتمع وفد من اهالي المعتقلين في السجون السورية مع امانة سر اللقاء وجدد عرض معاناتهم ومأساتهم المستمرة. وعليه يكرر اللقاء تضامنه معهم ودعوته الى ضرورة ايجاد حل جذري لهذه القضية الانسانية والوطنية.







٩ كانون الأول ٢٠٠٤

تأييد احالة محاولة اغتيال حماده الى المجلس العدلي وتنديد بارهاب الضحية بدل المجرمين

عقد لقاء قرنة شهبان اجتماعاً استثنائياً في ٩ كانون الأول ٢٠٠٤ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

أولاً: أيّد اللقاء مطلب احالة محاولة اغتيال النائب مروان حماده على المجلس العدلي واعتبار استهدافه بالقتل مساساً بأمن الدولة الداخلي، وخصوصاً انه اتخذ صفة الادعاء الشخصي فيها. وذكر اللقاء بان مسؤولية القضاء والاجهزة الامنية هي السهر على أمن المواطنين لا احصاء تحركاتهم والتدخل في الامور السياسية، وان اعلان الوزير عدنان عضوم نية جلب النائب حماده والمدير المسؤول لصحيفة «السفير» خلق التباساً كبيراً في ذهن اللبنانيين حول ما اذا كان المطلوب ارهاب الضحية والصحافة الحرة بدلاً من القبض على المجرمين.





ثانياً: ناقش اللقاء مسودة مشروع البرنامج المشترك لقوى المعارضة في تفاصيله، واستحوذ على معظم الوقت علماً أن قوى المعارضة ستجتمع الاثنين المقبل من أجل اعلانه. وفي هذه المناسبة يدعو اللقاء الشعب اللبناني الى الالتفاف حول المعارضة من أجل استعادة السيادة الوطنية والحرية والاستقلال.





٢١ كانون الأول ٢٠٠٤

للعودة الى قانون ١٩٦٠ لأن السلطة عاجزة ومنقلبة على الطائف

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٤ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

خصص المجتمعون بحثهم لدرس الاستحقاق النيابي المقبل، في ظل التلميحات والتسريبات حول مشاريع تعدها السلطة لقانون انتخاب نيابي جديد. ولاحظوا ان المشاريع المتداولة حتى اليوم تمعن في خرق الدستور ومخالفة مقتضيات الميثاق الوطني التي كرسها اتفاق الطائف.

واكد اللقاء ان العملية الانتخابية، من اقرار القانون حتى اعلان نتائج الانتخابات، كل لا يتجزأ، ولا يمكن اختزالها كما هي الحال اليوم بمسألة عدد الدوائر ونطاقها الجغرافي. وبالتالي فان اي انتخابات حرة ونزيهة وديموقراطية تتطلب سلسلة من





الاجراءات، تبدأ بسلطة الاشراف على هذه الانتخابات وتنتهي باستقلال الهيئة الصالحة للمراجعة في نتائجها.

وفي هذا السياق، اعرب اللقاء مجددا عن اقتناعه بعجز الحكومة الحالية - شأنها شأن الحكومات التي تعاقبت منذ ١٢ عاما - عن توفير هذه الآليات وتلبية هذه المقتضيات، كما جرى في الاستحقاقات الانتخابية الماضية كلها، من نيابية وبلدية، ومن فرعية وعامة. لذلك يكرر اللقاء مطالبته بقيام حكومة حيادية، قبل الشروع في الخطوات العملية لاطلاق الاستحقاق النيابي المقبل.

اما لجهة تحديد عدد الدوائر الانتخابية واطارها الجغرافي، فيعتبر اللقاء ان المصلحة الوطنية تفترض تنفيذ ما نص عليه اتفاق الطائف في هذا المجال من اعتماد المحافظة دائرة انتخابية «بعد اعادة النظر في التقسيم الاداري في اطار وحدة الارض والشعب والمؤسسات»، وذلك، لتأمين «صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب واجياله وفاعلية ذلك التمثيل»، كما جاء في نص اتفاق الطائف المتعلق بقانون الانتخاب.

هذا الامر تم تغييبه بالكامل واقرت قوانين انتخاب مخالفة للدستور ومناقضة لميثاق العيش المشترك.

اما وان هذه الحكومة والحكومات التي سبقتها منذ عام ١٩٩٢، لم تنفذ ما جاء في اتفاق الطائف من اجل وضع قانون انتخاب صالح، يرى اللقاء انه لا بد من العودة في هذه المسألة الى تقسيم الدوائر الانتخابية كما جاء في قانون الانتخاب الذي كان معمولاً به قبل الطائف، وهو القانون الذي على اساسه اجريت اربع دورات انتخابية انبثقت منها السلطة التشريعية بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٩٢.

اخيرا، في مناسبة حلول عيد الميلاد المجيد ورأس السنة، يتقدم اللقاء من اللبنانيين بأحر التهاني املا في ان يستعيد لبنان سيادته واستقلاله وحرية.





٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥

لانتخابات نيابية على أساس قانون ١٩٦٠ وجردة لشروط نزاهتها

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

اولاً - يؤكد لقاء قرنة شهوان بيانه الصادر في تاريخ ٢١ كانون الاول ٢٠٠٤ لجهة ان المصلحة الوطنية تفترض تنفيذ ما نص عليه اتفاق الطائف من اعتماد المحافظة دائرة انتخابية بعد اعادة النظر في التقسيم الاداري في اطار وحدة الارض والشعب والمؤسسات، وذلك، لتأمين صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب واجياله وفعالية ذلك التمثيل. هذا الامر تم تغييره بالكامل واقرت قوانين انتخاب مخالفة للدستور ومناقضة لميثاق العيش المشترك.

وبما ان هذه الحكومة والحكومات التي سبقتها منذ عام ١٩٩٢ لم تنفذ ما جاء في





اتفاق الطائف من اجل وضع قانون انتخاب صالح، يرى اللقاء انه لا بد من العودة في هذه المسألة الى تقسيم الدوائر الانتخابية كما جاء في قانون الانتخاب الذي كان معمولاً به قبل الطائف، وهو القانون الذي على اساسه اجريت اربع دورات انتخابية انبثقت منها السلطة التشريعية بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٩٢.

ثانياً - يرى اللقاء ان المشروع المقترح لبيروت يساهم في نشوب ازمة خطيرة في تمثيل ابناء العاصمة بسبب عدم التوازن بين عدد الناخبين وعدد النواب في كل من الدائرتين الاولى والثانية، وهو ينبع من ارادة السلطة ايصال مرشحها كما ورد صراحة على لسان وزير الداخلية، ويحذر اللقاء من خطر التلاعب الحاصل في هاتين الدائرتين.

ثالثاً - يدين اللقاء تصرفات اهل السلطة التي تمنن المسيحيين بزعمها انها تضع قانون انتخاب يرضيهم وتحاول ابتزازهم بمثل هذه الاقوال. فمطالب المسيحيين مطالب وطنية، وقانون الانتخاب المطلوب يجب ان يأتي على قياس الوطن من دون تمييز وان يهدف الى اعطاء المواطنين، جميع المواطنين، حقوقاً متساوية في اختيار ممثليهم. ويعتبر اللقاء ان كلام السلطة عن ارضاء المسيحيين يشكل اقراراً منها باستهدافهم ماضياً واعترافاً بنيتها استهداف جميع المعارضين حاضراً.

رابعاً - جاء كلام وزير الداخلية الى محطة المنار التلفزيونية في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٥ ليؤكد نية السلطة تزوير الانتخابات المقبلة. فقد قال الوزير المكلف الاشراف على العملية الانتخابية ان هدف تقسيم بيروت هو تأمين «حصّة الدولة» من خلال «ايصال اربعة نواب في الدائرة الارمنية - الشيعية». يضاف الى ذلك تهديده المسيحيين بتغيير التقسيم الانتخابي الذي تم ارساله الى مجلس الوزراء واعتماد المحافظات الخمس دوائر انتخابية في حال، كما قال، «ارادوا ان يأخذوا حصّة الدولة هذه» و«اتفقوا علينا مع رفيق الحريري»، اضافة الى تهديده بأنه «عندما تصبح المعركة بين الموالاة والمعارضة، وعندما تعتبر المعارضة انها حققت نصراً وتريد كسر الموالاة في بيروت، حينها ستتصرف كموالاة وليس





كدولة، فنحن بالنتيجة نريد ان نحمي رأسنا». ان اقرار وزير الداخلية بعدم حياد السلطة يؤكد صحة مطالبة اللقاء بتأليف حكومة حيادية من شخصيات مستقلة، شجاعة، ونزيهة وموثوق بها تتولى:

أ - منع الاجهزة الامنية السورية وملحقاتها اللبنانية من التدخل في الحياة السياسية، وخصوصاً في العملية الانتخابية. ويهم اللقاء ان يؤكد ان هذه التدخلات قد تكثفت في الآونة الاخيرة من جانب هذه الاجهزة وقادتها خلافاً لكل التسويات المغايرة. واللقاء ينذر بكشف وقائع هذه الممارسات في حال عدم وقفها فوراً.

ب - عدم تحويل وزارات الدولة واداراتها مكاتب انتخابية لمرشحي السلطة، من خلال التعيينات الزبائية، وتوزيع رخص حمل السلاح واستثمار ملاهي البيغو خلافاً للقانون والمعايير الخلقية، وتوزيع ارقام تسجيل السيارات المميزة رشاًوى مالية مباشرة للناخبين والمفاتيح والازلام.

ج - رفع يد الاجهزة عن الاعلام ومنع تمويل الحملات الانتخابية من المال العام والصناديق السوداء ومكافحة الرشوة واستعمال الاموال الخاصة لتزوير ارادة الناخبين.

د - المطالبة باعطاء اللبنانيين الذين يصادف وجودهم يوم الاقتراع خارج الاراضي اللبنانية حقهم الطبيعي في انتخاب ممثليهم عبر البعثات الدبلوماسية في الخارج.

خامساً - يرى اللقاء انه لم يعد مقبولا ان تجري الانتخابات النيابية على مراحل اربع تمتد مدى شهر كامل. فالاصول الديموقراطية، تقضي، كما هي الحال في كل دول العالم من دون استثناء، باجراء الانتخابات في يوم واحد كي لا تؤثر نتائج منطقة الناخبين في منطقة اخرى، ولا يجوز التذرع ببذعة عدم توافر أعداد كافية من الموظفين او رجال الأمن.





سادساً - يجدد اللقاء السؤال عن مصير القرار الصادر عن مجلس الشورى في ٨ ايار ٢٠٠٣، والذي قضى بتكليف وزارة الداخلية اعادة النظر في مرسوم التجنيس الصادر عام ١٩٩٤ لجهة اسقاط الجنسية عن غير مستحقيها. ويرى في التأخير المتماذي في بت هذه المسألة قرارا متعمدا بالتلاعب في الانتخابات وتزوير نتائجها.

سابعاً - يرى اللقاء ان من بديهيات الامور ان يتحلى اعضاء المجلس الدستوري بمزايا النزاهة والكفاءة والشجاعة والحيادية. وهو يعتبر ان الانتخاب الذي تم اليوم (امس) لاعضاء جدد في هذا المجلس لا يؤمن اطلاقا الشروط الموضوعية اللازمة لاعادة الاعتبار والثقة الى هذه المؤسسة التي عطلتها السلطة بصورة كاملة. فقد استعملت كل الوسائل لايصال اشخاص محددة مواصفاتهم سلفا، بهدف ابقاء الوضع المشكو منه ومنع المجلس الدستوري من ممارسة دوره الرقابي محافظة على أحكام الدستور، ومن اجل افقاد العملية الانتخابية احد الضمانات الاساسية لنزاهتها.

ثامناً - يرى اللقاء ان تشكيل المجلس الوطني للاعلام جاء تكملة لمنطق التعيينات الكيدية والزبائنية التي جرت في الادارة. وفي هذا المجال، لا بد من التأكيد ان المعارك الانتخابية الديموقراطية لا تصلح في غياب التواصل الاعلامي بين المرشحين والناخبين، وخارج حق المواطن في الاعلام والاستعلام. فلن يصدق أحد ان هذا الامر مؤمن في وجود مجلس مماثل وفي استمرار اقفال محطة «ام تي في»، فالتوازن والحياد في العملية الانتخابية يمران عبر الرجوع عن هذا التدبير التعسفي.

تاسعاً - يريد اللقاء تأكيد أهمية وحدة المعارضة في مواجهة السلطة وأجهزتها السورية واللبنانية في معركة سياسية مصيرية عنوانها استعادة حرية لبنان وسيادته واستقلاله وحق أبنائه في عيش حر وكريم.





١٠ شباط ٢٠٠٥

السلطة الى انهيار كامل ولا تناقض بين الطائف وال١٥٥٩ وساعة الحقيقة اقتربت

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ١٠ شباط ٢٠٠٥ في مقر مطرانية
أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

يعيش اللبنانيون اجواء تحولات كبيرة في المنطقة والعالم في وقت فشلت السلطة
اللبنانية، المنبثقة من ارادة غير لبنانية، في بناء دولة سيدة ومستقلة وحررة وقادرة
على رعاية شؤون اللبنانيين وتوفير الحياة الكريمة لهم وفي تعبئة طاقاتهم الكبيرة
لمواجهة الاستحقاقات الداهمة.

وفي هذا الوقت، تسعى قوى المعارضة الى الخروج من الازمة الوطنية بالعودة





الى جوهر ميثاق العيش المشترك كما عبر عنه اتفاق الطائف، الذي لم يمه الحرب فحسب بل وضع ايضا اسسا جديدة للشراكة بين اللبنانيين لا عودة عنها.

ان ترويج اهل السلطة لمقولات العودة الى عزل بعض القوى او انشاء تحالفات طائفية في وجه طوائف اخرى انما هو منطق العودة الى بدايات الحرب وهو منطق نرفضه تماما لأن مشروع المعارضة هو مشروع انقاذ لبنان وتحريره وبناء دولة الحق والديموقراطية التي تركز الوحدة الداخلية التي لا تستثني احدا.

وابدى اللقاء ارتياحه للاجواء التي رافقت زيارة الموفد الخاص للامين العام للامم المتحدة لبيروت، لجهة تأكيد المنظمة الدولية عدم التناقض بين مكونات اتفاق الطائف الذي انقلبت السلطة عليه طوال خمسة عشر عاما وما نتج من ذلك من قرار مجلس الامن ١٥٥٩ الصادر عن الشرعية الدولية.

وفي هذا السياق ذكر اللقاء ان مشروع المعارضة، الذي سبق القرار الدولي المذكور باعوام، يقوم على المطالبة بتطبيق اتفاق الطائف الذي يدعو سوريا الى الانسحاب الكامل من لبنان وليس الى تأييد وجودها فيه. ولذلك يستغرب اللقاء الايحاءات المستجدة التي يسوقها اهل السلطة انهم متمسكون بالطائف فيما يكمن اساس المشكلة في تعطيلهم هذا الاتفاق خمسة عشر عاما.

ان مشروع المعارضة يقوم على تفكيك الدولة الامنية، فسوريا ليست على «الحياد» ولا «على مسافة واحدة»، انما هي في مواجهة مع اللبنانيين الذين يطالبون بخروجها الكامل من لبنان ومن الحياة السياسية الداخلية، وعندها يصبح مشروعا الكلام على المصالح اللبنانية - السورية المشتركة والتضامن مع سوريا.

وتوقف اللقاء عند المناقشات الجارية لمشروع قانون الانتخاب مؤكدا الثوابت التي سبق له ان أعلنها لجهة تأييده اعتماد القضاء دائرة انتخابية، ووجوب تصحيح الخلل الحاصل في تقسيم الدائرتين الاولى والثانية في بيروت ووجوب تعديل





المواد ٦٣، ٦٨ و ٧٣ من المشروع ورفض اعتبار رؤساء البلديات ونوابهم المنتخبين كسائر الموظفين المعيّنين وبالتالي افساح المجال امامهم للترشح للانتخابات النيابية، ويعتبر اللقاء ان المماثلة في اقرار القانون تشكل ضربة لنزاهة الانتخابات وبداية لتزوير نتائجها، وخصوصا بعد امعان السلطة في التدخل لتشكيل مجلس دستوري تحوم حوله علامات الشك في حياده واستقلاله مما يؤكد مطالبتنا باستقالة جميع أعضائه تمهيدا لاعادة تشكيله في صيغة تضمن نزاهته وحياده واستقلاله.

ان اللقاء يؤكد للبنانيين ان تصرف اهل السلطة يثبت انها في حال انهيار كامل، ولم يعد ينفع لقيامتها لقاء مستنسخ من هنا او محاولة رشوة من هناك. انها تعيش لحظات ذعر وخوف على مصالحها ومنافعها التي اكتسبتها من عرق الناس وتعبهم وتضحياتهم. ان الانتخابات المقبلة ستكون محطة اساسية على طريق الخلاص الوطني واقتراب ساعة الحقيقة التي لن تعود عقاربها الى الوراء.







١٥ شباط ٢٠٠٥

السلطة اللبنانية - السورية مسؤولة عن اغتيال الحريري ومناشدة المجتمع الدولي انهاء وضع لبنان كبلد أسير القبضة السورية

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعا استثنائيا في ١٥ شباط ٢٠٠٥ في مقر مطرانية
أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

افتتح لقاء قرنة شهوان اجتماعه الاستثنائي بالوقوف دقيقة صمت حدادا على
ارواح الشهيد الرئيس رفيق الحريري ورفاقه واصدر على اثره البيان الاتي:

اولاً: في ذهول وحزن تلقى اللبنانيون بالامس نبأ الجريمة المروعة التي اودت
بالرئيس رفيق الحريري ورفاقه. ان «اللقاء اذ يدين الجريمة النكراء، ينعى الى
اللبنانيين الرئيس الشهيد الذي افتدى، بدمانه الزكية، لبنان الحر، السيد، المستقل،





ويدعو جميع اللبنانيين الى المشاركة الكثيفة في مسيرة وداع الشريك الشجاع في معركة استعادة استقلال لبنان وسيادته.

ثانياً: يشيد اللقاء بوعي الشعب اللبناني في تجاوبه مع دعوة المعارضة للتعبير عن الغضب والاستنكار والحداد، بالاضراب الشامل الذي عم مختلف المناطق، والذي يدل عن الاحترام الذي يكنه اللبنانيون للدور الذي اداه الشهيد في معركة استقلال لبنان، كما يدل عن توحيد اللبنانيين، مسيحيين ومسلمين، وقد كشف هذا الاغتيال انهم جميعا مستهدفون.

ثالثاً: يرى اللقاء ان عملية الاغتيال البشعة هذه ادخلت البلاد في نفق مظلم ويؤكد بيان المعارضة الصادر اول من امس خصوصاً لجهة تحميل السلطة اللبنانية وسلطة الوصاية السورية مسؤولية الجريمة والمطالبة برحيل هذه السلطة وقيام حكومة انتقالية تتولى الاشراف على الخروج الكامل للجيش السوري من لبنان، والاعداد بعد ذلك لانتخابات نيابية حرة ونزيهة.

رابعاً: يناشد اللقاء المجتمع الدولي العمل على انهاء وضع لبنان كبلد اسير القبضة السورية، في حين انه لم يعد هناك في العالم بعد نهاية الحرب الباردة من اوطان اسيرة، وخصوصاً ان السلطة اللبنانية - السورية لا تتوانى عن استعمال اشد الوسائل عنفا وارهاباً في كل مرة يحاول اللبنانيون الامساك بمصيرهم الوطني والتوحد طلباً لاستعادة وطنهم حراً ومستقلاً.

خامساً: يعلن اللقاء استهجانه تصريح وزير الاعلام السوري يوم امس لمحطة الجزيرة الفضائية تعليقا على الجريمة والذي جاء فيه: «ان هذه الفوضى الامنية في لبنان سببها انسحاب الجيش السوري من اكثر من منطقة في لبنان». ويرى اللقاء ان هذا التصريح في دلالته حول ظروف الجريمة وملابساتها واغراضها لا يحتاج الى تعليق.





سادسا: يطالب «اللقاء بفتح تحقيق دولي فوري بالجريمة المروعة. ويرى انه ينطبق عليها مفهوم «الجريمة ضد الانسانية» وفق احكام النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وبناء عليه توجه اللقاء ببدء عاجل الى المجتمع الدولي طالبا العمل لدى مجلس الامن لاحالة هذه القضية على المحكمة الجنائية الدولية تطبيقا لاحكام نظامها.

ختاما اذ يتقدم اللقاء بأحر التعازي الى عائلة الفقيد الكبير ورفاقه وعائلات الضحايا والى جميع اللبنانيين، متمنيا للجرحى، وفي مقدمهم، النائب الدكتور باسل فليحان الشفاء العاجل، يؤكد التمسك بوحدة المعارضة سبيلا للانقاذ وتأكيذا للثوابت التي من اجلها استشهد الرئيس رفيق الحريري رحمه الله.







٢٤ شباط ٢٠٠٥

لرحيل السلطة وتحقيق دولي وانسحاب سوري كامل وثقة بوحدة الشعب على أرض السيادة

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في مقر مطرانية انطلياس المارونية، وصادر
البيان الآتي:

اولاً - شكل استشهاد الزعيم اللبناني والعربي الكبير، الرئيس رفيق الحريري،
فداء لكل لبنان، لبنان الوطن النهائي لجميع ابنائه، ولبنان الصيغة الفريدة للعيش
معاً.

لقد فتحت هذه المناسبة الأليمة نافذة واسعة على الخلاص، إذ أتاحت توحد
اللبنانيين على نحو غير مسبوق، كما ساهمت بقوة في اعلان نهاية الحرب نهاية
فعلية.





ان المشهد المتواصل لتوافد اللبنانيين الى ضريح الرئيس الشهيد والصلوات المشتركة وضاءة الشموع، هو الرسالة البليغة التي يرسلها اللبنانيون الى العالم، والتي ينبغي ان يفهمها جميع الذين كانوا يراهنون على استمرار الانقسام اللبناني.

ثانياً - كان استشهاد الرئيس الحريري ورفاقه والاصابة البالغة للنائب باسل فليحان حدثاً مفاجئاً بحجم الوطن، ولا يجوز ان يعود الاداء السياسي الى وتيرته السابقة بمجرد الانتهاء من مراسم التشييع والدفن. فان الاولوية المطلقة هي لمعرفة الحقيقة، وكشف الجناة ومحاسبتهم، ووقف مسلسل الدم والترويع الاخير الذي بدأ مع محاولة اغتيال النائب مروان حمادة.

هذا الامر يتطلب تحقيقاً على درجة عالية من الحياد والموثوقية، وهو ما لا تستطيع ان توفره السلطة اللبنانية التي اصبحت فاقدة الشرعية الشعبية والدولية. وعليه فان لقاء قرنة شهوان يطالب بالامور الآتية:

- تشكيل لجنة دولية للتحقيق باشراف الامم المتحدة تباشر اعمالها بأسرع ما يمكن وباستقلالية مطلقة عن اي نوع من المداخلات، كما يجب ان تتوافر لها كل الامكانيات الضرورية للوصول بالتحقيق الى نهايته القانونية.

- إقالة قادة الاجهزة الامنية، المسؤولة بحكم موقعها عما حدث، واستبدالها بقيادات امنية يمكن الوثوق بها.

- رحيل السلطة، لانها ساهمت في التحريض والتهديد والتخوين، فمهدت لحال من التوتر الداخلي، وهيأت الاجواء لعملية الاغتيال، وكذلك ساهمت بعد الجريمة في تضليل التحقيق، فأصبحت تالياً شريكة في المسؤولية عن الجريمة، واستبدالها بحكومة انتقالية.





ثالثاً - ان اللبنانيين اليوم من مختلف الطوائف والمناطق ومواقع المجتمع المدني، هم في لحظة تلاق غير مسبوق حول الاستقلال الذي يمثل شرطاً ضرورياً لتفعيل اتفاق الطائف ووضعه موضع التطبيق الفعلي، بما في ذلك الانسحاب السوري الكامل من لبنان. فمصادرة الاستقلال والقرار السيادي هما مشكلة اتفاق الطائف قبل اي شيء آخر. والمعارضة الاستقلالية التي بلغت اليوم قوامها الوطني هي في جوهرها حركة ميثاقية تتجاوز لعبة الحكم وتنتمي الى المفاهيم التأسيسية للوطن. لذا، فان هذه المعارضة ليست في حال من الاحوال تركيبة فتوية، او مشروعاً لثنائيات او ثلاثيات طائفية في وجه اي فئة لبنانية، ذلك ان لبنان لا يبنى الا بمشاركة جميع ابنائه دون استثناء.

فالدرس الاساسي الذي خرج به اللبنانيون من الحرب وشكل روح وثيقة الوفاق الوطني هو انه لم يعد هناك مبرر او مكان للمحاور الداخلية في الصيغة اللبنانية، كما ان الاستعانة بالخارج اي خارج، للاستقواء على الداخل هي تنكر للميثاق والدستور.

من هنا فان كل مكونات الصيغة اللبنانية مدعوة اليوم الى توسيع دائرة التلاقي والوقوف على ارض السيادة والاستقلال، صوناً للعيش المشترك وتفعيلاً لوثيقة الوفاق الوطني. وليس في حساب اي فئة في لبنان ان تلغي فئة اخرى او ان تنوب عنها.

رابعاً - يعبر اللقاء عن ملء ثقته بالشعب اللبناني الموحد حول المسلمات الواردة في مقدمة الدستور وبالقوى الامنية المنبثقة من هذا الشعب، ويرفض تالياً كل كلام على وجود فراغ امني في حال انسحاب الجيش السوري كما جاء على لسان رئيس الحكومة ونائب وزير الخارجية السوري.

خامساً - ان لقاء قرنة شهوان يحيي الشعب اللبناني على شجاعته ونضجه، وعلى





مبادراته المستمرة التي تبرهن على انه قادر بتضامنه وبحركته السلمية الديموقراطية على ان يبلغ اهدافه الوطنية المشتركة، كما يحيي اللقاء جميع اللبنانيين في بلاد الاغتراب، الذين يبادرون كل يوم بارسال اشارة وفاء للوطن.

كذلك يحيي اللقاء جميع القوى والشخصيات المشاركة في اطار المعارضة اللبنانية والتي لم تكن موحدة كما هي اليوم. ويشدد على ان التلاقي الوطني ليس مقفلاً على اي مجموعة لبنانية. ويدعم اللقاء النواب الذين وفوا بشروط تفويضهم الشعبي فانحازوا الى الارادة الشعبية، ووقفوا بشجاعة ضد املاءات الاجهزة، ويدعو الى مواكبة حركة النواب في المجلس الاثنى عشر المقبل عبر المشاركة في الاضراب العام الذي دعت اليه الهيئات الاقتصادية والتجمع في ساحة الشهداء ابتداء من العاشرة قبل الظهر.

ويحيي اللقاء المواقف العربية الشقيقة والدولية الصديقة التي تسعى الآن الى مساعدة اللبنانيين على خروج نهائي من محتهم المتمادية.

أخيراً يحذر اللقاء اللبنانيين من موجة الشائعات والمنشورات التي تروجها الاجهزة ويعاھدھم على الاستمرار في العمل من اجل لبنان حر، سيد، مستقل، وطن نهائي لجميع ابنائه، يتسع للجميع كراماً اعزاء.





١٠ آذار ٢٠٠٥

استحضار العامل الاسرائيلي مرفوض وصحوة سوريا متأخرة وللاستمرار في الانتفاضة

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ١٠ آذار ٢٠٠٥ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

أولاً - يهم اللقاء تعليقاً على ما ورد على لسان رئيس الجمهورية العربية السورية والامين العام لـ«حزب الله»، ان يؤكد الامور الآتية:

١ - ان محاولات اعادة ضخ العامل الاسرائيلي في الحياة السياسية اللبنانية لا تهدف سوى الى العودة الى ماضي الحرب واعطاء صورة خاطئة عن حقيقة الوضع، لان اللبنانيين اجمعوا في الطائف على دعم مقاومة الاحتلال الاسرائيلي. فالمحاولات الرامية الى اظهار المشكلة اليوم كأنها خلاف بين اللبنانيين، بين من يريد ابقاء الوصاية السورية على لبنان، ومن يريد استبدالها بوصاية اخرى،





اسرائيلية او اجنبية، هي محاولات مرفوضة، وتالياً فان الاشارة الى اي ١٧ ايار جديد كلام باطل. فالشعب اللبناني مجمع اليوم على استرداد حقه في ممارسة سيادته من دون وصاية او تبعية.

٢ - ان القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الامن هو قرار دولي صادر عن الشرعية الدولية، وينبغي بالتالي التعاطي معه من موقع المسؤولية الوطنية من اجل ايجاد حل للالزمة الناجمة عن وضع لبنان في مواجهة الشرعية الدولية والمجتمع الدولي وخصوصاً بعد تأكيد السلطتين اللبنانية والسورية، في بيانهما المشترك الاخير، احترامهما هذا القرار. ويهم اللقاء التذكير بان مسؤولية صدور القرار ١٥٥٩ تقع اساساً على سوريا بعد فرضها تعديل الدستور خلافاً للدستور والتمديد لرئيس الجمهورية الحالي.

٣ - ان الصحوة المتأخرة لدى سوريا والسلطة حول ضرورة التمسك باتفاق الطائف والدعوة اليوم الى الحوار الوطني تفتقدان الى اي صدقية بعدما تم الامعان في عدم احترام هذا الاتفاق نصاً وروحاً والتمادي في خرقه طوال الـ ١٥ عاماً الماضية. والمعارضة التي جاهدت باستمرار من اجل تطبيق اتفاق الطائف وجدت نفسها في الاعوام الماضية في مواجهة مع السلطة التي كانت ترفض حتى ذكر اسم اتفاق الطائف في بياناتها الوزارية.

ثانياً - يعتبر اللقاء ان اعادة تكليف الرئيس عمر كرامي تشكيل حكومة جديدة بعدما اعلنت المعارضة مطالبتها هو قرار تصعيدي يؤكد اصرار سوريا الاستمرار في سياسة الوصاية والتبعية التي رفضها اللبنانيون ويرفضونها من اي جهة كانت ويعزز تالياً الشكوك حول رغبة سوريا سحب جيشها من لبنان.

كذلك يهم اللقاء التذكير بأن الرئيس عمر كرامي يتحمل من موقعه كرئيس للحكومة السابقة مسؤولية سياسية ومعنوية كبيرة في الجريمة التي أودت بالرئيس





الشهيد رفيق الحريري ورفاقه وذلك على مستويين: مستوى التحريض والتخوين قبل الاغتيال ومستوى تضليل التحقيق الذي ساهم فيه وزراء ومسؤولون امنيون. فاللقاء الذي يرفض هذا «التعيين» يرى انه يشكل اغتيالاً جديداً للرئيس الشهيد وتحدياً لمشاعر اللبنانيين ورفضاً لكل المخارج التي حددتها المعارضة للخروج من الازمة الوطنية الراهنة.

ثالثاً - يتوجه اللقاء الى اللبنانيين، كل اللبنانيين، ويدعوهم الى الاستمرار في انتفاضة الاستقلال والتضامن مع دعوة تيار المستقبل الى التجمع في ساحة الشهداء، ساحة الحرية، الاثنين المقبل ١٤ آذار ٢٠٠٣ الثالثة بعد الظهر تحت شعار «الولاء للبنان والوفاء للرئيس الشهيد رفيق الحريري».







١٧ آذار ٢٠٠٥

تحذير من محاولة اسقاط الانتخابات النيابية وتحميل السلطة الأمنية المشتركة المسؤولية

عقد لقاء قرنة شهبان اجتماعه الدوري في ١٧ آذار ٢٠٠٥ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

اولاً - يحيي اللقاء الشعب اللبناني الذي لبى دعوة قوى المعارضة للتعبير عن مواقفه يوم الاثنين ١٤ آذار ٢٠٠٥، في ذكرى مرور شهر على استشهاد الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، تأكيداً لمطالبته بكشف الحقيقة حول جريمة الاغتيال ومؤيداً للجنة التحقيق الدولية ولاقالة قادة الاجهزة الامنية وللسيادة والحرية والاستقلال والديموقراطية.

ويرى اللقاء ان تعبير اللبنانيين بهذه الكثافة غير المسبوقة وبهذا الشكل الحضاري المشهود غير عابئين بحملات التخويف والتهويل الصادرة عن اعلى المراجع





في الدولة، يلقي على عاتق قوى المعارضة مسؤولية تأكيد مواقفها والتزامها المطالب التي عبرت عنها بياناتها. ويعاهد اللبنانيين متابعة المسيرة المشتركة لكشف الحقيقة واستعادة السيادة الوطنية وحرية واستقلال لبنان.

ثانياً - يسجل اللقاء تمنع السلطة عن ايجاد مخرج لازمة الوطنية ولا سيما منها موقف رئيس الجمهورية في التنازل عن صلاحياته كرمز للوحدة الوطنية وكحارس لاحكام الدستور، في رفضه تسلم عريضة مطالب المعارضة في اثناء الاستشارات النيابية والقاء التبعة على غيره وتصرفه كفريق مخاصم للشعب اللبناني بدلاً من ان يكون راعياً للوحدة الوطنية وضابطاً للعملية السياسية في البلاد.

ان هذا التصرف يلقي الضوء على نيات اهل السلطة والاجهزة الامنية اللبنانية السورية التي تقف وراءها بوجود خطة مبيتة ترمي الى اطالة الازمة لاسقاط استحقاق الانتخابات النيابية، مما يجعل هذه السلطة وراعيها السوري مسؤولين عن محاولة ايقاع البلاد في فراغ دستوري مع انعكاساته سلباً على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً - طالعنا احد المسؤولين الامنيين المصادرين للحياة السياسية في البلاد بمواقف تمعن في الاعتداء على الحقيقة والدستور والقوانين، الامر الذي يؤكد صوابية موقف قوى المعارضة في وجوب ضرب الهيمنة الامنية على الحياة السياسية والمؤسسات الدستورية في البلاد، من خلال اقالة مجموعة قادة الاجهزة الامنية والمخابراتية ومدعي عام التمييز بالاصالة. ان استمرار تسلط هؤلاء على السلطة يشكل العائق العملي لكشف حقيقة استشهاد الرئيس الحريري ولبعث الحياة الديموقراطية الصحيحة في البلاد.

ان اللقاء اذ يتحفظ لجهة اتخاذ التدابير القانونية في حق من ظن انه يخيف اللبنانيين بنبرته الاستعلائية والاستفزازية مسخراً موقعه الرسمي ووسائل الاعلام لذلك،





يضع في تصرف الرأي العام المحلي والدولي هذا النموذج من الدولة الامنية التي انتجتها السلطة السورية في لبنان والتي تتحمل مسؤولية ما آلت اليه الاوضاع.

ان اللقاء يطمئن من حاول اخافة الناس الى ان من تجمع في ساحة الشهداء كسر الحواجز ولم تعد اساليب ولى عليها الزمن تخيفه. فانتفاضة الاستقلال مستمرة لتحقيق اهداف المعارضة كاملة.







٢٣ آذار ٢٠٠٥

تمسك بالتحقيق الدولي واتهام السلطة بالتفجيرات ومحاولة تطير الانتخابات

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعا استثنائيا في ٢٣ آذار ٢٠٠٥ في مقر مطرانية أنطلياس
المارونية، وأصدر البيان الآتي:

اصبح من الواضح للجميع ان النظام الامني والعملاء التابعين له هم من يتولى
مسلسل ترهيب الناس الذين توحّدوا حول مطالب المعارضة في كشف جريمة
اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وحق اللبنانيين في الحرية والسيادة
والاستقلال. وقد هالهم نزول اللبنانيين بمئات الآلاف الى ساحة الشهداء تأييدا
لهذه المطالب رغم حملات التخويف الرسمية، فعمدوا الى تنظيم الاعتداءات
على بعض المواطنين ومواكبهم. ثم انتقلوا الى مسلسل التفجيرات من «الجديدة»
الى «الكسليك».





ان اللقاء اذ يدين هذه الممارسات المجرمة يدعو اللبنانيين الى الاستمرار في انتفاضة الاستقلال، ويدعو المتضررين مباشرة من هذه التفجيرات الى تقديم دعاوى شخصية في حق وزيرى الداخلية والدفاع ورؤساء الاجهزة الامنية ومن يظهره التحقيق للمطالبة بحقوقهم الشخصية، اذ لا يمكن ان تمر هذه الجرائم من دون عقاب، أقله بسبب تقصيرهم الفاضح في الحفاظ على امن اللبنانيين.

يؤكد اللقاء مطالب المعارضة وفي مقدمها التحقيق الدولي، ويستنكر تصريحات بعض المسؤولين المشككة فيه، وخصوصا بعد عدم توصل التحقيق المحلي الى كشف ابسط التفاصيل حول الجريمة الكبرى رغم مرور ٣٨ يوما على ارتكابها.

يرى اللقاء ان خطة السلطة اللبنانية والسلطة السورية التي تقف وراءها اصبحت واضحة لناحية عدم تشكيل حكومة جديدة، مستعينة من اجل ذلك بشتى الوسائل والاعذار في محاولة لعدم اجراء الانتخابات النيابية تخوفا من نتائجها التي لا بد من ان تنهي هذه السلطة التابعة.

وهو يدعو مجلس النواب الى بت قانون الانتخاب واجراء الانتخابات في مواعيدها الدستورية، سواء شكلت حكومة جديدة او بقيت الحكومة المستقلة مستمرة في تصريف الاعمال.





٢٦ آذار ٢٠٠٥

التقرير الدولي اداة للنظام الأمني المشترك ولحكومة انتقالية تضمن الاستحقاق النيابي

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ٢٦ آذار ٢٠٠٥ في مقر مطرانية أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

أولاً - في الذكرى الاربعين لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري ورفاقه ومجموعة من المواطنين اللبنانيين واصابة النائب الدكتور باسل فليحان اصابات خطيرة، يقدم اللقاء مجدداً بالتعازي من اللبنانيين جميعاً، متعهداً متابعة العمل على كشف الحقيقة كاملة، ومتمنياً للدكتور فليحان الشفاء العاجل.

ثانياً - اطلع اللقاء على تقرير لجنة تقصي الحقائق التي أوردت معلومات حقيقية كان يعرفها جميع اللبنانيين وقد أصبحت اليوم موثقة ضمن وثائق الامم المتحدة، وهي تشكل اداة كاملة للنظام الأمني اللبناني - السوري المشترك القائم منذ





عام ١٩٩٠ وتوابعه السياسية. واللقاء اذ يجدد مطالبته بلجنة تحقيق دولية كاملة الصلاحيات يرى ان هذه اللجنة كما ورد في تقرير لجنة تقصي الحقائق لا يمكنها ان تقوم بمهمتها الا بعد رحيل رؤساء الاجهزة الامنية ومدعي عام التمييز بالاصالة. كما يرى ان الحكومة المستقلة وعلى الاخص الوزراء المكلفين الشؤون الامنية والقضائية قد انتقلت من جراء التقرير الى موقع المتهم بسبب مسؤولياتها السياسية المباشرة عما جرى وبالتالي ينبغي عليها ان تضع نفسها بتصرف لجنة التحقيق الدولية التي نطالب بتأليفها وأن تكف عن المناورات التي طلع بها بعض الوزراء في حملة يائسة للدفاع عن النفس.

ثالثاً - يطلب اللقاء من وزير الدفاع الغاء جميع رخص حمل السلاح خاصة ان الكثير منها قد وزّع عشوائياً دون تحديد اسماء المرخص لهم او انواع الاسلحة المرخص بها بحيث أصبح بإمكان الخارجين على القانون الحصول عليها وارتكاب الجرائم بأسلحة مرخصة الامر الذي يحتمل وزير الدفاع شخصياً المسؤولية المباشرة عن أي جرم قد يرتكب بواسطة هذه الاسلحة.

رابعاً - يدعو اللقاء مجدداً الى قيام حكومة انتقالية مؤلفة من شخصيات موثوق بها للاشراف على اجراء انتخابات نيابية نزيهة وشفافة في مواعيدها الدستورية. وفي هذا المجال يحتمل اللقاء السلطة، التي تذكرت فجأة حكومة الوفاق الوطني بعد أن تناستها عمداً منذ العام ١٩٩٠، مسؤولية محاولة تأجيل الانتخابات علماً بأن الذرائع التي تساق هي غير صحيحة. فالمجلس النيابي باستطاعته التشريع والتصديق على مشروع قانون الانتخابات الجديد خاصة وأنه قد سبق له ووضع يده عليه. كما ان من واجب الحكومة المستقلة ذاتها دعوة الهيئات الناحبة ضمن المهل القانونية باعتبار ان من اولى واجباتها تأمين عمل المؤسسات الدستورية واجراء الانتخابات بصورة دورية وإلا لتمكن أي رئيس للجمهورية وأي رئيس لمجلس الوزراء من الغاء الانتخابات كل اربع سنوات من خلال استقالة الحكومة والمماطلة في تأليف حكومة جديدة.





ان عدم قيام الحكومة المستقيلة بدعوة الهيئات الناحبة ضمن المهل القانونية يعتبر خرقاً للواجبات الدستورية ويعرّضها ويعرّض وزراءها للمساءلة والمحاسبة وفقاً لاحكام الدستور.

ان اللقاء اذ يدين محاولة السلطة تحميله مسؤولية الفراغ الدستوري، يؤكد وجوب اجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها القانونية ويعتبرها محطة الزامية غير مسموح الالتفاف عليها في محاولة لاطالة أمد النظام الامني الذي يتهاوى تحت ضغط انتفاضة الاستقلال.

وفي الختام يتقدم اللقاء من اللبنانيين بأحر التهاني بمناسبة عيد الفصح المجيد، ويعتذر جميع أعضائه عن عدم تقبل التهاني بسبب الظروف الراهنة، متمنياً القيامة المجيدة والقريبة للوطن.







٧ نيسان ٢٠٠٥

أيام تأسيسية للبنان وتأكيد على مشروع القضاء وقضية المعتقلين في سوريا

عقد لقاء قرنة شهوان اجتماعه الدوري في ٧ نيسان ٢٠٠٥ في مقر مطرانية
أنطلياس المارونية، وأصدر البيان الآتي:

اولاً - يعيش الشعب اللبناني اياماً تاريخية وتأسيسية ستفضي الى القضاء على
النظام الامني الذي حكم الحياة السياسية اللبنانية طوال اعوام مديدة تحت اشراف
مباشر من نظام الوصاية السوري. فاستباح الكرامة والثوابت الوطنية وبلغ حد قتل
قادة الرأي فيه وكان آخر فظائعه جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. ان
المطلوب اليوم نقل لبنان من مرحلة الوصاية والتبعية والنظام الامني الى مرحلة
الحرية والسيادة والنظام الديموقراطي. انها مرحلة اعادة توليد السلطة اللبنانية
المنبثقة من الطاقات الشابة التي ساهمت انتفاضة الاستقلال والتي تريد وطناً





تفتخر به تحكمه المساواة والعدالة واحترام حقوق الانسان.

ثانياً - يعتبر اللقاء الانتخابات النيابية المقبلة محطة اساسية في عملية اعادة بناء الدولة الحديثة واستعادة الوطن بعدما كسر الشعب اللبناني جدار الصمت والخوف، وبعدها بدأت مطالب المعارضة تتحقق، وفي مقدمتها الانسحاب الكامل للجيش السوري ولمخابراته وتعيين لجنة تحقيق دولية لمعرفة الحقيقة وبداية سقوط رموز النظام الامني. وفي هذا المجال، يتمسك اللقاء بضرورة اجراء الانتخابات النيابية في المهل القانونية من دون اي تأخير، محملين السلطة في لبنان وسوريا مسؤولية تأجيلها، لاي حجة كانت.

ويجدد اللقاء تأييده القانون المعجل المكرر لنواب المعارضة الذي يعتمد القضاء دائرة انتخابية والذي يمثل مشروعاً توافقياً على المستوى الوطني، بعدما رفضت السلطة تطبيق الطائف لجهة اعادة النظر في التقسيم الاداري واعتماده اساساً للتقسيم الانتخابي، وبعدها باتت المهل الزمنية اقصر من السماح بذلك.

وبالتالي، فان اي طرح جديد هو عرقلة لاجراء الانتخابات في الموعد القانوني يرمي الى تأجيلها او حتى الى تطييرها مما يشكل اعتداء على حق الناس ونسفا للنظام الديموقراطي في لبنان.

ثالثاً - ان الاعلان السوري لنية الانسحاب الكامل في ٣٠ نيسان الجاري يستدعي معالجة سريعة لبعض الملفات الاساسية المرتبطة به والتي لا تزال عالقة وفي مقدمتها ملف المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية. ان السلطة اللبنانية مدعوة الى حل هذا الموضوع بعد التخلي المعيب والفاضح في معالجته، علماً بأن اهالي المفقودين وقد اضطرتهم اعوام الانتظار مصممون، ومعهم الشعب اللبناني، على متابعة هذا الملف بهدف معرفة الحقيقة كاملة.

رابعاً - ان خسارة لبنان لقداسة البابا يوحنا بولس الثاني هي خسارة كبيرة خصوصاً





بعدما توج قداسته مساعيه من اجل انتهاء الحرب في لبنان بالسينودس الخاص الذي ختمه بارشاده الرسولي: «رجاء جديد للبنان»، مظهراً فيه معنى لبنان كرسالة عيش مشترك ومساحة حوار بين المعتقدات والافكار في وجه المخاوف من تصادمها وتصارعها، وداعياً اللبنانيين الى التصرف كأحرار، وكان اول من اعلن يوم وطأت قدماه ارض الوطن ان اليوم ازمة ولكن غداً ستكون قيامة. لقد خسر لبنان حبراً من أعظم احبار المسيحية دافع عن المظلومين والمستضعفين ووقف الى جانب الحق والعدل والسلام، وعزاؤنا، كما قال سيدنا البطريرك صفير، انه طوب ما لا يقل عن ٤٠٠ قديس سيستقبلونه لدى الله.

وفي المناسبة، فان اللقاء يتوجه الى جميع اللبنانيين بالدعوة الى المشاركة في الصلاة اليوم لمناسبة مآتم الاب الاقدس.







١٩ نيسان ٢٠٠٥

تحفظ حيال الحكومة وترقب لبيانها وترحيب بعودة عون وتوقف عند مصادفة ٣٠ نيسان

عقد لقاء قرنة شهوان خلوة استثنائية في ١٩ نيسان ٢٠٠٥ في مقر مطرانية أنطلياس
المارونية، وأصدر البيان الآتي:

١ - يتوجه اللقاء بتعازيه الى اللبنانيين جميعاً بالوزير السابق النائب الدكتور باسل
فليحان الذي انضم الى قافلة شهداء انتفاضة الاستقلال، بعد اكثر من شهرين من
حال استشهاد الحية، عقب اصابته في الجريمة المروعة التي استهدفت الرئيس
الشهيد رفيق الحريري. وكان اللقاء قد استهل خلوته بتلاوة الصلاة عن روح
الشهيد فليحان، بطلب من راعيه سيادة المطران يوسف بشاره.

٢ - يؤكد اللقاء ان تشكيل الحكومة الجديدة التي اعلنت اليوم جاء تلبية لمطلب
المعارضة اجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها القانونية وان تكون من غير





المرشحين للانتخابات النيابية المقبلة، رغم التحفظ عن بعض اسماء اعضائها. اما الموقف النهائي من هذه الحكومة، فيربطه اللقاء بما سيصدر عنها في بيانها الوزاري، وبمدى التزامها الكامل وفي شكل متضامن بين اعضائها، بما كان رئيسها قد تعهده من مبادرتها الى اقالة مسؤولي الاجهزة الامنية والمدعي العام التمييزي والتزامها مفاعيل قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٥٩٥ حول التحقيق الدولي في جريمة ١٤ شباط، واجرائها الانتخابات النيابية في مواعيدها، وفي ظل الرقابة المحلية والدولية.

٣ - يجدد اللقاء تمسكه بمشروع قانون الانتخاب الذي احواله الحكومة السابقة على مجلس النواب كمشروع وفاقى بعدما كان الرئيس الشهيد رفيق الحريري قد اكد دعمه له في بكركي تحديداً، انطلاقاً من تمسكه بوحدة المعارضة والذي تحول اقتراح قانون قدمه نواب المعارضة بالصفة المعجلة المكررة.

اضافة الى ان التمسك بهذا الاقتراح يشكل الطريق الاقصر والسبيل الاضمن لاجراء الانتخابات في موعدها توفيراً للوقت وتسريعاً لاقاراره من الهيئة العامة من دون مروره في اللجان النيابية مع تأكيد رفض الاقتراحات البديلة.

٤ - يؤكد اللقاء ترحيبه بعودة العماد ميشال عون الى ربوع الوطن وضرورة اقفال الملفات القضائية الموجهة ضده. كما يدعو الى اقرار قانون العفو عن (قائد القوات اللبنانية) الدكتور سمير جعجع وطي صفحة الماضي نهائياً من اجل ترسيخ اسس الوحدة الوطنية خصوصاً في هذه المرحلة التأسيسية الجديدة.

٥ - توقف اللقاء عند مصادفة ذكرى تاريخ تأسيسه في ٣٠ نيسان ٢٠٠١ وتاريخ جلاء الجيش السوري الكامل عن لبنان في ٣٠ نيسان ٢٠٠٥. وقد اجرى اعضاء اللقاء تقويماً مفصلاً لما انجز في وثيقته التأسيسية لعام ٢٠٠١ وما تبقى للانجاز كما عرضوا معالم المرحلة المقبلة ومرتباتها في الثوابت والخطوات





والمبادرات المطلوبة لمواكبتها. وهو اذ يهنئ اللبنانيين بتحقيق حلم استعادة
السيادة والاستقلال والقرار الحر وهو الهدف الاساسي الذي اجتمع حوله اعضاء
لقاء قرنة شهوان، يعاهد الشعب اللبناني متابعة مسيرته وجهاده لتحقيق الاهداف
الاخرى التي التزم تحقيقها لمصلحة الوطن.

